

تطبيقات التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي

دراسة حالة البنك التنمية المحلية وكالة مستغانم

تحت إشراف الدكتور

كـهـ مجدوب وهراني

اعداد الطالب

كـهـ - بن فغول عادل

لجنة المناقشة

رئيسا

استاذ محاضرة

الدكتور محمد عيسى محمود

مقررا

استاذ محاضرة

الدكتور وهراني مجدوب

مناقشا

استاذ مساعد

دقيش مختار

2017/2016 السنة الجامعية

إهداء

إلى من قال فيهما الرحمان

"وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة، وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا"

رمز الأمل أعز ما أملك في هذا الوجود "أمي أطال الله في عمرها ورعاها لمن تحب"

إلى الذي رباني حتى أصل إلى هذا المستوى "أبي حفظه الله "

إلى دعمي في الحياة وأعز ما أملك إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى كل الصديقات و الاصدقاء.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد....أهدي هذا العمل

شكر و تقدير

أتوجه بالشكر إلى الله على ما منحني من إرادة و علم لإنجاز هذا العمل المتواضع، فله الشكر
أولاً و أخيراً.

ثم أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب في هذا العمل و أخص بالذكر الأستاذ الدكتور
مجدوب وهراني على صبره طوال مدة إشرافه علي و على توجيهاته الصائبة و تشجيعاته المعنوية و
حرصها على إتمام هذا العمل على أحسن وجه مع مراعاة القواعد المنهجية المتبعة في مثل هذا المستوى
من البحث.

أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة و صرف من وقتهم
التمين لأجل قراءتها.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أفراد عائلتي الكريمة لما وفرته لي من راحة حتى أتم هذا العمل.

ملخص :

تعتبر عملية تجميع المدخرات في شكل ودائع ومنحها للمستثمرين في شكل قروض الوظيفة الأساسية لأي بنك والعائد المتولد عن هذه العملية يمثل المحور الرئيسي لإيراداته، مهما تعددت المصادر الأخرى، وهذا ما يفرض على البنوك الاهتمام بالوظيفة الائتمانية، لاسيما منها عملية منح القروض. وحيث أن الأساليب التقليدية المعتمدة عند اتخاذ قرارات منح الائتمان لم تعد تستجيب لاحتياجات متخذي قرار الائتمان، بسبب محدوديتها من جهة، وتزايد المعطيات الخاصة بطالبي التمويل والبيئة الاقتصادية والمالية من جهة أخرى، كان لابد من البحث عن أساليب وأدوات أخرى بديلة أو مكملة بغرض اتخاذ قرار ائتماني أكثر رشدا وأمانا بالنسبة للبنك. و مثال ذلك استخدام التحليل المالي، و لإيضاح ذلك قمنا بطرح الإشكالية التالية :

ما مدى استخدام التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي لدى البنك ؟

و يهدف البحث إلى معرفة درجة استفادة البنوك التجارية من التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الطالبة للقرض و التنبؤ بالمستقبل في كافة النواحي.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، التحليل المالي ، منح الائتمان، قرار الائتمان، أدوات التحليل المالي.

Abstract:

The Financial analysis is summary of a huge amount of historical information stated in financial statement to form a data based which is less in size and more useful in decision making. The function and objective of financial analysis is to scrutinize financial statement and the published data about the establishment ,as well as to study and to classify the data in order to find out the trend in particular duration.

This helps to make the right decision for the student credit.

And here we can put the Following dilemma:

How to use financial analysis in granting credit at the bank?

Keywords : Financial analysis,decision ,study, credit,bank.

قائمة المحتويات

I	الإهداء
II	الشكر
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال البيانية
VII	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
الفصل الأول: الائتمان المصرفي سياساته و مخاطره و إجراءات منحه	
2	مقدمة الفصل
3	المبحث الأول: ماهية و أنواع الائتمان المصرفي و خصائصه
3	المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي و أهميته
6	المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي
17	المطلب الثالث: خصائص الائتمان المصرفي
17	المبحث الثاني: سياسات ومعايير وإجراءات منح الائتمان المصرفي
17	المطلب الأول: السياسة الائتمانية
23	المطلب الثاني: معايير منح الائتمان المصرفي
24	المطلب الثالث: إجراءات منح الائتمان المصرفي
26	المبحث الثالث: مخاطر منح الائتمان المصرفي
26	المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية
27	المطلب الثاني: صور المخاطر الائتمانية
28	المطلب الثالث: طرق معالجة المخاطر الائتمانية
31	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دور التحليل المالي وأدواته في منح الائتمان المصرفي	
33	مقدمة الفصل
34	المبحث الأول: ماهية وخطوات التحليل المالي وأدواته

34	المطلب الأول : ماهية وأهداف التحليل المالي وأهميته:
37	المطلب الثاني : خطوات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه:
41	المطلب الثالث : استعمالات التحليل المالي و أنواعه.
45	المبحث الثاني : بيانات وأدوات التحليل المالي
45	المطلب الأول : بيانات التحليل المالي
58	المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
74	المطلب الثالث : التحليل باستخدام النسب المالية
89	المبحث الثالث : إدارة الائتمان و التحليل الائتماني
89	المطلب الأول : مفهوم إدارة الائتمان
89	المطلب الثاني : التحليل المالي و قرار منح الائتمان
90	المطلب الثالث : النسب المستخدمة في منح الائتمان.
101	خلاصة الفصل :
الفصل الثالث: دراسة حالة دور التحليل المالي في منح القرض لدى البنك التنمىة المحلية وكالة مستغانم	
103	تمهيد:
104	المبحث الأول: الإطار العام للبنك التنمىة المحلية
104	المطلب الأول: نشأة البنك
105	المطلب الثاني: تعريف مديرية شبكة الاستغلال
107	المبحث الثاني : هيكله البنك و تمويلاته
107	المطلب الأول : هيكله البنك ووظائف مصالحه
109	المطلب الثاني :موارد و استخدامات البنك
118	المبحث الثالث:دراسة ملف منح قرض استثمار و قرض استغلال
118	المطلب الأول :تقديم ملف قرض و طرق تحليله من طرف البنك
122	المطلب الثاني :دراسة ملف طلب قرض استغلال و قرض استثمار (دراسة حالة)
140	الخاتمة
144	المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
16	الفرق بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي	الجدول رقم (1-1)
46	الميزانية المالية	الجدول رقم (1-2)
49	الميزانية المالية	الجدول رقم (2-2)
50	الميزانية المالية المختصرة	الجدول رقم (3-2)
57	جدول حسابات النتائج	الجدول رقم (4-2)
60	حالات رأس المال العامل	الجدول رقم (5-2)
62	العناصر المؤثرة في رأس المال العامل	الجدول رقم (6-2)
67	تغير الخزينة	الجدول رقم (7-2)
70	الجزء الأول من جدول التمويل	الجدول رقم (8-2)
71	الجزء الثاني من جدول التمويل	الجدول رقم (9-2)
74	جدول تدفقات الخزينة	الجدول رقم (10-2)
124	يوضح الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية (2014 - 2015 - 2016) لجانب الأصول و الخصوم:	الجدول رقم (1-3)
125	يوضح مؤشرات التوازن المالي	الجدول رقم (2-3)
125	حساب النسب المالية للسنوات	الجدول رقم (2-3)
126	جانب الخصوم	الجدول رقم (4-3)
127	يوضح مؤشرات التوازن المالي	الجدول رقم (5-3)
127	يوضح مؤشرات المالي	الجدول رقم (6-3)
128	كيفية حساب النسب المالية للسنوات 2014-2015-2016	الجدول رقم (7-3)

131	يوضح انتقال الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية للسنوات التقديرية الخمسية	الجدول (3-8)
133	يمثل حساب مؤشرات التوازن المالي للسنوات التقديرية الخمسية	الجدول رقم (3-9)
134	يمثل دراسة النسب المالية المتعلقة بالمؤسسات للسنوات التقديرية الخمسية	الجدول رقم (3-10)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الشكل
29	يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري	الشكل رقم (1-1)
35	عموميات التحليل المالي	الشكل رقم (1-2)
69	بنية جدول التمويل	الشكل رقم (2-2)
79	يمثل المركز المالي قصير الأجل	الشكل رقم (2-3)
107	الهيكل التنظيمي لمديرية شبكة الاستغلال	الشكل رقم (1-3)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
148	الميزانية الجبائية لسنة 2014	الملحق 1
149	جدول حسابات النتائج لسنة 2014	الملحق 2
150	الميزانية الجبائية لسنة 2015	الملحق 3
151	جدول حسابات النتائج لسنة 2015	الملحق 4
152	الميزانية الجبائية لسنة 2016	الملحق 5
153	جدول حسابات النتائج لسنة 2016	الملحق 6
154	الميزانية التقديرية للسنة الأولى	الملحق 7
155	جدول حسابات النتائج للسنة التقديرية الأولى	الملحق 8
156	الميزانية التقديرية للسنة الثانية	الملحق 9
157	جدول حسابات النتائج للسنة التقديرية الثانية	الملحق 10
158	الميزانية التقديرية للسنة الثالثة	الملحق 11
159	جدول حسابات النتائج للسنة التقديرية الثالثة	الملحق 12
160	الميزانية التقديرية للسنة الرابعة	الملحق 13
161	جدول حسابات النتائج للسنة التقديرية الرابعة	الملحق 14
162	الميزانية التقديرية للسنة الخامسة	الملحق 15
163	جدول حسابات النتائج للسنة التقديرية الخامسة	الملحق 16

المقدمة

المقدمة العامة:

يقاس الاقتصاد بمدى فعالية المؤسسات المالية و المصرفية ومدى تطورها لأنها جزء لا يتجزأ منه ، و لبقاء هذه المؤسسات المالية و تحقيق الأهداف التي أنجزت من اجلها، أصبح لزاما عليها إتباع سياسة مالية عامة للوصول إلي الأهداف المرجوة،ومن بين هذه المؤسسات المالية البنوك التجارية،والتي تعتبر عصب النظام المالي و محرك عجلة التنمية الاقتصادية لأي دولة ، خاصة في العقدين الأخيرين من خلال عملها علي وضع إدارة خاصة للعملية الائتمانية وذلك بتقديم القروض مقابل ضمانات شخصية أو عينية و تواجه المخاطر التي قد تتعرض لها من خلال هذه القروض الممنوحة بالتحكم فيها أو تخفيض أثارها ، و قبول الودائع من الأفراد أو المؤسسات بصفة مؤقتة لتوظيفها أو حفظها وهي في الغالب تأخذ شكل النقود القانونية ، كما يقوم البنك بحل العديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل من خلال تمكين أصحاب الفائض المالي من ادخار أموالهم علي شكل ودائع و إعانة أصحاب العجز المالي بمنحهم قروض ، و مراقبة حركة الأموال في البنك من خلال الدراسات التي تتعلق بتقديم قروض و قبول الودائع و منح الائتمان و إتباع قرارات رشيدة.

و لكي يكون القرار الائتماني أكثر رشدا طبق التحليل المالي كتقنية جد هامة و المتمثلة في مفهومها البسيط في أنها عملية مستمرة لمعالجة أو استخدام البيانات المتوفرة عن المؤسسات الاقتصادية ، و من ثم ما يوجد بين عناصر تلك البيانات من علاقة نسبية يتم صياغتها في صورة مؤشرات كمية تساعد في تفسير مجريات الأحداث المالية التي تحرك هذه المؤسسة ، ولا يقتصر فقط علي مجرد قراءة الأرقام التي تظهرها البيانات المالية المنشورة ، و إنما يتعدى ذلك إلي البحث عم وراء الأرقام من دلالات تساعد في التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية و ذلك ليتسنى للمحلل المالي أن يقوم بدوره كما ينبغي ، و ذلك لضرورته القصوى و الفعالة لتشخيص الائتماني السليم و الجزائر كغيرها من الدول تسعى هي الأخرى إلي المحافظة علي سلامة جهازها المصرفي و هذا من خلال عملها علي وضع إدارة خاصة بالعملية الائتمانية في البنوك التجارية من اجل منح القروض لطالبيها و ضمان استردادها في آجال استحقاقها.

و تجنبنا للمخاطر التي قد تتعرض لها البنوك نتيجة عدم وفاء طالبي القروض بالتزاماتهم، طبقت البنوك التجارية الجزائرية هي الأخرى تقنية التحليل المالي.

و انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما مدى استخدام التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي لدى البنك ؟

و من خلال الإشكالية السابقة يمكننا طرح الإشكاليات الفرعية التالية :

- ما هو الائتمان المصرفي و كيف يتم منحه؟
- هل يمكننا بواسطة التحليل المالي الكشف عن الأسباب الحقيقية لاختلال التوازن المالي للمؤسسة ؟
- هل تعتمد البنوك على مؤشرات التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية؟
- لماذا تقوم إدارة الائتمان بدراسة طلبات الإقراض قبل منحها للقروض ؟

و للإجابة علي هذه الإشكالية قمنا بطرح الفرضيات التالية :

- الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة و يتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه. و يتم منحه بالاعتماد على شخصية العميل.
- لا يمكننا الكشف عن الأسباب الحقيقية لاختلال التوازن المالي للمؤسسة بواسطة التحليل المالي فقط فهناك وسائل و أساليب أخرى تساعدنا في تحديد مواطن الاختلال.
- نعم تعتمد البنوك بنسبة كبيرة على التحليل المالي لترشيد قراراتها الائتمانية .
- تقوم إدارة الائتمان بدراسة طلبات الإقراض قبل منحها للائتمان لمعرفة الوضعية المالية للعميل.
- تتمثل أدوات التحليل المالي في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

أهداف الدراسة :

- شرح مفهوم الائتمان و أسسه و معايير و كذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني.
- تبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف و التحقق من سلامة مركزه المالي و جدارته المالية و قدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.
- الوصول إلى تطوير منهجي يضمن سلامة إدارة موارد البنك يسترشد بها متخذو القرارات و تنفيذها في دراسة طلبات الائتمان في ظل أوضاع تسودها المنافسة.
- وضع سياسة ملائمة تسمح بالتخفيف من آثار عدم السداد بعد وقوعه.

أهمية الدراسة :

- دور التحليل المالي باستخدام النسب و المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية لاتخاذ قرار ائتماني رشيد.
- تتزايد أهمية التحليل المالي في الوقت الراهن وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة. فالقروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها، وتعرض البنك المانح لها لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار إلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في هلاك الدين وفوائده خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسيلها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من البنك للعميل المتعثر في السداد فضلاً عما يسببه

الدين المتعثر من تقليل معدل دوران الأموال لدى المصرف، ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره.

المنهج المتبع : بصدد دراستنا هذا الموضوع اعتمدنا علي مجموعة من المناهج العلمية المتمثلة في :

اعتمد في البحث المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من خلال دراسة القوانين والتعليمات والمراجع والمصادر المحاسبية والأبحاث السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث.
و المنهج الاستقرائي و الاستنباطي: من خلال جمع الملاحظات و البيانات من الواقع و تحليلها بالاسلوب المناسب لتقديم الاقتراحات و التوصيات اللازمة.

أسباب اختيار الموضوع : و تتمحور أسباب اختيارنا لهذا الموضوع حول :

- الأهمية التي يكتسبها التحليل المالي علي مستوى البنوك التجارية بصورة تسمح لها بمعرفة الوضعية المالية لطالبي القروض و هو ما يمكننا من اتخاذ القرارات المناسبة.
- الموضوع قيد الدراسة له علاقة بطبيعة التخصص الذي ندرس فيه (بنوك و مالية).
- ميول لهذا الموضوع.
- التعرف على مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي.

حدود الدراسة :

النطاق المكاني :البنك التنمية المحلية **مستغانم**

النطاق الزمني :سيتم إجراء الدراسة في الفترة الممتدة بين 2014 و2016 أي بتحليل القوائم المالية لثلاث سنوات متتالية للشركة.

الدراسات السابقة :

- دراسة هلا بسام عبد الله الغصين : "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة "
- هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في غزة.
- دراسة عمار أكرم، عمر الطويل : "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة".
- هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر .

- دراسة إيمان المجرو، عبد العزيز الدغيم، ماهر الامين: "التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض ، المصرف الصناعي السوري أنموذجا".
- هدفت هذه الدراسة إلى شرح مفهوم الائتمان وأسس ومعايره وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب
- دراسة شريف مصباح أبو كرش: "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي"
- هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية التحليل المالي و الائتماني كأداة لاتخاذ القرارات الرشيدة، و إلى إحداث التغييرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفية.

تقسيمات البحث :

تناولنا في الفصل الأول الائتمان المصرفي حيث قسم إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول مفهوم الائتمان المصرفي، أهميته، خصائصه، أنواعه وفي المبحث الثاني سياسات ومعايير وإجراءات منح الائتمان المصرفي وفي المبحث الثالث مخاطر منحه وطرق معالجته.

تناولنا في الفصل الثاني دور التحليل المالي وأدواته في منح الائتمان المصرفي بحيث قسم إلى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول ماهية وخطوات التحليل المالي وتضمن المبحث الثاني بيانات وأدوات التحليل المالي وفي المبحث الثالث تناولنا إدارة الائتمان وتحليل الائتماني بحيث تطرقنا إلى مفهوم إدارة الائتمان ثم العلاقة بينها وبين التحليل المالي ثم إلى النسب المالية المستخدمة في منح الائتمان.

تطرقنا في الفصل الثالث إلى دراسة حالة دور التحليل المالي في منح القروض لدي البنك الوطني الجزائري -وكالة ورقلة- قسمناه إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول الإطار العام للبنك الوطني الجزائري وفي المبحث الثاني هيكله البنك ومصالحه وفي المبحث الثالث دراسة قرض الاستغلال وقرض الاستثمار.

صعوبات البحث :

- صعوبة موافقة البنوك على إجراء التريص لديهم.
- صعوبة الحصول على القوائم المالية نظرا لسرية الملفات و أرقام حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة.
- عدم التعاون في تقديم بعض المعلومات المفيدة في الدراسة.

الفصل الأول:

الأئتمان المصرفي سياساته ومخاطره وإجراءات منحه

تهميد:

في عالم النقود و الأعمال هناك حاجة مستمرة إلى تداول الأموال بمبالغ مختلفة ، و ذلك حسب طبيعة الأعمال و حجمها , حيث يجمع اغلب الاقتصاديين على إن البنوك بصفة عامة و البنوك التجارية بصفة خاصة هي عصب النظام المالي في أي بلد, إذ تنفرد ضمن تشكيلة النظام المصرفي عن غيرها من المؤسسات بدور هام متمثل في تعبئة المدخرات المتاحة في السوق الادخارية و أيضا في جذب المدخرات الخارجية و توجيهها نحو الاستثمارات التنموية داخل الاقتصاد .

و من الأمور المسلم بها إن البنوك التجارية تقدم وعاءا ادخاريا أكثر شيوعا و أكثر انتشارا داخل الاقتصاد قياسا بغيرها من المؤسسات التي تسعى إلى تعبئة المدخرات , و ذلك لقدرتها الفائقة في قبول الودائع ثم إعادة استخدامها في خلق مجموعة من الاستثمارات غاية في الأهمية للاقتصاد و التي نبرز منها الائتمان المصرفي.

و سنقوم بتسليط الضوء على الائتمان المصرفي في هذا الفصل و ذلك من خلال ثلاثة مباحث , حيث يضم المبحث الأول مفاهيم عامة حول الائتمان المصرفي و ذلك بالتطرق إلى مختلف تعاريفه ووظائفه و السمات المميزة له.

أما المبحث الثاني فسنتناول فيه سياسات الائتمان المصرفي و إجراءات منحه إضافة إلى المخاطر المترتبة عنه و كيفية التحكم فيها في المبحث الثالث.

المبحث الأول: ماهية و أنواع الائتمان المصرفي و خصائصه

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف و الخدمات التي تقدمها للمتعاملين، من بين هذه الوظائف منح الائتمان المصرفي الذي يعتبر مصدر مهم من مصادر إيرادات البنك من جهة ومن جهة أخرى هو من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراته الضارة على مستوى البنك والمؤسسات المالية الوسطية، وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد إذا لم يتم استخدامها بالطريقة الصحيحة والذي ستتطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث من حيث ماهيته و أقسامه .

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي و أهميته:

تنوعت و تعددت التعاريف حول الائتمان المصرفي شأنه شأن الكثير من المفاهيم في مختلف المجالات الاقتصادية، و الإدارية، والاجتماعية و على العموم فهو يتركز بصورة أساسية على الثقة التي تربط بين الدائن و المدين و التي ينجم عنها دفع قيمة في الحاضر و الدفع المؤجل في المستقبل.

أولاً- مفهوم الائتمان المصرفي :

لأصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً : هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المدانة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها.¹

ويعرف صلاح الدين حسن السبسي الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء لالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.²

وتعرف القروض المصرفية بأنها: "تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل

¹ - عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، إيمان تجرو: " التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري " مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(28)العدد(3)، 2006، ص: 194.

² - www.arabtranslator.org/edu/banking/banking5.qsp.06/05/2011.

عن السداد بدون أية خسائر"¹. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على كل من مفهوم الائتمان والسلفيات.

وهو الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداؤه بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه²

و يعرف الائتمان المصرفي انه عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أو محددة أن يمنح عميلا (فرد أو شركة أعمال) بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين بتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو اقتراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل، أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير³.

ويقصد به كذلك "تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات والمنشآت في المجتمع بالموال اللازمة، علي أن يتعهد المدين بسداد تلك الموال و فوائدها والعملات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة أو علي أقساط في تواريخ محددة. حسب العقد. وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر"⁴. وهو يمثل مقياس لقابلية الشخص المعنوي والاعتباري للحصول على القيم الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع النقدي إلى وقت معين في المستقبل⁵.

ثانيا - أهمية الائتمان المصرفي:

- للتسهيلات الائتمانية نتائج اقتصادية هامة نذكر منها ما يلي⁶ :
- يعد الائتمان المصرفي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لماله من تأثير متشابك و متعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاع النشاط الاقتصادي المختلفة.
- تعتبر القروض المصرفية المصدر الأساسي الذي يركز عليه البنك للحصول على إيراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته.

1 - رحيم حسين، سليم حمود: "استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية"، 2008، جامعة سكيكدة، ص:4.

2 - صلاح الدين حسن السبسي: "قضايا مصرفية معاصرة"، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص:15.

3 - عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ احمد جودة: "إدارة الائتمان"، عمان، 1999، ص:32.

4 - عبد المطلب عبد الحميد: "البنوك الشاملة و عمليات إدارتها"، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص:103.

5- حمزة محمود الزبيدي: "إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني"، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص: 18.

6 محمد زميت: " النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية"، مذكرة ماجستير (غ منشورة)، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 2006/2005، ص:35.

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوعد بالوفاء, و كيف إن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية.
- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لأخر, و بذلك فهو واسطة للتبادل و واسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع, أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
- يعتبر الائتمان المصرفي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته, إذ يمثل الجانب الأكبر من استخداماته, و لذلك تولي البنوك التجارية الائتمان المصرفي عناية خاصة.
- تعدد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع و النقد المتداول.
- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد و العمولات, التي تعتبر كمصدر للإيرادات و التي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك, و تدبير و تنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.
- يلعب الائتمان دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة و الزراعة و التجارة و الخدمات, فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية, و رفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج و تمويل المبيعات الآجلة, والحصول على سلع الإنتاج ذاتها .
- منح الائتمان يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي و تقدمه, و رخاء المجتمع الذي تخدمه. فيعمل الائتمان على خلق فرص العمالة, و زيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية, و تحسين مستوى المعيشة¹.
- تقوم بدور هام في الحياة الاقتصادية, حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية لتوفر احتياجاتها من السيولة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية المختلفة .
- تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لاعتمادات الاستيراد والتصدير, وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية.
- المساهمة في مشروعات أخرى مثل المساهمة في شركات إنتاج دواء أو الغذاء والملابس والمساكن... الخ.
- يتفاوت دور الائتمان المصرفي من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف درجات النمو والتخلف وعادة ما يوجه الائتمان إلى مجالات وقطاعات قد تختلف وجهات النظر في تحديد أهميتها القومية ومكانتها على سلم التفضيلات الاجتماعية².
- وهناك مهام أخرى أهمها :

¹-عبد المطلب عبد الحميد: "البنوك الشاملة: عملياتها و إدارتها", مرجع سابق, ص: 104-105.

²-أبو العيون محمود: "توزيع الائتمان المصرفي بين الحكومة والقطاع الخاص", الدار الجامعية، القاهرة، 1988، ص:1.

- بدون الائتمان المصرفي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.
 - يستخدم الائتمان المصرفي كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان وبهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية .
 - يؤدي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي .
- يعتبر الائتمان أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.

المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي.

يعد الائتمان الاستثمار الأكثر جاذبية لنشاط البنوك التجارية و المؤسسات المصرفية الأخرى، فمن جهة يضمن تحقيق الربحية العالية ومن جهة أخرى يحتمل البنك أكبر مقدار من المخاطر. تقرض البنوك التجارية أنواع مختلفة من الائتمان إذ تتغير هذه الأنواع وفقا للتغيرات التي رافقت نشاط البنوك التجارية في الاقتصاد وينقسم الائتمان إلى :

أولا - تقسيم الائتمان وفقا للغرض منه .

1- الائتمان الاستثماري: هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل أو متوسطة الأجل نظرا لضعف الموارد الذاتية للمؤسسة مثل: الاستثمار في الأصول الثابتة كآلات والأراضي وغيرها¹.

2- الائتمان التجاري: من أحد أنواع التمويل قصير الأجل، وتتحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج، ويلعب الائتمان التجاري دور بالغ الأهمية في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة التجارية منها، والمؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على

¹ -صلاح الدين حسن السيسى: " قضايا مصرفية معاصرة "، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص: 31.

القروض المصرفية ذات التكلفة المخفضة، أو تعاني من عدم كفاية رأس مالها العامل في تمويل احتياجاتها التجارية.⁽¹⁾

يتمتع بها هذا النوع من الائتمان بعدة مزايا، ويمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

- سهولة الحصول عليه:

فهو لا يتطلب تلك الإجراءات المعقدة والمتعددة التي يتطلبها الاقتراض من البنك أو غيره من المنشآت المالية، وعادة لا توجد طلبات رسمية لا بد من تحريرها أو مستندات يجب توقيعها، بل نجد الموردين يكونون عادة على استعداد لإعطاء عملائهم مهلة للسداد إذا كانت ظروفهم المالية لا تسمح بالدفع في التاريخ المحدد.

- المرونة:

إن الائتمان التجاري مصدر من مصادر التمويل حيث تستعمله المؤسسة كلما أرادت ذلك بالكيفية التي تحتاجها، كما أن استخدامه يترك أصول المؤسسة دون مساس، لأن المورد نادرا ما يطلب رهن أصول المؤسسة مقابل الحصول على الائتمان، وهذا ما يسمح للمؤسسة بالحصول على أموال إضافية من مصادر أخرى بضمان أصوله.

و تدخل تكلفة الائتمان في سعر البضاعة، يعتمد على مقدار الخصم النقدي الذي يمنحه المورد للمؤسسة، إذا ما سددت هذه الأخيرة قيمة المشتريات خلال فترة قصيرة من تاريخ تحرير الفاتورة وقبل موعد الاستحقاق

3- الائتمان الاستهلاكي: يشير إلى مختلف القروض التي تمنحها البنوك للإفراد لتمويل عملياتهم الاستهلاكية المعمرة كالسيارات، و الثلاجات، الغسالات، فهو يعتبر ائتمان شخصي في أغلب الأحيان بحيث يقدم للشركات أو الأفراد الموظفين لدى الدولة، و غالبا ما يتم سداد هذا الائتمان في صورة دفعات شهرية للبنك.¹

ثانيا : تقسيم الائتمان وفقا لأجله.

1) ائتمان قصير الأجل: هو ائتمان لا تزيد مدة استحقاقه عن سنة واحدة وتمثل الجانب الأكبر من قروض المصارف التجارية وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الجارية للعملاء أو بصفة أخرى عمليات رأس المال العامل ذات الدوران السريع مثل تمويل شراء المواد الأولية أو النقدية ويتميز هذا النوع من الائتمان بأسعار فائدة منخفضة نظرا لقصير أجله.²

2) ائتمان متوسط الأجل: تتراوح مدته بين السنة و خمس سنوات وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية، يحدد لها برنامجا للسداد يرتبط بالتدفقات النقدية الحالية والمتوقعة التي تظهرها الدراسات الاقتصادية لمشروع

⁽¹⁾ جميل احمد توفيق، علي شريف بقة: "الإدارة المالية"، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص:388.

¹ - طارق طه: "إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص:452.

² - صلاح الدين حسن السيسى، مرجع السابق، ص:41.

المقترض أو الاحتياجات الحقيقية للعمل¹، ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، و يتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار، والقروض غير القابلة للتعبئة. ففيما يتعلق بالنوع الأول فيعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وأما فيما يتعلق بالقروض غير القابلة للتعبئة فمعناه أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض و بالتالي فانه يكون مجبراً على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

(3) ائتمان طويل الأجل: هي القروض التي تزيد آجالها عن خمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات أو عشرين سنة، تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، أو بناء المصانع، وإقامة مشاريع جديدة² تقدم مثل هذه القروض عادة من البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل إلى عشرين عام، وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والصرف، إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية، فالأولى تقدم قروضا تتراوح مدتها بين 3 إلى 10 أعوام، بغرض إقامة المباني، المستودعات وشراء الآلات ومعدات الإنتاج... الخ.³ أما الثانية فهي لا تختلف كثيراً عن سابقتها من البنوك المتخصصة فهي تمنح قروضا طويلة الأجل لتطوير القطاع الزراعي. وذلك مقابل ضمانات عينية (الرهن العقاري، الرهن الحيازي)، ونتيجة لارتفاع المخاطرة في تقديم مثل هذه القروض، فإن البنوك بمختلف أنواعها تتشدد وتتخذ إجراءات وقائية، مثل أن تطلب من طالب القرض تعهد بعدم ممارسة أي نشاط آخر قد يؤثر على قدرته على السداد، أو طلب ضمانات إضافية كالعقارات والأراضي... الخ.

ثالثاً - تقسيم الائتمان المصرفي وفقاً للشخص المقترض:

1- ائتمان مصرفي خاص: هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص الأفراد الطبيعيين و الأشخاص الاعتباريين كالشركات . وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص في الحصول على هذا الائتمان على الملاءة المالية (الحالية و المستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد و المؤسسات الخاصة لدي مانح الائتمان (البنوك) .

2- ائتمان مصرفي عام: يمنح هذا النوع من الائتمان للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية يعتبرون أشخاص القانون العام، بحيث يعتمد الحصول على الثقة في التعامل مع الدولة وعلى المركز المالي لها إضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية.

¹ - حسين بلعجوز: " مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية "، ط1، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص : 86.

² - عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون: " إدارة الائتمان"، ط1 ندار وائل للطباعة، عمان، الأردن، 1999، ص 104

³ - ليلى لولاشي: " التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مذكره ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد حيدر، بسكرة، 2004/2005، ص: 20.

رابعاً- تقسيم الائتمان المصرفي وفقاً للضمان :

1- الائتمان المصرفي بضمان: (المضمون) : تعد الضمانات وسائل تأمين البنك ضد خطر عميله فهي تطلب بعد التأكد من سمعة العميل المالية ودراسة مصادر دخله ومركزه المالي ، كما تساعد البنك على حقه عندما يتعثر العميل في موعد الاستحقاق وذلك بالتصرف بالضمان، كما أن وجوده تحت يد البنك يعطي له الحق في جزء من الذمة المالية للعميل. و قد تكون الضمانات حقيقية أو عينية.

ويمكن تصنيف هذا النوع فرعياً إلى الأنواع التالية :

أ- ائتمان مقابل أوراق مالية :

تراعي البنوك في هذا النوع من الائتمان أن تكون الأوراق المالية المتخذة كضمان للقرض هي من الأوراق القابلة للتداول في سوق الأوراق المالية (البورصة) والتي يمكن الاقتراض بضمانها من البنك المركزي.¹

ب- ائتمان مقابل محاصيل زراعية :

و هو ائتمان يقدم مقابل رهن العميل بجملة من محاصيله الزراعية بقدر قيمة القرض المعطى لتكون كضمان للبنك إذا لم يسدد العميل ما عليه.

ج- ائتمان مقابل أوراق تجارية :

تتمثل في القروض التي تمنحها البنوك لعملائها مقابل الكمبيالات المسحوبة لصالح هؤلاء العملاء و المودعة لديها، و لتحطات البنوك تقوم باقتطاع هامش معين من قيمة الكمبيالات الضامنة بما يجعل قيمتها الإقراضية تقل عن قيمة الضمان بنسبة بين 20% و 50%.

د- ائتمان مقابل بضائع :

تعتبر البضائع المرهونة ضمان للائتمان من السلع التي لا تتعرض للتلف سريعاً و تكون سهلة التصريف، لكي يتمكن البنك المقرض من بيعها لاستيفاء حقه في حالة تعذر العميل عن سداد القرض.

و يتم تحديد قيمة البضاعة على أساس ثمن شرائها أو تكلفتها إنتاجها مع تخفيض نسبة معينة لمواجهة احتمالات انخفاض قيمتها السوقية خلال العام.

هـ- ائتمان مقابل رهن عقاري :

يقدم العقار كضمان للبنك إذا رأى هذا الأخير حالة عدم الاستقرار في الوضعية المالية للعميل ليحول محله في حالة عدم سداده للقرض الأصلي.

¹- طارق طه، مرجع سابق، ص: 454.

2- الائتمان المصرفي غير المضمون: قد تمنح البنوك بعض الائتمانات إلى بعض المقرضين بدون ضمان ويعرف هذا الائتمان عادة بالائتمان الشخصي أو السحب على المكشوف، كونه مبني على أساس الثقة بين المقرض والبنك لكن يعتمد في منحه أيضا على قوة ومثانة مركزه المالي وسلامة نتائج أعماله وحسن سمعته ليتم السداد في أقصر مدة ممكنة¹.

خامسا- الائتمان المصرفي:

1- الائتمان المصرفي النقدي المباشر:

وهو من الأكثر أنواع شيوعا في نشاط البنوك التجارية والأكثر ربحية ويتم هذا الائتمان بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة مسبقا بعقد الائتمان ومن أهم أشكال الائتمان النقدي المباشر

أ- حساب الجاري المدين:

هو عبارة عن اتفاق بين البنك وطالب الائتمان بحيث يقدم البنك تسهيلات لعملائه وفي حدود سقف معين يستطيع هذا الأخير السحب من هذا الحساب وفي حدود السقف الممنوح يتم حساب الفائدة على المبلغ المستخدم².

يجب على هذا الحساب أن تتوفر فيه ما يلي :

– حركة الأرصوحة A/C : يجب أن يتنقل من رصيد مدين أقصاه الحد الممنوح وأدناه رصيد دائن بحيث يجب أن تكون فيه حركة سحوبات وإيداعات .

– الرصيد الدائن: يجب أن يظهر على الأقل في السنة مرة واحدة ليدل على أن التسديد من قبل العميل يتم في تاريخ استحقاقه.

– تجديد الاستحقاق: يجب أن يجدد تاريخ الاستحقاق.

– عدم التجزئة في الحساب: يعتبر الحساب المدين وحدة حسابية لا يفرق بين الفائدة وأصل الائتمان.

ب- الائتمان المباشر (القروض والسلفيات النقدية):

يعتبر من الأكثر الأنواع انتشارا، يلجأ إلى هذا النوع لتغطية احتياجات المقرضين المختلفة المستخدمة في تمويل احتياجات رأس المال العامل أو في عمليات التمويل الاستثماري طويل الأجل، قد تحمل الائتمانات نوع من الأنواع التالية :

¹ - صلاح الدين حسن السبيسي، مرجع سابق ، ص: 27.

² - عبد الحليم كراجة وآخرون: " الإدارة والتحليل المالي "، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 69.

–القروض العادية : تتمثل في تلك القروض التي يمتد تاريخ استحقاقها إلى أكثر من سنة وتسدد على دفعة واحدة أو على عدة أقساط.

–القروض المتجددة: يكون هذا القرض في شكل كميالة تستحق بعد بضعة شهور ولكن العميل لم حق التجديد مرة أو أكثر.

–القروض تحت الطلب: يستطيع العميل في حدود هذا القرض الحصول على مبلغ ما في أي وقت خلال فترة معينة.

–قروض الحد الأعلى: هو عبارة على اتفاق يتم بين البنك والعميل بحيث يمنح له قرض له حد أقصى لفترة محددة على ألا يتجاوز ويستطيع في المقابل ذلك أن يعيد الاقتراض ما دام قد سدد القرض السابق أو جزء منه.

ج-الكمبيالات المخصوصة:

الكمبيالات عبارة عن نوع من الأوراق التجارية الشائعة الاستعمال لدى البنوك التجارية بهدف تنظيم علاقات البيع الآجل فيما بين التجار، فهي عبارة على سند يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر في تاريخ محدد، لكن البنك يتدخل مقابل عمولة متفق عليها ليتمكن التاجر من خصم الكميالة قبل تاريخ استحقاقها¹.

2-الائتمان المصرفي غير المباشر:

هو عبارة عن ائتمان يقدم للعميل في حالة عدم احترامه لتعهداته ووفائه لالتزاماته المباشرة وتتمثل صورته في :

أ-الكفالات المصرفية (خطابات الضمان)

هي من أهم أشكال التسهيلات الائتمانية المصرفية وهي عبارة عن عقد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناء على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة معينة اتجاه طرف ثالث (المستفيد) بمناسبة إلتزام ملقى على عائق العميل المكفول وضمانا لوفائه بالتزامه اتجاه ذلك الطرف² للكفالات المصرفية أنواع منها :

–الكفالات النقدية: تتمثل في كفالة يصدرها البنك لصالح العميل تضمن بسداد التزامات العميل في فترة محددة أو عند إعسار هذا الأخير عند السداد بعد تاريخ استحقاقه .

–كفالات الدفعات المقدمة: تتمثل في كفالة يمنحها البنك لدوي المقاولات نتيجة لعدم توفر الأموال عند بداية إنجاز العمل تقدم على شكل دفعات وذلك عند عدم وفائه لسدادها لمالك المشروع.

¹ - حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص: 104.

² عبد الحلیم كراجه وآخرون، " الإدارة والتحليل المالي "، مرجع سابق، ص: 69.

– كفالة محجوز الضمان: وقد تسمى أيضا بكفالة الدفعة الأخيرة وذلك لأن بعض النقود تستوجب حجز بعض المبالغ بضمان التنفيذ الكامل للمشروع.

– كفالة حسن التنفيذ: تستعمل هذه الكفالة لضمان حسن التنفيذ في المقاولات وغيرها، فهي تغطي الضرر في حالة عدم إلتزام المتعهد بالتنفيذ كامل الشروط المتفق عليها في العقد.¹

– الكفالات الجمركية: هي تلك الكفالات التي تمكن المستورد من تأجيل سداد الضرائب والرسوم أو بالاعفاء منها أو تنزيل قيمتها فهذه الكفالة تضمن التنفيذ اتجاه الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة.

ب- الاعتماد المستندي :

هو عقد يتعهد البنك بموجبه بدفع مبلغ محدد للمستفيد إذا ما قدم هذا الأخير في أجل محدد ووثائق محددة. ويعرف أيضا " هو تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الإلتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الاجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على ان المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها.¹

أنواع الاعتمادات المستندية:

– الاعتماد القابل للإلغاء: وهو الاعتماد المستندي القابل للنقض بحيث يمكن للبنك أو العميل إلغاء العقد أو تعديل بنوده دون أخذ موافقة الطرف الآخر.

– الاعتماد غير قابل للإلغاء: هو الاعتماد الذي لا يجوز لأي طرف من الاطراف إلغاؤه أو تعديل مضمونه وهو الأكثر استعمالا لدى البنوك.

– الاعتماد المعزز: هو الاعتماد الذي يتضمن تعهدا من البنك المرسل في الخارج بسداد قيمة الاعتماد للمستندي.

– الاعتماد الدوار: ويكون عندما يرغب التاجر المحلي باستيراد كميات كبيرة من البضاعة واستلامها على شكل دفعات ويكون تجديد الاعتماد تلقائيا وبشكل دوري دون الحاجة إلى فتح اعتماد جديد.

– الاعتماد القابل للتحويل: هو اعتماد يمكن تحويله من مستفيد إلى آخر وبنفس القيمة شرط ان تكون البضاعة المستوردة ذات نفس المواصفات السابقة .

– الاعتماد الشرط الأحمر: يتضمن هذا النوع من الاعتماد شرط يكتب باللون الاحمر ليكتبه له البنك بحيث يسمح للبنك المرسل بدفع جزء من قيمة الاعتماد كدفعة مقدمة إلى المستفيد بناء على طلبه وقبل أن يقوم بشحن البضاعة وتقديم المستندات.

1- حمزة محمود الزبيدي. مرجع سابق، ص: 106.

2- حسين بلعجوز: " ، مرجع سابق، ص: 93.

ج-القبولات المصرفية : وهي نوع من أنواع الائتمان المصرفي يقوم بموجبها طالب الائتمان بإصدار سحب زمني على أحد البنوك التي يتعامل معها إذ يتعهد البنك بدفع مبلغ السحب في تاريخ الاستحقاق وأهم الشروط المقبولة في القبولات المصرفية :

- يجب أن تنتج من عمليات تجارية حقيقية؛
- أن تكون قابلة للتداول في الأسواق المالية؛
- أن لا تزيد مدة التمويل عن 6 أشهر؛
- يجب أن يكون هناك توثيق.

د-بطاقات الائتمان: تعد بطاقات الائتمان شكلا متطورا من أشكال الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية لعملائها والذي انتشر كثيرا في السنوات الأخيرة، باعتباره خدمة تنفرد بها البنوك التجارية لعملائها وسقى بها لزيادة التعامل مع الزبون.

تسمى أيضا بطاقة الائتمان ببطاقة الملاءة وهي تعطي لحاملها الحق في التعامل مع العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك المصدر للبطاقة على قبول منح الائتمان لتسديد مشترياته على أن يقوم بسداد قيمة المشتريات إلى البنك خلال 25 يوم من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء ولا يدفع العميل فوائد للبنك على هذه الخدمة، أم إنه يستعمل فوائد قدرها 1.5% على الرصيد المتبقي بدون سداد والبنك يتقاضى ما مقداره 5.3% من قيمة الفاتورة¹.

6-الائتمان الدولي :

تعمل البنوك على توسيع تعاملاتها الدولية لتسهيل التجارة الخارجية من خلال تمويل المعاملات الدولية سواء ذات الأجل الطويل أو القصير فالبنوك التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي قصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبائن وأوراق الخصم الدولية ... الخ.

7-الائتمان المصرفي بصيغة التمويل التاجيري والتمويل التشغيلي :

يعتبر الائتمان الايجاري والتشغيلي من أهم أشكال الائتمان التي ظهرت حديثا . فبفضلها يستطيع الفرد أو الشركة الحصول على معدات دون أن يضطر لأداء كامل القيمة أو الكلفة.

¹ احمره محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص : 113.

-تعريف الائتمان الإيجاري:

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها البنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانوناً، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة المؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، و يستمر التسديد على أقساط يتفق بشأنها و تسمى ثمن الإيجار¹.

-أنواع الائتمان الإيجاري

يتخذ الائتمان الإيجاري أشكالاً عديدة منها :

***حسب طبيعة العقد:**

يندرج ضمن هذا التصنيف شكلان من الائتمان الإيجاري و هما : الائتمان الإيجاري المالي والائتمان الإيجاري التشغيلي.

1. **الائتمان الإيجاري المالي:** يعتبر ائتماناً إيجارياً مالياً إذا تم تحويل كل الحقوق، الالتزامات، المنافع، المساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني إلى المستأجر، و يعني هذا أن مدة العقد كافية لكي تسمح للمؤجر باستعادة كل نفقات رأس المال مضافاً إليها عوائد هذه الأموال المستثمرة. و يتخذ الائتمان الإيجاري المالي أحد الأشكال التالية :

أ- **البيع ثم الاستئجار:** يتلخص هذا الشكل في قيام منشأة ببيع أحد أصولها المملوكة إلى طرف آخر بشرط أن يتفق معها على تأجيرها هذا الأصل لمدة محددة وفق عقد الإيجار.

ب- **الاستئجار المباشر:** ينطوي هذا الشكل على قيام المنشأة باستئجار أصل جديد يتم الحصول عليه عادة من الشركة المنتجة أو من بعض الوسطاء كالشركات المتخصصة في عملية تأجير الأصول، هذه الأخيرة تقوم بشراء الأصول ثم تعرضها للإيجار بأقساط ميسرة.

ت- **الدفع الاستئجاري:** يستخدم هذا الأسلوب في حالة الأصول ذات القيمة الرأسمالية الكبيرة، بحيث أن تمويل عملية شراء الأصل محل التأجير يكون من مصدرين: الأول يتمثل في الأموال الخاصة للمؤجر، و الثاني يتمثل في الحصول على قرض مصرفي طويل الأجل بضمان الأصل المشتري محل التأجير.

2. الائتمان الإيجاري التشغيلي (العملي):

يعتبر إئتماناً إيجارياً عملياً إذا لم يتم تحويل كل الحقوق، الالتزامات، المنافع، المساوئ و المخاطر المترتبة عن ملكية الأصل إلى المستأجر، و هذا ما يسمح بالقول أن جزء من كل هذا يبقى على عاتق المؤجر، و بالتالي فإن فترة العقد غير كافية لكي يسترجع المؤجر لكل نفقاته و هذا ما يؤدي إلى انتظاره لفترة أخرى لاستعادة ما تبقى من النفقات سواء بتحديد العقد أو بيع الأصل².

يتميز هذا النوع من الائتمان الإيجاري بما يلي :

¹ الطاهر لطرش: "تقنيات البنوك"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 69.

² صالح الحناوي: "الإدارة المالية و التمويل"، دار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص: 338-339.

- يلتزم مالك الأصل بصيانة الأصل المؤجر للغير على أن تدخل تكاليف الصيانة ضمن المدفوعات الدورية التي يسدها المستأجر.
- تكون مدة التأجير قصيرة بالمقارنة مع العمر الافتراضي للأصل، وبالتالي فإن التغطية الكاملة لتكلفة الأصل المؤجر تكون من خلال تكرار عمليات التأجير، إما لنفس المؤجر أو لطرف آخر.
- ينطوي عقد الإئتمان الإيجاري العملي على إمكانية إيقاف عملية الإستئجار قبل نهاية المدة المتفق عليها، فالمستأجر بإمكانه إعادة الأصل للمؤجر وخاصة إذا انتهت حاجته إليه و هذه الحالة نلمسها بشكل كبير في حالة الأصول ذات تكنولوجية التي تتطور بشكل سريع.
- وعادة ما يقتصر التأجير التشغيلي على مجال متخصص معين ليتمكن من تأجير عدد كبير من الأصول المتشابهة مما يسهل عملية الصيانة و التصليح.

جدول رقم (1-1): الفرق بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي

عناصر المقارنة	التأجير التمويلي	التأجير التشغيلي
1/ مدة العقد	مدة العقد طويلة تصل إلى ما يقارب من العمر الافتراضي للأصل	مدة العقد قصيرة لا تتجاوز الفترة التي يحتاج فيها المستأجر للأصل لأداء عمل معني وعادة ما تجدد سنويا
2/ مسؤولية تقادم الأصل	يتحمل المستأجر مسؤولية عدم صلاحية الأصل سواء بالإهلاك أو التقادم	يتحمل المؤجر مسؤولية عدم صلاحية الأصل سواء بالإهلاك أو التقادم
3/ العلاقة بين المؤجر والمستأجر	تكون العلاقة بينهما معقدة ومتشابكة لذلك تحتاج لقانون ينظم هذه العلاقة ويحافظ على حقوق كل طرف بينهما وذلك بسبب طول فترة التعاقد والأهمية النسبية لقيمتها	العلاقة بين المؤجر والمستأجر تتسم بالسهولة ولا تثير مشاكل قانونية وذلك لقصر فترة التأجير .
4/ الصيانة و التأمين	المستأجر يتحمل تكاليف الصيانة وإصلاح الأصل وكذا تكلفة التأمين عليه خلال فترة التعاقد	المؤجر يتحمل تكاليف الصيانة وإصلاح الأصل وتكاليف التأمين عليه خلال فترة التعاقد ما لم ينص العقد على غير ذلك
5/ مآل الملكية	يكون للمستأجر الخيار بين 3 بدائل في نهاية مدة العقد: 1/ إن يعود الأصل إلى المؤجر 2/ إن يعيد تأجير الأصل لمدة أخرى 3/ شراء الأصل من المؤجر	لا يجوز للمستأجر ملكية أو شراء الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد بل يرد الأصل إلى المؤجر مرة أخرى
6/ نظم إلغاء التعاقد	لا يجوز إلغاء عقد الإيجار خلال المدة المتفق عليها في العقد من قبل احد طرفي العقد مع ضرورة اتفاق الطرفين	لا يجوز إلغاء عقد الإيجار من قبل المستأجر خلال المدة المتفق عليها في العقد وفي هذه الحالة يلتزم المستأجر بتسديد الإيجار على فترة استغلال الأصل بالإضافة إلى تطبيق الاتفاق

المصدر: بالمقدم مصطفى و آخرون: "التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي"، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، 2005/03/16، ص: 12-13.

المطلب الثالث: خصائص الائتمان المصرفي:

يمنح الائتمان المصرفي للمؤسسات الكبيرة و الصغيرة, و المؤسسات الكبيرة باعتبارها أكبر حجما و توسعا مقارنة بالمؤسسات الصغيرة فتحتاج أكثر للائتمان المصرفي لتمويل مشاريعها و باعتباره النشاط الأكثر شيوعا فهو يتمتع بهذه الخصائص:

1. الثقة بين الطرفين: و هي من أهم خصائص الائتمان فلا بد من البنك أن تكون له ثقة في الزبون الذي سوف يقوم بالتسديد في الوقت المحدد؛
2. تحديد مدة الاستحقاق: يجب أن تكون فجوة زمنية بين منح الأموال و استحقاقها¹؛
3. العهد او المبادرة: يعد البنك الزبون بمنحه الائتمان بعد موافقة هذا الأخير على شروط العقد؛
4. الربح أو الفائدة: يجب على الزبون دفع ثمن القيام باستخدام هذه الأموال المتمثلة في الفائدة.

المبحث الثاني : سياسات ومعايير وإجراءات منح الائتمان المصرفي:

لا بد لكن بنك تجاري عند تعامله مع الائتمان أن يكون لديه سياسة للائتمان و التي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد في إدارة وظيفة الائتمان في البنك, و تستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان بهدف تجنب المخاطر المترتبة عن هذه العملية:

المطلب الأول : السياسة الائتمانية:**أولا- مفهوم السياسة الائتمانية :**

تعرف "السياسة الائتمانية هي مجموعة المبادئ و الأسس التي تنظم أسلوب دراسة و منح التسهيلات الائتمانية، و أنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، و كيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها(الحدود)، و أنواعها و آجالها الزمنية، و شروطها"².

¹ فلاح حسين الحسيني, مؤيد عبد الرحمان الدوري, "إدارة البنوك", ط2, دار وائل للنشر و التوزيع, 2003, ص124.

² -صلاح الدين حسن السبيسي, "قضايا مصرفية معاصرة", مرجع سابق, ص20.

كما تعرف أيضا السياسة الائتمانية هي مجموعة الإجراءات و القواعد و التدابير المتعلقة بتحديد حجم و موصفات الائتمان و تلك التي تحدد ضوابط منح الائتمان و متبعتها و تحصيله .
وتعرف السياسة الائتمانية بانها إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.¹

وهي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة من الأسس و المعايير و الشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة لتحقيق أغراض تهدف إلى:

- تنمية أنشطة البنك و تحقيق عائد مرضي.
- سلامة الائتمان الذي منحه البنك.
- تأمين رقابة مستمرة على عملية الائتمان في كافة مراحله .
- توفير الثقة لدى العاملين بالإدارة مما يحد من الوقوع في الخطأ²

ثانيا: عناصر ومكونات السياسة الائتمانية :

1- مكونات السياسة الائتمانية :

أ-حجم الأموال المتاحة للائتمان: تنص سياسات الائتمان على أن لا تزيد القيمة الكلية للائتمان عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة، فحجم الأموال الممكن إقراضها تحدد انطلاقاً من حجم الودائع النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى مع الأخذ في عين الاعتبار متطلبات السيولة والوفاء بها³ .
ب-تشكيله الائتمان: تتجه السياسة الاقراضية لخدمة مختلف الأنشطة الاقتصادية بشكل عام وعليها أن تستند إلى أساس التنوع في القروض لحماية أموالها وأن تتضمن ضمن اعتباراتها تحقيق درجة من التنوع لأن ذلك سيؤدي إلى تقليل المخاطرة وتقليل احتمالات الخسارة ، ومن الأساليب ذلك توزيع تواريخ استحقاق الائتمان من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل وتوزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية بالإضافة إلى توزيع الائتمان على الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية من صناعية ، تجارة ، زراعة، خدمات⁴ .

¹ - عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، أمين الجرو، مرجع سابق ، ص:195.

² - رحيم حسين، سليم حمود: "استخدام الأساليب الكمية في ترشيده واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية "، مرجع سابق، ص:4.

³ - عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق ، ص:209.

⁴ - منير إبراهيم هندي، مرجع سابق ، ص : 210.

ج-مستويات اتخاذ القرار: ينبغي أن تحدد سياسة الائتمان المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة على ضخ الائتمان أو عدم الموافقة عليه وذلك لتجنب ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية بما يضمن سرعة اتخاذ القرارات.¹

توضع حدود دنيا وعليا لحجم الائتمان الممنوح.

د-شروط الائتمان: ينبغي أن لا تنص سياسات الائتمان على حد أقصى بقيمة الائتمان الذي يمكن أن يقدمه البنك وعلى الحد الأقصى لتاريخ استحقاق الائتمان.

هـ-متابعة الائتمان: سياسات الائتمان قد تنص على ضرورة متابعته والتي تم تقديمها لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح باتخاذ قرارات ملائمة في الوقت الملائم.

و-المنطقة الجغرافية التي يخدمها :

من ضمن إستراتيجية إدارة الائتمان ينبغي تحديد المنطقة الجغرافية التي يخدمها البنك بحيث يؤدي إلى تغطية :

- حجم الموارد المتاحة للائتمان
 - المنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة.
 - طبيعة المنطقة التي تعمل فيها إدارة ائتمان من ناحية شكل النشاط الذي يمارس
 - مدى قدرة إدارة الائتمان في التحكم والرقابة في الائتمان.
 - تحديد الضمانات المقبولة من طرف البنك.
- لا يقدم الائتمان إلا بوجود ضمان شخصي أو عيني فالضمان يقلل من حدة المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان فلن يكون الضمان مقبولا يجب توفر ما يلي:²
- سهولة التصرف في الضمان من طرف البنك عند تخلف العميل عن السداد.
 - انخفاض مصاريف الاحتفاظ بالضمان.
 - سهولة التنازل عن الضمان لصالح البنك.

ز.-أسعار الفائدة وكلفة الخدمات الأخرى: يعتبر الدخل المولد عن عملية الائتمان من الأمور الهامة بالنسبة

للبنك وبالتالي يحظى تحديد سعر الفائدة على الائتمان بإحكام كبير وتتأثر أسعار الفائدة على الائتمان بعوامل كثيرة مثل أسعار الفائدة السائدة في السوق، تكلفة إدارة الائتمان درجة المنافسة بين البنوك، حجم الطلب على

¹ -صلاح الدين حسن السبيسي: "قضايا مصرفية معاصرة"، مرجع سابق، ص:39.

الائتمان... الخ حجم الائتمان واستنادا إلى هذه العوامل يقوم البنك بتحديد سعر الفائدة الملائم طبقا لنوعية الائتمان ، نوعية العميل المقترض¹.

ق-تحديد مستندات الائتمان: قد تحدد سياسة الإقراض في البنك المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض وهذه المستندات وإن كانت تختلف من بنك لآخر وفي نفس البنك من وقت لآخر إلا أنه يمكن إيجاز أهمها:

1- طلب الحصول على الائتمان.

2- الحسابات الختامية للعميل (فرد أو شركة) خلال عدد من السنوات .

3- التقارير السابقة للقروض التي منحت للعميل.

4- وثائق التأمين على العميل أو الأصول المقدمة كضمان

5- عقد الشركة.

6- الأوراق والمستندات الخاصة بالضمان.

7- أي أوراق أخرى يرى البنك وإدارة الائتمان ضرورة اعتمادها.

ف-مجالات الائتمان غير المسموح بتمويلها.

قد تتضمن سياسة الائتمان المجالات غير المسموح بتمويلها وقد تحدد هذه المجالات للتقليل من المخاطر التي تصاحب تمويلها أو قد تكون راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية. يجب أن تعكس السياسة المعتمدة الشروط القانونية للتوسع أو تقييد الائتمان، وذلك لكي لا يحدث تباين بين السياسة الخاصة بالبنك التجاري والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي والقيود التي يضعها البنك المركزي.²

2-عناصر السياسة الائتمانية:

للبنك وظيفتين رئيسيتين هما قبول الودائع ومنح القروض فينبغي استثمار الودائع الموجودة في البنك بصورة مرهبة مع مراعاة السيولة لمواجهة طلبات السحب المتوقعة و غير المتوقعة لذلك تسعى المصارف التجارية دائما إلى تحقيق ما يلي:

¹ - عبد المطلب عبد الحميد: "البنوك الشاملة: عملياتها و ادارتها",الدار الجامعية,مصر,2000,ص:119.

² - عبد المعطي رضا ارشيد,محفوظ احمد جودة: "إدارة الائتمان", مرجع سابق, ص: 209

- أ- الربحية يسعى البنك بالدرجة الأولى من وراء توظيف أمواله إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأن مدى كفاءة الإدارة تقاس بحجم الأرباح التي تحققها و تحقيق أرباح يعني أن تكون إيرادات البنك و المتمثلة في:¹
- الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية.
 - العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين
 - أتعاب الخدمات التي تقدمها البنوك كاستشارات و إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
 - فروقات العملة الأجنبية: هي الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية
 - إيرادات أخرى: مثل: عوائد الاستثمار في الأوراق المالية... إلخ.
 - أما التكاليف فتتمثل فيما يلي.
 - الفوائد المدنية: تعبر عن الودائع التي يقوم البنك بدفعه
 - العمولات المدنية: هي تلك التي يدفعها البنك للمؤسسات الأخرى.
 - المصاريف الإدارية و العمومية
- و تجدر الإشارة أنه على البنك اقتطاع نسبة 10 % من صافي الأرباح في كل سنة ليصفها في الحساب الاحتياطي الإجباري و يستمر في الاقتطاع إلى أن يصبح مجموع الاحتياطي الإجباري مساويا لحجم رأس المال.

ب- السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف - النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض - لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هدفي الربحية والسيولة تعتمد سيولة البنك على عدة عوامل منها:²

1- مدى ثبات الودائع: يجب على العميل ألا يسحب ودائعه قبل موعد الاستحقاق لأن ذلك يخل بنود الاتفاقية المبرمة فإذا استلزم ذلك يلجأ البنك إلى كسر الوديعة مع خصم الفوائد عليه و أن يعطي قرضا بفائدة أعلى لكن مع احتفاظه بالوديعة كضمان.

2- قصر مدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة: كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك كلما أدى إلى اطمئنانه لأن التغيرات و التقلبات تحدث في المدى البعيد.

ج- الأمان: يتوفر الأمان لدى البنك عندما يتأكد من أن القروض التي يمنحها للعملاء سوف يتم تسديدها في وقتها المحدد و ينبغي للتوصل إلى ذلك دراسة:¹

1 - - عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة: "إدارة الائتمان"، مرجع سابق، ص: 199.

2 - عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، امان نجرو، مرجع سابق، ص: 195.

- أهلية المقترض
- السمعة التجارية للمقترض - ومدة انتظامه في الوفاء لالتزاماته
- الكفاءة الفنية والإدارية للقائمين على إدارة المنشأة طالبة الاقتراض.
- المركز المالي للمنشأة وملاءمتها ومدى توازن هيكلها التمويلي... الخ.
- مدة القرض: فكلما كانت أقل كلما أدى إلى حسن التقدير وتجنب المخاطر العوامل المؤثرة على قدرة البنك على الإقراض.

3-العوامل المؤثرة على قدرة البنك على الاقتراض :

- أ- **حجم الودائع:** تعتبر الودائع عامل مهم لجلب الأرباح وتعظيمها فكلما زاد حجمها زادت نسبة الإقراض لدى البنك وبالتالي زادت إيراداته.²
- ب- **الظروف الاقتصادية العامة:** تؤثر الظروف الاقتصادية في الأوضاع التجارية والائتمانية ففي حالة الكساد الاقتصادي يتشدد البنك في منح الائتمان على عكسه في حالة الراج مما يؤدي إلى ازدهاره.
- ج- **معدل أسعار الفائدة على القروض وعلى الودائع:** كلما زاد الفرق بين معدل أسعار الفائدة على القروض بالنسبة لمعدل أسعار الفائدة على الودائع أدى ذلك إلى تعاضد الربح لدى البنك مع الأخذ بعين الاعتبار التكاليف الإدارية والعمومية وغير المباشرة.
- د- **أوجه التوظيف الأخرى:** يوظف البنك أمواله أيضا في شراء الأسهم والسندات أو في خصم الكمبيالات وهذا التوظيف يؤثر على مقدار ما يخصصه البنك من أموال للاستثمار في القروض فإذا كانت الأرباح من جراء الاستثمار في القروض أكبر فإن البنك سيخصص لها مقدار أكبر.
- هـ- **المنافسة من البنوك الأخرى:** عندما تكون هناك منافسة قوية من البنوك الأخرى تقل قدرة البنك على رفع مستوى الإقراض لديه.
- و- **النسب والمعدلات التي يقررها البنك المركزي:** يقوم البنك المركزي بوصفه بنك البنوك بالمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي للدولة وذلك من خلال تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وذلك من خلال تحديد النسب والمعدلات التي لا يجوز للبنوك التجارية تجاوزها للحفاظ على استقرارها وسلامة وضعها المالي.
- ز- **أسعار الخدمات البنكية:** يقوم البنك بتسعير خدماته الائتمانية حسب الحدود القصوى والحدود الدنيا لأسعار الفائدة LIBOR حيث تعتمد هذه الأسعار على درجة المنافسة بين البنوك وحجم الطلب على القروض وغير ذلك ، فيجب أن تغطي هذه الأسعار على الأقل كافة التكاليف المصاحبة للعملية الائتمانية.

1 - عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة: "ادارة الائتمان"، مرجع سابق، ص:202.

2 - عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة: "ادارة الائتمان"، مرجع سابق، ص:204.

- ف-مدى ثبات الودائع:** تختلف الودائع المصرفية من حيث ثباتها وآجالها فالودائع الآجلة ليست مثل الودائع الجارية أو ودايع للتوفير وهذا ما يؤثر على قدرة البنك على الإقراض فيجب عليه أن يوازن بينها لتسهيل توظيفها فالودائع الآجلة يستطيع البنك أن يقرض جزء كبير منها على عكس الودائع الجارية
- ق-مستوى الطلب على القروض:** تتحدد قدرة البنك على الإقراض أيضا بمستوى الطلب على القروض بحيث تتوفر حجم كبير من الودائع لا تكفي لوحدها ويتحكم في الطلب على القروض عوامل من بينها الظروف الاقتصادية ومعدل أسعار الفائدة على القروض .
- ص-طبيعة الإدارة:** إذا كانت متشددة في منح القروض أو إذا كانت متساهلة إلى درجة أنها قد تؤدي بها إلى الإفلاس أو العجز المالي.
- ض-كفاءة وخبرة موظفي البنك:** خبرة الموظفين في دراسة ملفات القروض تؤدي بهم إلى الدراسة الجيدة والسليمة التي تسبق منح القروض وبعدها من خلال متابعة القروض.

المطلب الثاني : معايير منح الائتمان المصرفي:

- يعتمد البنك في منح الائتمان عدة معايير لتجنب الوقوع في الكثير من المخاطر التي من الممكن تجنبها ومن بينها :
- 1-شخصية العميل :** تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني و هي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية فيجب على الإدارة في بادئ الأمر أن تحدد شخصية العميل بدقة. فيمكن أن نقول إنها تعني الخصائص التي تظهر رغبة العميل القوية في سداد القرض و فوائده و هذه الرغبة تعتمد على نشأة الشخص و ما يتمتع به من أخلاقيات و صفات الأمانة و الشرف و العدالة و يمكن التعرف على شخصيته من خلال انتظامه في سداد ديونه و مستحقاته .¹
 - 2-رأس المال :** يعتبر من أهم أسس القرار الائتماني و لهذا فان إدارة الائتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل لتحديد درجة المخاطر التي تتعرض لها، و تعني برأس مال العميل مقدار ما يملكه من ثروة أو ما يملكه من أصول منقولة مثل الأسهم و السندات و أخرى غير منقولة يجب على العميل بأن يتمتع برأس مال مناسب يمكن البنك من استرداد مستحقاته فهو يحول دون وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين و عند دراسته هذا العنصر ينبغي التركيز على تحليل نسب المديونية و الأموال الذاتية و الأموال المقترضة فإن كان رأس المال يتمتع بالملاءة فهذا يعني أن المركز المالي للعميل سليم.²
 - 3-القدرة :** و تعني مدى قدرة العميل على إدارة الشركة بكفاءة و فعالية بما في ذلك مؤهلاته و خبراته بما يعكس سداد الأقساط أو الدين في الوقت المحدد. هذا من جهة ومن جهة أخرى توفر الأهلية الكاملة فمن يوقع عند

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 142-143.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 146-147.

الاقتراض لا يجب إن يكون قاصراً أو غير مؤهل قانونياً للتوقيع، و في حالة الشركات ينبغي على مسؤول الائتمان التأكد من الشركاء المتضامنين هل قاموا فعلاً بالتوقيع و بكامل عددهم أم لا... إلخ.

3- الضمانات: تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد. يطلبها البنك من المقترض لتعزيز الثقة و لضمان استرجاع حقه (قيمة الائتمان) في حالة توقف العميل عند السداد و ينبغي أن تتوفر في الضمانات صفات محددة ، مثل: سهولة التسجيل، سهولة التصريف ، البيع ، إمكانية التخزين... إلخ.¹ و الضمان الأفضل للبنك هو ذلك الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة و بدون خسارة و لذلك يجب إن يراعي عند تحديد الضمان ما يلي :

-تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان.

-درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك بحيث يمكن استخدامها لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد .

-ملكية العميل للضمانات ملكية كاملة و ليست محل نزاع.

-كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان و الفوائد و العمولات الأخرى قدر المستطاع.²

4- الظروف المحيطة : يتأثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية و الاجتماعية لذلك و يجب على محلل الائتمان في البنك دراسة الأحوال الاقتصادية و المالية المستقبلية و مدى تأثيرها على أوضاع المقرض وكذا ظروف المنافس في السوق من حيث حجم المبيعات و القدرة على تحقيق الإيرادات .

يطلق على كل من الشخصية و القدرة و رأس المال و الضمانات والظروف الاقتصادية بنظام CS' of credit او نظام 'five CS' (character-capital-capacity-collateral- conditions).³

المطلب الثالث : إجراءات منح الائتمان المصرفي:

قد يحتاج العميل إلى قدر من الأموال فيلجأ إلى التمويل عن طريق طلب الائتمان من البنك تساعده في دفع عجلة نشاطه وتوفير السيولة اللازمة لذلك ، وفي نفس الوقت فإن المصارف التجارية تسعى لزيادة توظيف الأموال المتاحة لديها بإقراضها إلى عملائها .

¹ - عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة: "إدارة الائتمان"، مرجع سابق، ص: 217.

² -مرجع سابق، ص: 148-149.

³ -حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 149.

وعند دراسة طلبات القروض تراعي عدة عوامل للوصول إلى قرار ائتماني سليم يستند إلى سلامة تقدير المخاطر الائتمانية التي تتضمنها القروض المطلوبة والتي تختلف من عميل لآخر حيث يستعان بمجموعة من الإجراءات منها :

1- دراسة طلبات الائتمان: يتقدم العميل بطلب بالحصول على قرض وفق نموذج المعدمة قبل البنك، يحدد فيه الغرض من الائتمان وفترته وجدول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلات شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد يغطيها طلب الائتمان أو حتى القيام بزيارة شخصية من قبل موظفي إدارة القرض إلى مقر العميل¹.

2- تحليل المركز المالي للعميل: يتم تحليل المركز المالي للعميل طالب القرض من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها وقد تشمل عملية تحليل المركز المالي للعميل دراسة بعض النسب والمعدلات كنسب السيولة، نسب الربحية، نسب المديونية... الخ.

وبذلك تتحدد الملاءة المالية للعميل وفيها إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على قرض أم لا².

3- الاستفسار عن مقدم الطلب: تستفسر إدارة الائتمان عن السمعة التجارية للعميل وشكل علاقته السابقة مع البنك أو مع بنوك أخرى لكي تتخذ قرار ائتماني سليم³.

4- التفاوض مع العميل: بعد التحليل الكمي لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تم تجميعها، يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد التي تتضمن: تحديد مبلغ القرض، الغرض الذي يستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة وغير ذلك من الشروط⁴.

5- طلب الضمان التكميلي: يقوم البنك من العميل بتقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثبات الملكية بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات⁵.

6- توقيع عقد الائتمان: قد يتفق الطرفان على شروط العقد ونود التفاوض بينهما وقد لا يتفقان.

7- صرف قيمة القرض: تحت تصرف العميل كلية، حيث يكون من حق العميل سحب كامل المبلغ أو جزء منه.

8- سداد القرض ومتابعته: تعتبر مرحلة تحصيل القرض آخر مرحلة من مراحل القرض وهي التي يقوم فيها العميل بسداد القرض مضافا إليه الفوائد وذلك وفق طريقة السداد المتفق عليها (سداسية سنوية أو قد تكون ثابتة).

¹ - حسين بلعجوز: " مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية " ،مرجع سابق، ص: 71.

² - صلاح الدين حمزة السبيسي: " قضايا مصرفية معاصرة "، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص: 32.

³ - حمزة محمود الزبيدي " إدارة الائتمان والتحليل الائتماني "، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 205.

⁴ - عبد المعطي رضا أرشيد: "إدارة الائتمان" ، مرجع سابق، ص: 221.

⁵ - حسين بلعجوز، مرجع سابق ، ص: 72.

ولضمان متابعة عملية السداد فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض وبعدها يقوم بمتابعة تسديد القرض.

المبحث الثالث: مخاطر منح الائتمان المصرفي:

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة . فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية .

وباعتبار البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد فإن المخاطر الائتمانية من أهمها التي تواجهها والناجئة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلاً وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها .

تتمثل مخاطر تقديم القروض في عدم تأكد المقرض من قيام الزبون (المقترض) بسداد القرض و مع الفوائد المترتبة عليه في المواعيد المتفق عليها لذلك تهتم إدارة المصارف بتحديد حجم المخاطر المحيطة بالقرض و طبيعتها إلى أقصى قدر ممكن لأنها تمثل إحدى الأسس التي يعتمد عليها المصرف في تحديد شروط الإقراض .

المطلب الأول : مفهوم المخاطر الائتمانية :

المخاطر الائتمانية هي درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ الخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة¹.

وهي المخاطر المرتبطة بفشل الطرف الآخر في الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها².
و"هي تلك المخاطر المفترضة و المتمثلة في عدم تأكد المقرض (البنك) من قيام المقترض(العميل) بسداد القرض الذي حصل عليه في موعد استحقاقه"³.

¹ - حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص: 71.

² - عبد المعطي رضا أرشيد: "إدارة الائتمان"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999 ص: 222.

³ - طارق طه: "إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت"، مرجع سابق، ص: 443.

وتدعى كذلك بخطر العميل وخطر التوقيع وهو خطر يتعلق بالنشاط البنكي من خلال منح قرض لمؤسسة أو شخص طبيعي ، أين يواجه البنك خطر إفلاس العميل وبالتالي لا يوفي عند ميعاد الاستحقاق جزئيا أو كليا بمبلغ ديونه ، ومن هنا تظهر مسؤولية البنك في ضرورة مراعاته توفر الضمانات الكافية لتغطية هذا النوع من الخطر ومنه الخسائر المحتملة .

وهي أشد المخاطر أثرا من بين المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية وتنشأ مخاطر الائتمان من عدم مقدرة المدين على سداد ما عليه وقت السداد وفق الشروط المتفق عليها مما يؤدي إلى أزمة سيولة¹ .
ومنه يمكن أن نعرف مخاطر الائتمان على أنها خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني .

المطلب الثاني: صور المخاطر الائتمانية:

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاتهما المالية،

أولاً- المخاطر المتعلقة بالعميل:

ينشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان² .

ثانيا- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل :

إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل بحيث أن لكل قطاع درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والانتاجية والتنافسية لوحدة هذا القطاع.

ثالثا- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله :

تتعدد وتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل.

¹ - محمد علي : " إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية "، أطروحة دكتور الفلسفة، (غير منشورة)، جامعة القاهرة، 1425هـ، 2005، ص26.

¹ - طية عبد العزيز، مرامي محمد : " إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة "، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2008، ص :32.

رابعاً-المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:²

ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها .

خامساً-المخاطر المتصلة بأخطاء البنك :

ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان على متابعة العميل والائتمان الممنوح له .

سادساً-المخاطر المتصلة بالغير:

ترتبط هذه المخاطر بأحداث أو أمور خارجة عن إرادة كل من العميل طالب الائتمان والبنك كإفلاس أحد العملاء المهمين للبنك.

المطلب الثالث : طرق معالجة المخاطر الائتمانية:

في الواقع إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث "عدم التسديد" وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته. وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل. فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.¹

-تحصيل القروض: تعتمد وظيفة التحصيل على ثلاثة ركائز والتي تتمثل في:

1-رد الفعل: يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر. لذلك فيجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن، لان النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل. لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.

2-الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع: إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، و يتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.²

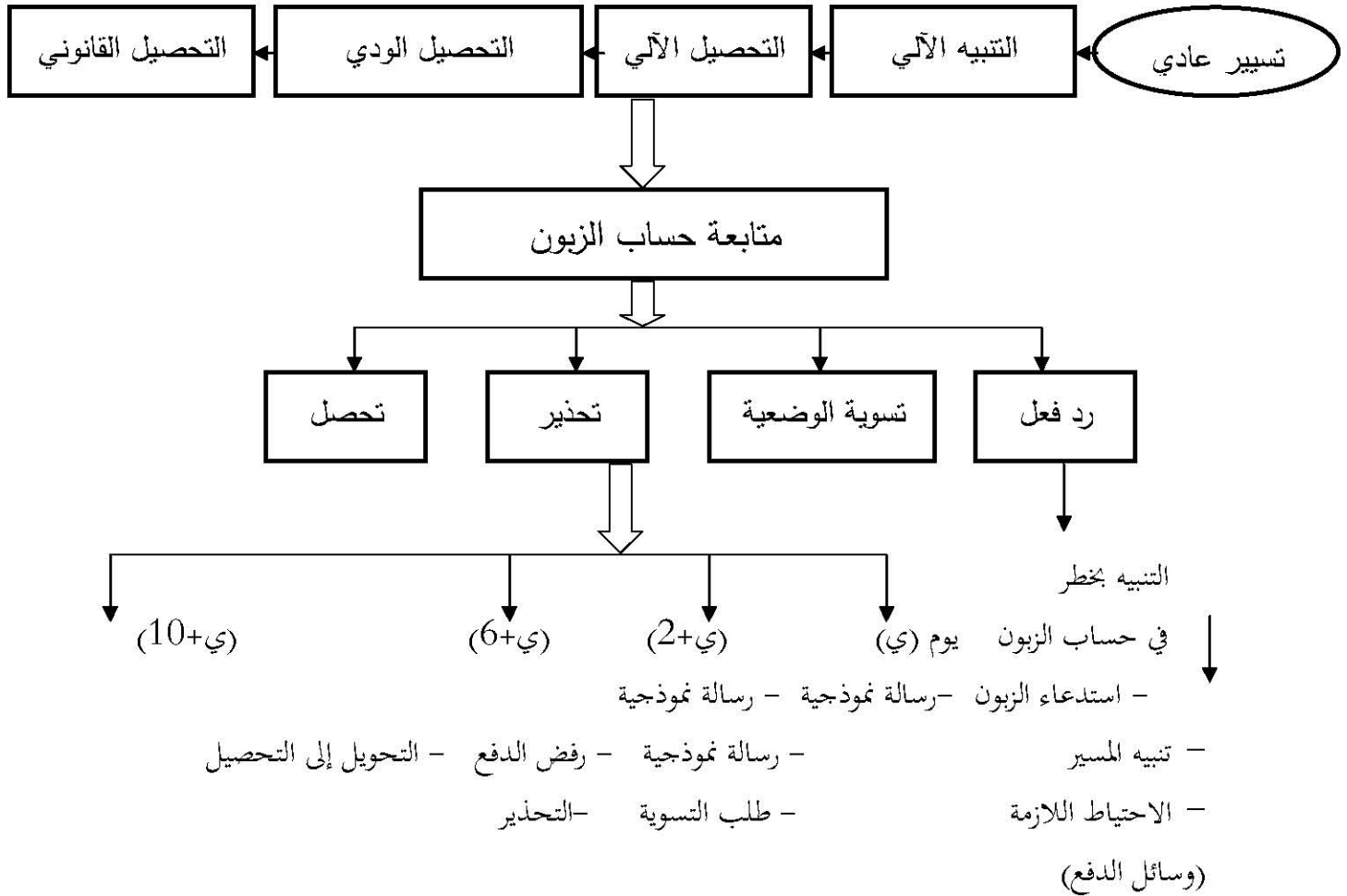
¹ - طية عبد العزيز، مرايبي محمد ، المرجع سابق، ص : 30

² -شريف مصباح ابو كرش : "إدارة المخاطر الائتمان المصرفي" ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار و التمويل في فلسطين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة، جامعة خليل، فلسطين، 8-9 مايو 2005، ص : 7.

3-التصاعد: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجزية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.

4-تسيير الحسابات: يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من اجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق. فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد. والشكل التالي يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري.

الشكل رقم (1-1): يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري



المصدر: طية عبد العزيز، مرايمي محمد، مرجع سابق، ص : 31.

ففي هذه الحالة للمسير له حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.

5- معالجة القرض: يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، و يتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة.

هذا طبعاً لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.

وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

– وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر).

– وحدة التحصيل القانوني (مصلحة المنازعات).

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض.

خلاصة الفصل الأول :

منذ تاريخ إصدار قانون النقد والقروض سنة 1990، أصبحت البنوك التجارية الجزائرية تلعب دورها الحقيقي ألا وهو "الوساطة النقدية" وتعمل على أساس تحقيق العائد والربحية، بدل تقديم القروض بطريقة عشوائية كما كانت تفعل من قبل، فبدأت تعتمد على الطرق العلمية التي تسمح بمعرفة الشروط اللازمة لمنح القروض، وكيفية تقييم مخاطرها والاحتياط منها ومواجهتها في حالة تعثرها.

فالوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منح القروض، التي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، فهذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيلة والحذر عند تقديم القروض للغير.

و من اجل ذلك وجب عليها قبل الإقدام على أي عملية منح قروض الدراسة الجيدة و الدقيقة لملفات القروض، و اعتماد أدوات ووسائل حديثة تمكنها من اتخاذ القرار السليم.

الفصل الثاني:

دور التحليل المالي وأدواته في منح الائتمان المصرفي

توطئة :

مهما كانت نوعية و جودة الضمان للقرض، تظل هناك مخاطر و إن كانت نسبتها قليلة، و المصرف يهدف إلى تقليل الخسائر و ذلك بالتعرف على نقاط القوة و الضعف لدى المقترض إضافة إلى المخاطر المحيطة سواء كانت متعلقة بالمقترض أو بالنشاط الذي يقوم به.

من هنا جاءت أهمية التحليل الائتماني للتعرف على حقيقة الوضع المالي للمقترض و تحديد قدرته على الاقتراض و استخدام القرض و ذلك بتقييم السياسات المالية التي يتبعها و الحكم على مدى كفاءته. لذلك يعتبر التحليل المالي أداة فعالة للتحليل الائتماني إذ يمكن البنك من اتخاذ القرارات المناسبة تجاه المقترض من خلال أدواته.

و من خلال هذا الفصل سنتناول بالدراسة و نشئ بالتفصيل التحليل المالي في البنوك التجارية، لذلك قسمناه إلى ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية التحليل المالي (تعريفه، أهدافه، أهميته، خطواته، و الجهات المستفيدة إضافة و في المبحث الثاني إلى أدواته و في المبحث الثالث إلى دوره في منح الائتمان.

المبحث الأول : ماهية وخطوات التحليل المالي وأدواته

يعد التحليل المالي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات و كذا المتعاملين معها من أجل تقييم نشاطها، كما أنه يعتبر تشخيصاً لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، و هذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، المستثمرين، البنوك، بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية و بالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الأول : ماهية وأهداف التحليل المالي وأهميته:

أولاً- مفهوم التحليل المالي :

و باختلاف المفكرين تعددت تعاريف التحليل المالي وبعضها فيما يلي يعرف عبد الغفار الحنفي التحليل المالي بأنه : " عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار"¹ عرف محمد مطر التحليل المالي على أنه : " يعتبر عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي و التي تساعد في تحديد أهمية وخصائص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع، و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك كي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشآت بقصد اتخاذ القرارات"². و يقصد به أيضاً بأنه عملية التشخيص للوضع المالي للمؤسسة بتاريخ معين من حيث التوازن المالي والمردودية المالية؛³ و هو عملية معالجة للبيانات المالية الموجودة و المتوفرة عن المؤسسة لأجل الوصول إلى معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات و في تقييم أداء المؤسسات للوصول إلى التنبؤ بالوضع المستقبلي. و يعرف أيضاً بأنه " عبارة عن الإجراءات و الخطوات التي يستخدمها المحللون الماليون لأجل الوصول بتلك المعلومات باتخاذ قرارات اقتصادية"⁴.

¹-عبد الغفار الحنفي : " تقييم الأداء المالي و دراسة الجدوى "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص: 75.

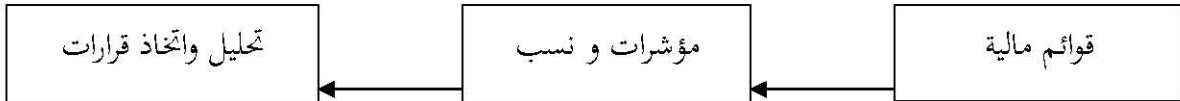
² -محمد مطر : " التحليل المالي : مدخل صناعة القرارات"، ط1 ، دار وائل للنشر، عمان ، 2000، ص: 3.

³ -مفلح محمد عقل: " مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي "، ط2، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان ، 2000 ، ص: 279 .

التحليل المالي : في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية و الارتباط فيما بينها، و إثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكيفية التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع على إظهارها. من خلال التعاريف السابقة يمكن الاستنتاج بأن التحليل المالي : هو عملية تنبؤية تعتمد على خطط مستقبلية حيث يقوم المحلل المالي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات و البيانات المالية الواردة في القوائم المالية، ثم تحليلها و دراستها من أجل تقييم أداء المنشأة و معرفة مركزها المالي. هو مرحلة دراسة و تشخيص الحالة المالية للمؤسسة، أي تحليل النشاط و المردودية و التوازن المالي و تمويل المؤسسة و ذلك عن طريق :

- تحليل المعطيات التاريخية الماضية، أي الدراسة التفصيلية للبيانات المالية.
 - القيام بتقديرات و تنبؤات تخص مستقبل المؤسسة و على أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية"
- يمكن إعطاء مفهوم شامل للتحليل المالي على انه:"عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، و ذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرار و تقييم المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر"

الشكل رقم (2-1): عموميات التحليل المالي



المصدر: حسني صادق : "التحليل المالي، دراسة معاصرة و تطبيقاتها"، مجد لاوي للنشر، عمان، 2000، ص: 65.

أما التحليل المالي من وجهة نظر البنوك التجارية هو عملية فحص شاملة لكل من عناصر القوائم الختامية مع التركيز على العلاقة بين الأصول الثابتة و الالتزامات الثابتة و على حجم التغير في المتحصلات النقدية. و توضيح الظروف التي تحيط بالمشروع و تؤثر على نتائج أعماله و مركزه المالي¹.

¹ - خلدون إبراهيم الشيديات: " الإدارة و التحليل المالي"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص: 93

ثانياً- أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي عموماً إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة و بكيفية تخدم الذين لهم مصالح مالية في المشروع بقصد تحديد نقاط القوة و الضعف و من ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي بغرض ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع.

ومنه فإن التحليل المالي يهدف إلى :

- وضع تشخيص مالي عام للمؤسسة وإجراء فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو دورات متعددة من نشاطها، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية لمختلف الوثائق والبيانات المالية التي تفسر لنا المعطيات من جانبها الكمي والكيفي بإعطاء نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية؛
- بواسطة التحليل المالي، يمكن أن تحكم على التسيير المالي الماضي والتوازنات المالية الداخلية بين الربحية والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر المالية للمؤسسة؛
- بواسطة التحليل المالي، يمكن الحكم على قرارات الإدارة العامة، وكذلك المديرية الفرعية فيما يخص الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح؛¹
- تعتبر الركيزة التي يستند عليها في وضع التنبؤات المالية، فالتائج المتوصل إليها، كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع برامج الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة، حيث التحليل المالي؛²
- يكمل التسيير التقديري في المؤسسة، من ثم اقتراح إجراءات تصحيحية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب أو التأكد على الاستثمار في نفس الطريقة إذا كانت النتائج جيدة.

ثالثاً- أهمية التحليل المالي:

يهتم التحليل المالي بجمع البيانات و المعلومات المالية و تصنيفها و قياسها و دراستها للوصول إلى المراقبة الجيدة على الموارد المالية المتاحة في المشروع. فالتحليل المالي يعتبر وسيلة الإدارة لمعرفة قدرة الشركة مالياً و إدارياً. فهو أداة لتحليل و تفسير القوائم المالية و معرفة العلاقة بين مضامينها و مدلولات الأرقام الواردة فيها لتقدير قيمة المؤسسة و تقييم مركزها المالي. و هو يساعد أيضاً في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة مثل : المستثمرين و الدائنين أو الجهات الحكومية أو أي جهة لها علاقة بالمشروع. و يمكن أن نلخص أهمية التحليل المالي فيما يلي:³

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرار الرشيد.

¹-عبد الحليم كراجه و آخرون: "الإدارة و التحليل المالي"، مرجع سابق، ص: 159.

²-عدنان تايه النعيمي، إرشاد فؤاد التميمي: " التحليل و التخطيط المالي"، مرجع سابق، ص: 21.

³-عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: " الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003، ص: 213-214.

- يساعد في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع و تقييم الأداء بعد أدائها؛
- يساعد في التخطيط المستقبلي و الرقابة و السيطرة و حماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛
- يساعد في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال.

المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه:

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل الأساسية ، و لا يشترط أن تمر جميع أنواع التحليل بكل هذه المراحل، فقد يتم تجاوز بعضها، أو دمج بعضها في الأخرى أو تجزئة مرحلة أساسية إلى مراحل فرعية مفصلة، وهذا يعتمد على نوع التحليل و أهميته و درجة التفصيل المطلوبة فيه.

أولاً - خطوات التحليل المالي:

يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي :

1. الحصول على خطاب التكاليف: يعتبر الحصول على خطاب التكاليف مرحلة هامة فيموجبها تحدد الإطار الذي سيعمل فيه المحلل المالي، إضافة إلى تحديد حقوقه و واجباته و مسؤولياته.¹
2. تحديد هدف التحليل بدقة : من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، و مدى أهمية هذا الهدف و تأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، و من هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.²
3. تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي : في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، و بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها؛
4. تحديد المعلومات المطلوبة لتحقيق الهدف : في هذه المرحلة يتم تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق الهدف المنشود، لذلك يجب أن تتوفر :
 - دقة المعلومات (المدخلات) و كفايتها و ملائمتها للتحليل؛
 - كفاية إجراءات التشغيل المتبعة و المطبقة على المدخلات للوصول إلى المخرجات.

¹ - وليد ناجي الحياي: "التحليل المالي"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدمام، 2007، ص: 39.

² - أحمد توفيق جميل: "الإدارة المالية" درا النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1980 ، ص: 25.

5. التأكد من تطبيق المبادئ و الفروض و السياسات السليمة على القوائم المالية: يستطيع المحلل المالي التأكد من صحة القوائم و ذلك بالاعتماد على مهاراته و تجاربه السابقة و تأهيله العلمي، و قد يعتمد على تقرير مدقق الحسابات اذا كان ذو خبرة كافية.¹
6. اختيار أسلوب التحليل المناسب : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، و منها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الاقتصادية و غيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب .
7. إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار : في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، و كل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي .
8. التوصل إلى الاستنتاجات : تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن .
9. صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

ثانياً - الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

إن التحليل المالي يثير الاهتمام بالعديد من الأطراف التي لها علاقة مع نشاط المؤسسة بصفة مباشرة أو غير مباشرة حيث تتمثل فيما يلي:

1. إدارة المؤسسة:

- يستعمل المدراء المتخصصون في المؤسسة ومجلس الإدارة التحليل المالي للأغراض التالية:
- التخطيط لفترات مالية مقبلة؛²
- تقييم كفاءة العمليات الإدارية و نشاطها و التعرف على اتجاه المؤسسة و سلامة أدائها المالي،
- مقارنة نتائج التحليل المالي بنتائج مؤسسة أخرى؛

¹ -وليد ناجي الحياي: "التحليل المالي"، مرجع سابق، ص: 25.

² -رامي هاشم الشنباري: "التحليل المالي و دوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، أطروحة ماجستير (غير منشورة)، جامعة العالم الأمريكية، 2006، ص: 42.

- اكتشاف الانحرافات في مخطط المؤسسة؛
- تحليل نسب ربحية المؤسسة؛
- تحديد معدل العائد على استثمار الأموال في المؤسسة؛
- الرقابة و تقييم الأداء من حيث الإجابة على الكثير من الأسئلة لاتخاذ القرار السليم و الصحيح؛
- تقييم كفاءات إدارات الموجودات وتوزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة؛
- تقييم كفاءة إدارة الديون والتعامل مع العملاء.
- كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة.¹

2. الموظفين والمستخدمين في المؤسسة:

يستفيد العاملون في المؤسسة من التحليل المالي لأغراض التالية:

- تقوية الروح المعنوية لدى العاملين، و تقوية ولائهم وانتمائهم للمؤسسة التي تطلعهم دائما على نتائج عملياتها؛
- إن التحليل المالي بين نقاط النجاح أو الفشل الذي يدفع المواطنين دوما إلى التفاني بالعمل للمحافظة على النجاح أو الخروج من دائرة الفشل؛
- إن إطلاع العاملين على المركز المالي للمؤسسة يدفعهم لأن تكون مطالبهم متناسقة مع قدرات المؤسسة المالية.

3. أصحاب الأملاك في المنشأة والمستثمرين فيها:

يستفيد ملاك المنشأة الذين يستثمرون أموالهم فيها على شكل أسهم وسندات من التحليل المالي للأغراض

التالية:

- تحليل كفاءة عمليات المنشأ قصير الأجل أو طويلة الأجل؛
- تحليل نسبة تحقيق المنشأة للأرباح أ والخسائر لفترة زمنية معينة؛
- تحليل نتائج سياسة توزيع الأرباح ومدى ثبات أو تغير نسبة الأرباح الموزعة؛
- تحليل سلامة المركز المالي والهيكلة المالي للمنشأة؛
- تحديد القيمة السوقية للمنشأة والقيمة السوقية لأملاك المستثمرين فيها؛
- تحديد اتجاهات العملاء والجمهور والمستثمرين وتوقعاتهم في المؤسسة؛

¹ -عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي: "التحليل و التخطيط المالي"، مرجع سابق، ص31.

- مقارنة أداء مؤسسة أخرى متشابهة لها؛
- تحليل قدرات المؤسسة على التوسع والنمو ومواجهة الانكماش والفضل.

4. أصحاب الديون على المؤسسة :

- يستفيد الدائنون الذين أقرضوا المؤسسة من التحليل المالي للأغراض التالية:
- تحليل درجة المخاطرة التي تعمل المؤسسة في إطارها؛¹
- تحليل قدرة المؤسسة للوفاء بالتزاماتها وتسديد الاستحقاقات في أوقاتها؛
- تحليل سيولة المؤسسة ونسبة التدفق النقدي؛
- تحليل سلامة المركز المالي للمؤسسة؛
- تحليل سياسة المؤسسة اتجاه الحالات الطارئة أو نقص السيولة أو عدم القدرة على الشراء.
- التحقق من قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية (الدين الأصلي و فوائده).²

5. المؤسسات الحكومية :

- تستفيد هذه الأخيرة من التحليل المالي للأغراض التالية:
- الرقابة على أداء المؤسسة وتحاشيه مع القوانين والأنظمة المعمول بها؛
- تحليل الأداء المالي للأغراض الضريبية؛
- تحليل سياسة المؤسسة التسعيرة والبيعة والتأجيرية

6. الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق النقدية:

- يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض التالية:
- تحليل التغيرات على أسعار الأسهم للمؤسسة في السوق المالي؛
- مراقبة ومتابعة الأوراق المالية السائدة وتأثيرها لشراء أفضل استثمار.

الأجهزة الضريبية :لإغراض تطبيق التشريعات الضريبي

البنوك و غيرها من المؤسسات المالية بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للشركة و إقرار منح الائتمان.

¹ عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص31.

² عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص:31.

المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي و أنواعه.

أولاً- استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المنشآت واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية :

1- التحليل الائتماني :

الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضين وذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المنشآت على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها .

2- التحليل الاستشاري:

الذي يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المنشأة.¹

3- تحليل الاندماج والشراء:

يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها كما يعدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.

4- التخطيط المالي:

يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف للإرادات وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المنشأة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب ادوار التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل.²

5- الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.³

6- تحليل تقييم الأداء:

¹- <http://www.les.mostathmr.com/lesson-144-1.html> /10/05/2011.

² - "ندوة تطبيقات التحليل المالي و حقوق وواجبات المستثمرين في سوق الاوراق المالية"، ابو ظبي، 2006.

³-<http://www.philadelphia.edu.jo/courses/accountancy/files/accountancy/1204.doc>,12/06/2011.

يعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المنشأة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات.

ثانياً- أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعاً متعددة يكمل بعضها الآخر و هذه الأنواع ناتجة عن تبويب يستند على أسس مختلفة أهمها:

1- من حيث الجهة القائمة بالتحليل:

أ- التحليل الداخلي : يقصد به التحليل الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى مثل: الإدارة المالية، قسم المحاسبة، وعادة ما يهدف إلى خدمة إدارة المؤسسة في مختلف مستوياتها. و يحظى المحلل بإمكانيات أكبر لمعرفة السياسات الإدارية و الطرق المحاسبية المتبعة و الحصول على البيانات اللازمة للتحليل المالي بدقة أكبر وتفاصيل أدق والإطلاع على مصادرها¹.

ب - التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، و يهدف إلى خدمة هذه الجهات و تدقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات: القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك و البنوك المركزية و مراجع الحسابات الخارجي.

2- من حيث طبيعة البيانات و المعلومات:

أ - مصادر الحصول على البيانات و المعلومات: فهناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة و قد تكون أعدت في الخارج باعتبارها معايير قطاعية أو ما شابه ذلك؛

ب- مدى تدقيق البيانات من عدمه: فتقسم البيانات إلى بيانات تم تدقيقها وأخرى لم يتم تدقيقها؛

ج - مدى نشر البيانات من عدمه: فتقسم البيانات إلى: بيانات منشورة و بيانات غير منشورة؛

3- من حيث أسلوب المتبع في التحليل:

¹ -وليد ناجي الجمالي: "التحليل المالي"، مرجع سابق، ص: 28.

تعدد الأساليب المتبعة في التحليل المالي و من أمثلتها:

- أ - أسلوب التحليل بالنسب المالية .
 - ب - أسلوب التحليل بالمقارنات.
 - ج- أسلوب التحليل بالأرقام القياسية.
 - د - أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.
- و هناك أساليب أخرى متعددة.
- و بشكل عام يعتمد اختيار أسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها الغرض الذي يهدف إليه التحليل, نطاقه, حجم البيانات المالية المتاحة, إضافة إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي.

4- من حيث البعد الزمني للتحليل:

- أ - التحليل المالي الرأسي: و هو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة, كمقارنة صافي الربح في لسنة ما مع مبيعات نفس السنة, و يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه, حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة¹.
- ب - التحليل المالي الأفقي: وهو التحليل الذي يتم على أساس المقارنة بين أرقام نفس العنصر و لكن بين عامين مختلفين و يعرف هذا التحليل بمصطلح " تحليل الاتجاهات ", و يساعد على مايلي²:
 - معرفة اتجاه السنة الخاصة بعنصر معين في المركز المالي خلال فترة زمنية³.
 - تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسن و اتخاذ القرار المناسب بشأنها.

5- من حيث الفترة التي يغطيها التحليل:

- أ - التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا, و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل, و يستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة و إنجازاتها, و يعتبر أداة للتخطيط المالي قصير الأجل, كما يركز على تحليل التداول و السيولة النقدية و رأس المال العامل و مكوناته و التدفقات النقدية و الربحية. و بناء على ما ذكر تهم به

¹ - <http://www.hrm-group.com/vb/showthread.php?t=8057> / 10/06/2011.

² - <http://www.lmdbnimessous-prog.fi/forum/index-php?topic=21.o.wa.p2,20/07/2011>.

³ - وليد ناجي الحياي: "التحليل المالي", مرجع سابق, ص: 29.

البنوك و الموردون و المديرون الماليون كل في إطار عمله¹.

ب - التحليل المالي طويل الأجل: يختلف عن التحليل قصير الأجل في الفترة التي يغطيها, التي تتصف بطولها, و بالتالي يستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة و إنجازاتها في الأجل الطويل.
و يتركز هذا التحليل على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل, إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة, بما في ذلك القدرة على دفع الفوائد و أقساط الديون عند استحقاقها, و مدى انتظامها في توزيع الأرباح. و يستفيد منه مجموعة المستثمرين في أسهم المؤسسة والسندات و أصحاب القروض طويلة الأجل مثل صناديق الإقراض طويل الأجل أو صناديق التنمية.

6- من حيث الهدف من التحليل:

يمكن تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الهدف منه كما يلي:

- أ - تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير².
- ب- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- ج - تحليل لتقويم ربحية المؤسسة.
- د - تحليل التدفقات النقدية.
- و - تحليل لتقييم كفاءة الإدارة أو إحدى إداراتها.
- ي - أنواع أخرى حسب الأهداف الأخرى المراد تحقيقها.

7- من حيث المدى الذي يغطيه التحليل:

أ - التحليل المالي الشامل: يقصد به تقييم نشاط المؤسسة و مركزها المالي ككل خلال فترة زمنية.

- ب - التحليل المالي الجزئي: يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة, مثل تحليل رأس المال الثابت, تحليل مصادر التمويل طويل الأجل.
- 8 أنواع أخرى من التحليل يصعب حصرها .

¹ -مرجع سابق، ص: 29.

² -وليد ناجي الحياي: "التحليل المالي"، مرجع سابق، ص: 31.

المبحث الثاني: بيانات و أدوات التحليل المالي

تعتبر إدارة الموجودات من أهم وظائف الإدارة المالية، و هي الوظيفة التي تعني بكيفية توزيع الموارد بين مختلف أنواع الموجودات أي كيفية استثمارها في المجالات التي يتوقع فيها تحقيق أكبر عائد ممكن. و من المهم أيضا أن تتمكن المؤسسة بمرور الوقت من استرداد أموالها المستثمرة في هذه الأصول فهي تحتاج إليها لدفع ما عليها من التزامات مالية.

ويقصد بأدوات التحليل المالي بأنها "مجموعة من الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المنشأة ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية التي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية لتقييمه"¹

المطلب الأول: بيانات التحليل المالي

أولاً- الميزانية المالية :

تختلف أشكال الميزانية باختلاف حجم العناصر المكونة لها، و هي مرتبة حسب درجة سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة.

1- تعريف الميزانية المالية

تعتبر الميزانية المالية من الوثائق المحاسبية المهمة في عملية تقييم الأداء المالي، وهي جدول يتضمن جانبين جانب الأصول وجانب الخصوم حيث ترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، وترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ سنوية الخصوم.² إن الميزانية المالية تأخذ مبدأ السنوية بمعنى أن الأصل الذي يبقى في المؤسسة لفترة تفوق السنة يصنف ضمن الأصول الثابتة حتى وإن كان عنصر من عناصر المخزونات أو الحقوق، ويعتبر أصلاً متداولاً كل عناصر الأصول والذي يبقى في المؤسسة لأقل من سنة.

¹ - منير محمد و اخرون: "التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)"، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص: 39.

² - زينات دراجي: "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، أطروحة ماجستير(غير منشورة)، جامعة تبسة، 1996/1997، ص: 59.

و في المقابل لعناصر الخصوم نجد نفس المبدأ ، إذ يعتبر مالا دائما إذا كان مدة استحقاقه لأكثر من سنة ولو كان من الموردين وغيرها، ويعد دينا قصير الأجل كل عنصر من عناصر الديون تاريخ استحقاقه لأقل من السنة¹.

الجدول رقم (2-1): الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>الأموال الدائمة :</u>		<u>الأصول الثابتة :</u>
	<u>الأموال الخاصة :</u>		<u>القيم الثابتة :</u>
	رأس مال الشركة		الاستثمارات
	فرق إعادة التقدير		قيم معنوية
	مؤونة الأعباء و الخسائر		قيم ثابتة
	<u>د.ط.م.أ :</u>		<u>قيم ثابتة أخرى :</u>
	ديون الاستثمارات		مخزون الأمان
	قروض مصرفية		سندات المساهمة
			كفالات مدفوعة
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	<u>د.ق.أ :</u>		<u>الأصول المتداولة :</u>
			<u>قيم الاستغلال :</u>
			بضائع
			مواد و لوازم
			منتجات (تامة و 1/2 تامة)
			<u>قيم قابلة للتحقيق :</u>
			تسيقات
			زبائن

¹ - بوشاشي بوعلام : التحليل المالي ، دار الفكر العربي ، الجزائر ، 2000 ، ص : 99 .

			أوراق قبض <u>القيم الجاهزة :</u> البنك الحساب الجاري الصندوق
	مجموع د.ق.أ		مجموع الأصول المتداولة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية:

تستجيب الميزانية المحاسبية حسب المخطط الوطني للمحاسبة لأهداف محاسبية لتحديد النتائج، وقانونية لتحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير أو ديونها، واقتصادية وهي تحديد الاعتبارات التي تستعمل من أجل الحصول على إيرادات من ورائها، ولكنها لا تستجيب لأهداف مالية، ولكي يستطيع المحلل المالي استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن يحوّلها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية، وذلك بعد القيام بترتيب الأصول حسب درجة السيولة والخصوم حسب درجة الاستحقاق، مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين وأهم هذه التعديلات التي تمس الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية هي كالتالي:

أ- تعديل عناصر الأصول:

ترتب عناصر الأصول بإتباع مبدئين أساسيين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياسين لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، والعناصر التي تتحول خلال السنة أو دورة الاستغلال إلى سيولة، وحسب هذا الترتيب فإن الأصول تنقسم إلى قسمين هما:

***الأصول الثابتة:** تتمثل الأصول الثابتة في كل الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة لا بقصد بيعها وتحقيق الربح من ورائها بل لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة، فالاستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها إلى أن تجرى لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها والمادية، وتكون القيم المعنوية في قمة الميزانية، تليها الاستثمارات المادية التي تتمثل في الأراضي، المباني، المعدات

والأدوات، معدات النقل، تجهيزات المكتب،... الخ، ثم القيم الثابتة الأخرى وتشتمل على مخزون الأمان وهو المخزون الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة، والذي يضمن لها الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف، و الحقوق على الاستثمارات، والكفالات المدفوعة الديون المشكوك في تحصيلها، المحجوزات البنكية فإذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناء على دعوى قضائية لمدة تفوق السنة فإنه تدرج ضمن الأصول الثابتة¹.

* الأصول المتداولة: لقد عرفت الأصول المتداولة من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها "النقدية والأصول أو الموارد الأخرى والتي تحدد على عادة أساس توقع معقول لأن تتحول إلى نقدية، أو تباع، أو تستهلك خلال دورة العمليات"²، وتشمل الأصول المتداولة قيم الاستغلال والتي تتمثل في المخزونات من البضائع، المواد واللوازم، المنتجات التامة والنصف المصنعة وقيد التنفيذ... الخ، مطروحا منها مخزون الأمان القيم المحققة وتشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير مثل الزبائن، سندات التوظيف... الخ، شرط أن لا تتجاوز مدتها سنة، أو بعبارة أخرى جميع عناصر الحقوق باستثناء التي أدرجت ضمن الأصول الثابتة أو التي حولت إلى سيولة، القيم الجاهزة هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي.

ب- تعديل عناصر الخصوم:

حسب مبدأ الاستحقاقية ومبدأ السنوية تقسم عناصر الخصوم إلى مجموعتين، تتمثل الأولى في الأموال الدائمة والثانية في الديون القصيرة الأجل.

• الأموال الدائمة : هي الأموال أو الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل:

- الأموال الخاصة : تتمثل في مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، وتشمل رأس المال الخاص أو أموال المساهمين، والاحتياطيات، ونتائج رهن التخصيص، و المؤونات بعد طرح نسبة الضريبة منها.
- الديون الطويلة الأجل: هي الديون التي يزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن السنة مثل ديون الاستثمار.

¹ - مبارك لسوس، مرجع سابق، ص: 21-22 .

² - مرجع سابق، ص: 23-24 .

• **الديون القصيرة الأجل:** هي الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، وتشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات، النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، ديون الاستغلال، أوراق الدفع.

تعتمد الميزانية المالية على جملة من المبادئ نذكر منها:¹

- مبدأ السيولة بالنسبة للأصول؛
- مبدأ تاريخ الاستحقاق بالنسبة للخصوم؛
- مبدأ السنوية لجانبي الأصول و الخصوم؛
- مبدأ توازن الميزانية؛
- مبدأ إعادة التقييم لعناصر الأصول وفق القيم السوقية؛
- تأخذ بمبدأ المقارنة بين القيم الدفترية و المتوقعة.

إن الميزانية المالية بشكلها المحاسبي حسب المخطط الوطني المحاسبي تستجيب إلى أهداف محاسبية كتحديد النتائج، وقانونيا هي تحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير أو ديونها واقتصاديا هي تحديد الاعتبارات التي تستعمل من أجل الحصول على إيرادات من وراءها وعناصر الخصوم تساعد على عملية تخطيط المؤسسة وتحديد ديونها، ولكنها لا تستجيب إلى أهداف مالية بحتة، ولكي تستطيع استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن نحولها إلى ما تتحقق فيه الشروط المالية، وذلك بعملية التركيب بصفة جيدة حسب المبدأين هما سيولة الأصول ودرجة استحقاقية الخصوم مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين والمدة كمؤشر للتعريف بين العناصر الثابتة والمتداولة، والطويلة الأجل وكذا القصيرة¹.

الجدول رقم (2-2): الميزانية المالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
I) الأصول الثابتة:		I) الأموال الدائمة:	
• الاستثمارات		• الأموال الخاصة	
• قيم ثابتة أخرى		• ديون طويلة الأجل	
II) الأصول المتداولة:		II) الديون القصيرة الأجل:	

¹ - بورشاش بوعلام ، مرجع سابق، ص: 99 .

² - ناصر دادي عدون: "التحليل المالي"، ط2 ، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص: 23 .

• أصول متداولة للاستغلال و خارج الاستغلال: • قيم الاستغلال. • قيم قابلة التحقيق • أصول الخزينة. • قيم جاهزة	• ديون قصيرة الجمل للاستغلال وخارج الاستغلال: • خصوم الخزينة: • تسبيقات بنكية • الكشف على الحسابات
مجموع الأصول	مجموع الخصوم

المصدر: مبارك لسوس، مرجع سابق، ص: 37.

الجدول رقم (2-3): الميزانية المالية المختصرة

الأصول		الخصوم
أصول ثابتة		أموال دائمة
	مخزونات	أموال خاصة
	قيم محققة	د.ط. الأجل
	قيم جاهزة	ديون قصيرة الأجل
مجموع الأصول		مجموع الخصوم

المصدر: مبارك لسوس، مرجع سابق، ص: 39.

ثانيا: جدول حسابات النتائج

1- مفهومه

هو جدول يظهر عدة مستويات من النتائج ويشمل الأصناف الثلاثة من حسابات التسيير، الصنفين السادس والسابع وحسابات النتائج الصنف الثامن، وهذا الجدول يعوض حسابي الاستغلال والأرباح والخسائر في المخطط العام القديم، ويعتبر وسيلة جد مفيدة في عملية تسيير المؤسسة، وفي نفس الوقت، هو مفيد لتحديد الجامع الاقتصادية على مستوى المحاسبة الوطنية، وذلك لتناسب المفاهيم المستعملة في التسيير والمقدمة في المخطط المحاسبي الوطني مع المفاهيم المستعملة في المحاسبة الوطنية، وهذه العناصر هي: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، نتيجة خارج الاستغلال، نتيجة الدورة المالية¹.

هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتتم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فهو يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية، فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس

¹ - ناصر دادي عدون: "تقنيات مراقبة التسيير"، مرجع سابق، ص: 74.

أموال، فالإنتاج تطرح منه استهلاكاته (أعباؤه)، وفي الأخير تحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحاً أو خسارة.

2-العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

يمكن تلخيص العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج فيما يلي:¹

أ-أعباء الدورة : وتتكون من:

- كل المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي واليومي للمؤسسة أي استهلاك البضائع والمواد الأولية والسلع والخدمات المستعملة في دورة الإنتاج، وكذلك مختلف المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من ضرائب ورسوم ومصاريف العاملين والمصاريف المالية...الخ.
- كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال غير العادي للمؤسسة، مثل الحقوق على الزبائن غير القابلة للتحصيل أو الأعباء على الدورات السابقة، أو المؤونات الاستثنائية...الخ.

ب-نواتج الدورة: وتشمل كلا من:

- نواتج الاستغلال: وتمثل في مبيعات البضائع في المؤسسة التجارية أو المختلطة والإنتاج المباع في المؤسسات الصناعية والمختلطة، وكذلك الإنتاج المحزون بالإضافة إلى الأداءات المتممة وتحويل أعباء الاستغلال والمنتجات الأخرى.
- نواتج خارج الاستغلال: وتمثل في أي تحصيل للإيرادات المتعلقة بالسنوات الماضية التي لا تدخل في الدورة الاستغلالية وتسديد تكاليف السنوات السابقة أو تحصيل إيرادات سنوات سابقة أو القيام بنشاط خارج الاستغلال مثل التنازل عن استثمار.

حساب/80 الهامش الإجمالي: يستخدم الهامش الإجمالي بالمؤسسات التجارية التي يقتصر نشاطها على شراء وبيع البضائع الجاهزة، أي بالصورة التي سبق وأن اشترت بها، كما يستخدم أيضا بالمؤسسات التي تزاوّل نشاطها تجاريا وصناعيا، وهو عبارة عن الفرق بين مبيعات البضائع والبضائع المستهلكة.

يستقبل حساب الهامش الإجمالي في جانبه المدين رصيد حساب (60) بضائع مستهلكة، وفي الجانب الدائن حساب (70) مبيعات بضاعة، ويرحل رصيد حساب (80) إلى حساب (81) القيمة المضافة.

¹ - ناصر دادي عدون: "تقنيات مراقبة التسيير"، مرجع سابق، ص: 74-75.

وتغير قيمة الهامش الإجمالي وفقا لتغيرات قيمة مكوناته (مبيعات البضائع، البضائع المستهلكة) فمبيعات البضائع تقيم على أساس سعر البيع، بينما تقيم البضائع المستهلكة بتكلفة الشراء، حيث أن الانخفاض في سعر البيع والانخفاض في تكلفة الشراء يؤدي إلى انخفاض قيمة الهامش الإجمالي¹.

للهامش الإجمالي فائدة كبيرة في التسيير الحسن للمؤسسات التجارية، لأن:

- هو المورد الحقيقي الداخلي للمؤسسة ومبلغ الهامش الإجمالي، ومعدله بالنسبة لرقم الأعمال له أهمية بالغة؛
- مسئولو المؤسسات التجارية يعتمدون على مبلغ الهامش الإجمالي أكثر من مبلغ رقم الأعمال في حالة تقييم الأرباح؛
- ومن الهامش الإجمالي تستخرج المؤسسة الربح الصافي بعد أن تدفع الاستهلاكات الوسيطة للوزم والخدمات وكذا دفع الأعباء الأخرى من رواتب المستخدمين، ضرائب ورسوم، تأمينات،... الخ. أي ما يسمى بعوامل الإنتاج الخاصة بالمؤسسة.

حساب/81 القيمة المضافة : عرف الدليل الوطني المحاسبي في مادته 28 القيمة المضافة بأنها مختلف المكونات التي يتركب منها المنتج سواء من مواد و لوزم مستهلكة أو خدمات أنفقت قصد إنتاج المنتج وتحقيق عائد من ورائه².

كما تمثل الفرق بين إنتاج الفترة والاستهلاكات المستعملة لتحقيقه.

وحسب المخطط الوطني المحاسبي تكون القيمة المضافة في المؤسسة التجارية مساوية إلى الفرق بين الهامش الإجمالي واللوزم والخدمات المستهلكة، أما في المؤسسات الصناعية أو الإنتاجية فتساوي إلى الفرق بين الإنتاج المباع والإنتاج المخزن وإنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة، وتحويل تكاليف الإنتاج والأداءات المتممة من جهة والحاسبين الوسيطين من المواد واللوزم والخدمات من جهة ثانية.

أما في المؤسسات المختلطة فتكون مساوية إلى الهامش الإجمالي مضافا إليه الفرق بين العناصر المنتجة وبين الاستهلاكات من المواد والخدمات، وفي هذه الحالة فإنه من المفيد أكثر أن يفصل بين القيمة المضافة للقسم التجاري والقيمة المضافة للقسم الصناعي.

¹ - مرجع سابق ، ص: 75-76 .

² - عبد الله بوغابة: "التسيير و الإستراتيجية المالية "، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص: 226 .

يستقبل حساب القيمة المضافة في جانبه المدين أرصدة الحسابات:¹

ح/61 مواد ولوازم مستهلكة؛

ح/62 خدمات.

أما في جانبه الدائن فنجد أرصدة الحسابات:

ح/71 إنتاج مباع؛

ح/72 إنتاج مخزون.

ح/73 إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة؛

ح/74 أداءات متممة؛

ح/75 تحويل تكاليف الإنتاج.

ويستقبل في جانبه المدين أو الدائن رصيد حساب (80) الهامش الإجمالي ويرحل رصيد حساب (81)

القيمة المضافة إلى حساب (83) نتيجة الاستغلال

إن رصيد القيمة المضافة يتغير نتيجة تغير العناصر المكونة له، فكل زيادة في رصيد المواد واللوازم المستهلكة والخدمات تخفض من رصيد القيمة المضافة، أما الزيادة في حسابات المجموعة السابعة فهي تؤدي إلى ارتفاع رصيد القيمة المضافة.

كما أن رصيد حساب الهامش الإجمالي له تأثير كبير على رصيد القيمة المضافة، فيكون له تأثير سلبي في حالة كونه رصيد مدين، ويكون له تأثير إيجابي في حالة كونه رصيد دائن.

وتستعمل القيمة المضافة في المؤسسة لعدة أغراض تحليلية بحيث تساعد المسير أو المدير المالي في مراقبة تطور المؤسسة كما تستعمل من قبل أطراف خارجية مثل العملاء والمقرضين والمساهمين... الخ، وأهدافهم من هذا الاستعمال تختلف².

وتستعمل القيمة المضافة للأهداف التالية:

- كمقياس لحجم المؤسسة: إن حجم المؤسسة يمكن أن يقاس بعدة مؤشرات منها رقم الأعمال، عدد العمال والنتيجة... الخ، ولكن أحسن المؤشرات لهذا الحجم هو القيمة المضافة، إذ تشمل جميع المؤشرات

¹ - عبد الله بوغابة، مرجع سابق، ص: 227.

² - عبد الله بوغابة، مرجع سابق، ص: 228.

الأخرى، فإذا كانت مرتفعة في مؤسسة إنتاجية فهذه يدل على أنها تحتوي على وسائل هامة متمثلة في عدد عمال كبير، أو تقنية عالية أو كلاهما.

وإذا كان ذلك في مؤسسة تجارية فهذا يعني أنها تحقق هامش ربح مرتفع وتستعمل أقل خدمات ومواد من الغير، عكس رقم الأعمال الذي يعطينا إمكانية البيع فقط، وليس الربح، كما أن القيمة المضافة تقيس مساهمة المؤسسة في الإنتاج الوطني الإجمالي، وتزداد أهميتها على المستوى الوطني بارتفاع هذه القيمة¹.

- كميّاس لدرجة التكامل العمودي (الداخلي) للمؤسسة: إن النسبة (القيمة المضافة/إنتاج المؤسسة) تعتبر من النسب الأساسية التي يجب استعمالها في التحليل المالي، لأنها تعطينا درجة التكامل الاقتصادي لها، وهي أصغر من الواحد وكلما اقتربت من الواحد فإن المؤسسة تكون أكثر تكاملاً، وهذا يعني أن هذه النسبة ترتفع بارتفاع القيمة المضافة.

ونظراً لطبيعة القيمة المضافة بحيث ترتفع بارتفاع الإنتاج داخل المؤسسة وانخفاض السلع والخدمات التي تطلبها المؤسسة من الغير، إذن فكلما كان الإنتاج أكبر في المؤسسة والاستغناء عن الغير في تقديم السلع والخدمات أكثر، هذا يعني أن الخدمات والمواد التي تستهلكها المؤسسة داخلياً لنفسها أي تحقق تكاملاً اقتصادياً داخلياً، فمثلاً: إذا كانت هذه النسبة في مؤسسة ما تساوي 0.2 وفي مؤسسة أخرى تساوي 0.4 فالثانية تحقق تكاملاً داخلياً أكثر، وبالتالي فهي أحسن استغلالية من الأولى، وتكون هذه النسبة بصفة عامة في المؤسسات التجارية حوالي 0.15 وفي المؤسسات الصناعية 0.4².

- قياس تطور قدرة المؤسسة: ويتم ذلك باستعمال النسبة: القيمة المضافة / الإنتاج لسنوات متتالية، ونتيجة هذه النسبة تبين التطور في الناحية الإيجابية إذا ارتفعت، أو في الناحية السلبية إذا انخفضت، وبالتالي نستنتج منها سياسة المؤسسة الاقتصادية وقدرة مسيرتها.

- البنية الداخلية للمؤسسة: تحلل مكونات القيمة المضافة بواسطة النسب المتعلقة بالعناصر التي تتوزع عليها القيمة المضافة، وهي: مصاريف المستخدمين، ضرائب ورسوم، مصاريف مالية و الإهلاكات... الخ. أما النسب الهامة المتعلقة بالقيمة المضافة هي:

أ) مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

¹ - عبد الله بوغابة، مرجع سابق، ص: 229 .

² - عبد الله بوغابة، مرجع سابق، ص: 230 .

ب) الاهتلاكات/ القيمة المضافة، حيث تمثل هذه العلاقة نسبة كل من هذه العناصر إلى القيمة المضافة، وكلما ارتفعت لعنصر معين فهذا يدل على استعمال هذا العنصر أكثر في الإنتاج، وبالتالي يمتص أكثر من القيمة المضافة¹.

• **مردودية بعض العناصر** : وتحسب بالعلاقة (القيمة المضافة/ قيمة العنصر)، ومن العناصر التي يهتم حساب مردوديتها (الاستثمارات والعمال المستعملة في الاستغلال)، ونظرا للعلاقة بين هذين العنصرين فبارتفاع قيمة الاستثمارات نظرا لتطورها التقني هذا يحتم علينا استخدام يد عاملة أعلى تكويننا، وبالتالي زيادة التكاليف، ولذلك يجب استعمال نسبتهما معا، فهما اللذان يحددان إنتاجية المؤسسة وتطويرها وهيكلها².

حساب/ 83 نتيجة الاستغلال: تعبر عن نتيجة الاستغلال العادي والأساسي لدورة معينة، يستقبل هذا الحساب في جانبه المدين أو الدائن رصيد حساب (81) ويستقبل في جانبه المدين أرصدة الحسابات (63-64-65-66) وفي جانبه الدائن أرصدة الحسابات (77-78)، ويرحل رصيد حساب (83) إلى الحساب (880) النتيجة الإجمالية للسنة المالية.

إن التغيرات التي تطرأ على نتيجة الاستغلال ترجع إلى التغيرات التي تحدث في عناصرها، فمثلا زيادة مصاريف المستخدمين والمصاريف الأخرى الخاصة بالاستغلال تؤدي إلى انخفاض رصيد نتيجة الاستغلال أما زيادة رصيد النواتج المختلفة ورصيد تحويل تكاليف الاستغلال تؤدي إلى زيادة رصيد نتيجة الاستغلال. ونجد كذلك بأن رصيد القيمة المضافة يؤثر بالسلب على نتيجة الاستغلال إذا كان مدينا، ويؤثر عليها بالإيجاب إذا كان رصيد القيمة المضافة دائنا³.

حساب/ 84 نتيجة خارج الاستغلال: تحدد نتيجة النشاط الاستثنائي للمؤسسة.

يستقبل حساب (84) نتيجة خارج الاستغلال في جانبه المدين رصيد حساب (69) تكاليف خارج الاستغلال، وفي جانبه الدائن رصيد حساب (79) نواتج خارج الاستغلال، ويتغير رصيد نتيجة خارج الاستغلال بتغير العناصر المكونة له، ويرحل رصيد حساب (84) إلى حساب (880) النتيجة الإجمالية للسنة المالية⁴.

¹ -مرجع سابق ، ص: 231 .

² -عبد الله بوغابة، مرجع سابق ، ص: 232 .

³ - عبد الله بوغابة، مرجع سابق ، ص: 232 .

⁴ - ناصر دادي عدون : "تقنيات مراقبة التسيير"، مرجع سابق، ص: 83 .

حساب / 880 النتيجة الإجمالية: وهي تمثل مجموع رصيدي حساب (83) نتيجة الاستغلال وحساب (84) نتيجة خارج الاستغلال.

إن التغيرات التي تحدث للنتيجة الإجمالية للسنة المالية سواء كانت بالزيادة أم النقصان ترجع لتغير الحسابين المكونين لها، وقد تتأثر النتيجة الإجمالية بالزيادة في حالة ما إذا كان الحسابين دائنين، وتكون متناقصة عندما يكون الحسابين مدينين¹.

حساب / 88 النتيجة الصافية: تعبر عن النتيجة الإجمالية للسنة المالية بعد طرح الضريبة على الأرباح، وتعتبر هذه النتيجة كمؤشر مهم لقياس مردودية رؤوس الأموال الخاصة المستعملة في المؤسسة، إذ تعتبر كنتيجة أو تعتبر كأرباح استعمال هذه الأموال بعد توزيع عناصر التكاليف الأخرى على العوامل الإنتاجية الأخرى، كما تستعمل أيضا لحساب مردودية عناصر الأصول الثابتة بنفس الطريقة.

إن التغيرات التي تطرأ على النتيجة الصافية ترتبط بتغيرات النتيجة الإجمالية والتغيرات الفردية المفروضة. يظهر رصيد حساب (88) النتيجة الصافية بالميزانية الختامية في الأصول في حالة الخسارة وفي حالة الربح، يقسم حساب (88) إلى:

حساب / 880: النتيجة الإجمالية للسنة المالية: الذي يستقبل أرصدة الحسابات (83) نتيجة الاستغلال و(84) نتيجة خارج الاستغلال.

حساب / 889: ضرائب على الأرباح: يكون مدينا بمبلغ الضرائب المستحقة والمتعلقة بأرباح السنة المالية التجارية أو أرباح السنوات السابقة.

يجمع حساب (88) نتيجة السنة المالية الصافية أرصدة الحسابات (880) النتيجة الإجمالية للسنة المالية و(889) ضرائب على الأرباح، ويبين رصيد هذا الحساب النتيجة الصافية التي سيحري تخصيصها.

وفي بداية الدورة الجديدة في إطار عملية فتح الحسابات يحول رصيد الحساب (88) النتيجة الصافية إلى الحساب (18) نتيجة قيد التخصيص هذا بالنسبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وشركات الأموال، وإلى حساب (110) أموال الاستغلال بالنسبة للمؤسسات الفردية¹.

¹ - مرجع سابق ، ص: 83 .

رابعاً- شكل جدول حسابات النتائج:

الجدول رقم (2-4): جدول حسابات النتائج

رقم الحساب	إسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات البضائع		X
60	بضاعة مستهلكة	X	
80	الهامش الاجمالي	-	+
80	الهامش الاجمالي	-	+
71	انتاج مباع		X
72	انتاج مخزون		X
73	انتاج مؤسسة لحاجتها الخاصة		X
74	اداءات متممة		X
75	تحويل تكاليف الانتاج		X
61	مواد و لوازم مستهلكة	X	
62	خدمات	X	
81	القيمة المضافة	-	+
81	القيمة المضافة		X
77	منتجات مختلفة		X
78	تحويل تكاليف الاستغلال		X
63	مصاريف العاملين	X	
64	ضرائب و رسوم	X	
65	مصاريف مالية		
66	مصاريف مختلفة		
68	مخصصات الاهتلاكات و المؤونات		

¹ - محمد بوتوين، مرجع سابق ، ص : 186 .

+	-	نتيجة الاستغلال	83
X		منتوجات خارج الاستغلال	79
	X	تكاليف خارج الايتغالل	69
+	-	النتيجة خارج الاستغلال	84
+	-	نتيجة الاستغلال	83
+	-	نتيجة خارج الاستغلال	84
+	-	النتيجة الاجمالية للسنة المالية	880
	X	ضرائب على الارباح	889
+	-	النتيجة الصافية للسنة المالية	88

المصدر: المخطط الوطني للمحاسبة، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 1995، ص: 30.

المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات ممولة من مصادر محددة من طرف الخصوم لأن الأصول الثابتة لا نستطيع تحويلها إلى سيولة إلا بعد مدة طويلة. لذا يستوجب تمويلها من قبل الأموال الدائمة.

بينما الديون قصيرة الأجل تقابلها الأصول المتداولة وهذا يعني التوازن المالي كما أن المؤسسة تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيلها حقوقها لدى الغير. وهذه الحالة تضع المؤسسة في حالة صعبة اتجاه دائئيتها، لذا فإن حقوق المؤسسة يجب أن تكون مدة تحصيلها أقل من مدة استحقاق ديونها، إذن الحل الذي أن تحققة المؤسسة هو توفير هامش أو فائض من الأموال الدائمة عن تمويلها للأصول التالي:

أولاً- التحليل المالي الساكن :

1- رأس المال العامل

1.1. مفهوم رأس المال العامل (FR)

يعرف رأس المال العامل بأنه هامش إضافي تضعه المؤسسة لمواجهة المخاطر الطارئة و الذي يتم تقديره حسب قدراتها و طبيعتها و تطورها.¹

و يعرف كذلك رأس المال العامل بأنه عبارة عن مؤشر التوازن على المدى المتوسط وهو عبارة عن نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على المدى الطويل إلى المدى القصير، من خلال هذا التعريف نستنتج أن رأس المال العامل هو هامش ضمان الأموال الدائمة من القيم الثابتة الصافية للأصول وبالتالي يمكن تعريفه وحسابه من الجهتين للميزانية.²

و يمكن تعريفه أيضا على أنه هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.³

رأس المال العامل: هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال ، و لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة و الأصول المتداولة.⁴

و يمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية :

* من أعلى الميزانية : يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة و يحسب بالطريقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أموال الدائمة} - \text{أصول الثابتة}$$

* من أسفل الميزانية : يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون و يحسب كما يلي :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أصول متداولة} - \text{د.ق.أ}$$

¹ -الياس بن ساسي، يوسف قريشي: "التسيير المالي"، ط1، دار وائل للنشر، ورقلة، 2006، ص:67.

² -p-conson, la gestion de l'entreprise, tome1, dunond, 1979 , p :154.

³ - ناصر دادي عدون: "تقنيات مراقبة التسيير"، مرجع سابق، ص: 13.

⁴ منير ابراهيم هندي: "الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر"، ط5، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2003، ص: 46.

2- الحالات الممكنة لرأس المال العامل :

و يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): حالات رأس المال العامل

الشكل		التفسير	الحالات
أ.د	أ.ب	(أموال دائمة < أصول ثابتة) أو (أصول متداولة < ديون قصيرة الأجل) هذا يعني أن تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة فيتحقق هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل، كما يحدث توازن في الهيكل المالي للمؤسسة، كما تدل على قدرة المؤسسة على الوفاء.	FR>0
د.ق.أ	أ.م		
أ.د	أ.ب	هذا يعني أن (الأصول الثابتة = الأموال الدائمة) وفي هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل. وهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل وترجم هذه الوضعية الحالة الصعبة للمؤسسة .	FR =0
د.ق.أ	أ.م		
أ.د	أ.ب	هذا يعني أن (الديون قصيرة الأجل < من الأصول المتداولة) أو (الأصول الثابت > الأموال الدائمة) أي أن الأصول الثابتة مولت جزء من الأموال الدائمة وجزء آخر من قروض قصيرة الأجل، لكن هذه الوضعية لا تتيح أي هامش كضمان لمقابلة المصاعب وهو ما يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي خطورة الوضعية المالية .	FR<0
د.ق.أ	أ.م		

المصدر: بن عمارة نور الدين: "تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، رسالة ماستر (غير منشورة)،

جامعة ورقلة، 2010، ص: 54 .

3- أنواع رأس المال العامل :

يتضمن أربعة أنواع أساسية و هي :

3.1 رأس المال العامل الدائم أو الصافي :

- أموال دائمة - أصول ثابتة؛
- أصول متداولة - د.ق.أ؛
- الأموال الخاصة + د.ط.أ

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي.

2.3. رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل يحسب كما يلي :

- مجموع الأصول المتداولة؛
- مجموع الأصول - الأصول المتداولة .

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة ، و يحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة .

3.3. رأس المال العامل الخاص : يحسب كما يلي :

- رأس المال العامل الدائم - القيم الثابتة ؛
- الأموال الخاصة - القيم الثابتة ؛
- أصول متداولة - مجموع الأصول .

إذا كان رأس المال العامل الخاص < 0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة ، و العكس إذا كان أصغر من الصفر .

4.3. رأس المال العامل الأجنبي : و هو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة و التي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها و يحسب بالعلاقة التالية :

- د.ق.أ + د.ط.أ؛
- رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص؛
- مجموع الخصوم - الأموال الخاصة .

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي < 0 هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير .

4- العوامل المؤثرة على حجم رأس مال العامل

هناك العديد من المتغيرات التي تحتويها الميزانية المالية و التي يمكن أن تؤثر في مستوى رأس المال العامل سواء بزيادته أو نقصانه، أي أن كل زيادة أو نقصان في قيمة عنصر ما، قد تؤدي إلى زيادته أو نقصانه حسب وضعيته في الميزانية المالية.

تتنمي تلك العناصر إلى الأموال الدائمة أو إلى الأصول الثابتة فقط، لأن العناصر التي تحتويها الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل تغيرها لا يؤثر في رأس المال العامل، فزيادة عنصر من عناصر الأصول المتداولة يؤدي إما إلى نقصان عنصر آخر منها، و إما إلى زيادة عنصر من الديون القصيرة الأجل، فمثلا بيع جزء من الإنتاج التام - أي نقص في المخزونات - يؤدي إلى زيادة في قيمة العملاء أو أحد النقديات. 1. و الجدول التالي يوضح العناصر التي تزيد في رأس المال العامل و العناصر التي تنقص منه.

الجدول رقم (2-6): العناصر المؤثرة في رأس المال العامل

العمليات المنقصة من رأس المال العامل	العمليات التي تزيد في رأس المال العامل
1. زيادة الأصول الثابتة: قيم معنوية قيم ثابتة قيم أخرى	1. زيادة الأموال الدائمة -زيادة الأموال الخاصة: زيادة رأس المال و الاحتياطات، إعانات الاستثمار ... -زيادة القروض الطويلة و المتوسطة الأجل
2. انخفاض الأموال الدائمة: نقص الأموال الخاصة: توزيع الاحتياطات توزيع أرباح الأسهم اقتطاعات لفائدة المستغل خسائر الاستغلال تسديد الأموال المقترضة	2. انخفاض الأصول الثابتة - التنازل عن الاستثمارات المعنوية، الثابتة و الأخرى

المصدر: عادل عشي، مرجع سابق، ص: 38.

من الجدول يتضح أن زيادة عنصر من الأصول الثابتة أو انخفاضه من الأموال الدائمة يؤدي إلى انخفاض مستوى رأس المال العامل، أما زيادة عنصر من الأموال الدائمة أو انخفاضه من الأصول الثابتة فيؤدي إلى زيادته.

ثانيا-الاحتياج في رأس المال العامل

رأس المال العامل لوحده غير كافي لدراسة التوازن المالي بحيث لا يقدم بصفة دقيقة قدرة المؤسسة في الوفاء بديونها، لذا عند تحديد الوضعية المالية للمؤسسة لا بد للمحلل من دراسة الاحتياجات الحقيقية من رأس المال العامل التي تحقق التوازن المالي .

1- مفهوم احتياجات رأس المال العامل

يرتبط الاحتياج في رأس المال العامل بدورة استغلال المؤسسة و بالتسيير في المدى القصير، أو بتحليل التطور لما تمتلكه المؤسسة و ما تحتاج إليه في المدى القصير ، حيث أن النشاط هذه الأخيرة يتوجب منها-

بالإضافة إلى القيم الثابتة- توفير عناصر أخرى تتمثل في المخزونات والمدبنون و هي العناصر التي يتم عليها نشاط المؤسسة لتوليد أو إنتاج فائض العملية الاقتصادية بها . و من جهة أخرى هناك مصادر قصيرة الأجل المتمثلة في الديون الممنوحة من الموردين و مصادر أخرى التي تمول جزءا من الأصول و التي تتمثل في الأصول المتداولة¹. في حالة نقص في هذه المصادر مقارنة مع تلك الموارد يجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل، وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل ، هذا حتى تضمن السير العادي لدورة الاستغلال .

فيمكن أن نعرف الاحتياج في رأس المال العامل على انه : هو ذلك الجزء من الاحتياجات الدورية (مخزونات و القيم القابلة للتحقيق) الذي لم يغطي من طرف الموارد الدورية (ديون قصيرة الأجل). لذلك وجب ان يكون رأس المال العامل متوفرا بصورة كافية حتى تستطيع المؤسسة مواصلة نشاطها من غير معوقات في عملية تسديد الديون أو المتطلبات في الوقت المناسب و بالقيمة المناسبة .

يعرف الاحتياج في رأس المال العامل على أنه المقارنة بين من جهة الاحتياجات المرتبطة بالاستقلالية ومن جهة أخرى الموارد المقابلة لها².

يعرف كذلك على أنه النقد الذي تتوقف عليه المؤسسة وليس الذي تحتاجه المؤسسة من أجل تغطية استحقاقاتها³.

يتولد الاحتياج في رأس المال العامل عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين، ومخزوناتهما، و بالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، و هو ما يعرف بالاحتياج في رأس المال العامل⁴.

2- حساب احتياجات رأس المال العامل

و يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية:

بحيث احتياجات الدورة تتمثل في الأصول المتداولة بخلاف القيم الجاهزة أو السائلة (المخزونات و القيم القابلة للتحقيق)، و موارد الدورة المتمثلة في الديون قصيرة الأجل غير السلفات المصرفية أي :

$$\bullet \text{BFR} = (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق}) - (\text{د ق أ} - \text{سلفات مصرفية})$$

$$\bullet \text{BFR} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{د ق أ} - \text{سلفات مصرفية})$$

- 1

² -Gde pallens, "Gestion financière de l'entreprise", 6^{ème} édition, sirey, 1977,p :135

³ -Visa vona," pratique de gestion, analyse prévisionnelle", berti édition, tome2, alger 1991, p :151

⁴ -الباس بن ساسي، يوسف قروشي، مرجع سابق، ص:84 .

حالات الاحتياج في رأس المال العامل :

- $BFR > 0$: يدل على وجود احتياجات لدورة الاستغلال.
- $BFR < 0$: يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس مال عامل لأنه يغطي كل الاستثمارات و أن هذه القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهها لتمويل دورة الاستغلال
- $BFR = 0$: المؤسسة في حالة متوازنة

3- خصائص احتياجات رأس المال العامل

و من بين خصائصه نذكر :

- احتياجات رأس المال العامل متغيرة حيث يعتبر نتيجة لحركات القيم المتعلقة بدورة الاستغلال .
- يتميز بخاصية النمو و الحركية حيث أن تطور المؤسسة ينتج عنه زيادة في احتياج رأس المال العامل
- يتميز بخاصية التجديد و ذلك تبعا لدورة الاستغلال، و من خلال هذه الخصائص يمكن أن نعرف احتياجات رأس المال العامل أنها تقابل حاجة التمويل الإضافي نتيجة تفاعل حلقة الاستغلال و هذا الاحتياج للتمويل يتطلب :

أ- تغييرات حسب حركة دورة الاستغلال المؤسسة .

ب- تغييرات حسب طبيعة و حجم المؤسسة.

4- أهمية احتياجات رأس المال العامل

يمكن إيجاز هذه الأهمية في النقاط التالية :

- تكمن أهمية احتياجات رأس المال العامل في المؤسسة على مدى توفير مصادر تمويل قصيرة الأجل لتغطية المخزونان و المدينون.

- احتياجات رأس المال العامل هو توازن يوجد على مستوى عناصر غير دائمة (دورية) و يعتبر مكمل و ضروري لرأس المال العامل من أجل تقييم الهيكل المالي للمؤسسة بشكل أفضل لكن لا يجب الخلط بينهم نظرا للاختلاف في المدى و الحساب ، حيث رأس المال العامل يعتبر عنصرا دائما ، أما احتياجات رأس المال العامل فهو لدورة واحدة فقط .

- إن احتياجات رأس المال العامل تختلف حسب نوع المؤسسة و طبيعة نشاطها فغالبا ما تكون احتياجات رأس المال العامل في المؤسسات الصناعية موجبة أما إذا كانت سالبة فهذا يعني أن هناك فائض في موارد الاستغلال عن احتياجات الاستغلال أو يوجد مصدر تمويل إضافي ناتج عن دورة الاستغلال و نجد هذه الحالة في المؤسسة التجارية نظرا لطبيعة علاقتها مع زبائنها و مورديها.

ثالثاً- الخزينة

بعد إبراز رأس المال العامل و احتياجاته كمؤشرات أساسية لدراسة التوازن المالي للوضعية المالية للمؤسسة يأتي دور الخزينة بحيث تعتبر أيضا من أهم مؤشرات التوازن المالي .

1- تعريف الخزينة

"تعتبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة ، فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة ، أو عن صافي بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل، أي القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل من هامش رأس المال العامل

2- مكونات الخزينة

تمثل مكونات الخزينة من عناصر الأصول و عناصر الخصوم :

-عناصر الأصول:

أ- خصم الأوراق المالية :تستعمل المؤسسة هذا النوع من أجل تدعيم خزنتها بالأموال و هذا عن طريق الاتصال بين المؤسسة و بنكها أو البنك المتعامل مع الزبون لخصمها و بالتالي تحصل المؤسسة عن قيمة الورقة التجارية مع اقتطاع عمولة البنك .

ب- سندات الخزينة: تقوم المؤسسة بشراء سندات يطرحها البنك للاكتساب و تسدد هذه السندات قبل تاريخ الاستحقاق الذي لا يزيد عن 3 أشهر، و عندما يحل تاريخ الاستحقاق فإن البنك يسدد قيمة السند مضافا إليه معدل الفائدة .

ج - الحسابات الجارية: و هي عبارة عن تلك الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في كل وقت.

-عناصر الخصوم: في هذه الحالة يسمح البنك للمؤسسة بسحب الأموال حتى ولو لم يكن لها أموالا جاهزة في

البنك و هذا حسب الاتفاق بين البنك و المؤسسة

أ- تسهيلات الخزينة :هي عبارة عن مساعدة يقدمها البنك للمؤسسة عندما تكون حساباتها مدينة

حيث يتفق البنك مع المؤسسة على خصم هذه التسهيلات و العمولة التي تدفعها خلال هذه العملية.

ب- السحب على الكشوف: و هو النوع من القروض يسمح لحساب المؤسسة أن يبقى مدينا بصفة أطول من

الأولى نظرا لخطورة العملية فإن منح هذا الائتمان يتوقف على دراسة البنك لحالة المؤسسة كما أنه يتطلب منها

ضمانات في شكل أوراق مالية التي تغطي محافظتها .

3- حساب الخزينة

هناك طريقتين لحساب الخزينة و تتمثلان في :

الطريقة الأولى :

الخزينة = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية

و تطابق هذه العلاقة الفرق بين استخدامات الخزينة و مواردها إذ أن استخداماتها تتمثل في جميع القيم الجاهزة و هي: سندات الخزينة ، و سندات الصندوق ، الأوراق التجارية القابلة للتحويل في فترة زمنية قصيرة (أيام) ، الحسابات البريدية الجارية و المصرفية و حسابات الصندوق و تتمثل موارد الخزينة في تسهيلات الخزينة و تسيقات بنكية.

الطريقة الثانية :

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

و هذه العلاقة تطابق الجمع بين الموارد الدورية و الموارد الدائمة، و تظهر الخزينة في الشكل التالي :
و تأخذ الخزينة ثلاثة أوجه ممكنة تتمثل في:

الجدول رقم (2-7): تغير الخزينة

التفسير	الحالات	الحالات
هذا يدل على أن رأس المال العامل يمول جزء من احتياجات الدورة، و الباقي عبارة عن فائض في الخزينة يستوجب توظيفه أو استثماره حتى لا تبقى عبارة عن أموال مجمدة لا يستفاد منها .	تكون عندما يكون $FR > BFR$	$TR > 0$
أي أن الموارد لا تغطي إلا جزءا من احتياجات الدورة و باقي يمول بديون قصيرة الأجل ، و منه تبقى الخزينة تعاني من نقص أو عجز في تسديد ديونها القصيرة الأجل و يجب على المؤسسة معالجة هذه الوضعية السيئة أن تحصل حقوقها أو أن تعمل على تخفيض من أصولها الثابتة	تكون عندما يكون $FR < BFR$	$TR < 0$
هذا يدل على أن هناك تسييرا أمثل، أو أنها الوضعية المثلى بحيث أن رأس المال العامل يغطي كل احتياجاته و هذا ما يسمى برأس المال العامل الأمثل .	تكون عندما يكون $BFR = FR$	$TR = 0$

4- أهمية الخزينة

- تعتبر الخزينة كمقياس لقدرة المؤسسة علة الوفاء بديونها في المدى القصير .
- تعتبر كمؤشر مهم يعتمد عليه في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة .
- تعتبر الخزينة إحدى الوسائل المهمة و الأساسية لعمل المسير المالي خاصة في تحديد الاحتياجات و الاستحقاقات.

-إن للخزينة أهمية بالغة في تحقيق التوازن المالي على المدى القصير الخاص بدورة الاستغلال، لأن العمليات التي تقوم بها المؤسسة يتخللها دخول و خروج الأموال من و إلى الخزينة .

إن عملية التشخيص المالي لأي مؤسسة تبقى مرتبطة ارتباطا وثيقا بتحديد و دراسة مختلف المؤشرات السابقة الذكر، ذلك أن كل منها يدعم النتائج المتوصل إليها ، إلا أن هذه الدراسة تتصف بالسكون كونها تعتمد على الميزانية التي تعطينا صورة ساكنة عن الوضعية المالية للمؤسسة .

ثانيا-التحليل المالي الديناميكي (المتحرك) :¹

- 1- مفهوم التحليل المالي الديناميكي (المتحرك) : هو تحليل الوضعية المالية للمؤسسة في فترة زمنية محددة (دورة IN) و هو تحليل أكثر وضوحا و حركية إذ يبين العوامل و التغيرات التي أدت إلى الوضع النهائي . و من بين أدوات التحليل المالي الديناميكي :
 1. جدول التمويل (جدول الموارد و الاستخدامات)
 2. جدول تدفقات الخزينة

* تعريف جدول التمويل : هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة و استخداماتها لفترة زمنية محددة ، كما يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة ، من خلال تحديد تدفقات المالية بين كل من الموارد و الاستخدامات ، اعتمادا علة تحديد الفرق بين ميزانيتين وظيفيتين لسنتين متتاليتين ، و التي ينتج عنها التغيرات في المعادلة الأساسية للخزينة على النحو التالي :

$$\Delta BFRg + \Delta T ng = \Delta FRng$$

$\Delta FRng$: التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي

$\Delta BFRg$: التغير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي

$\Delta T ng$: التغير في الخزينة

¹ ألياس بن ساسي و يوسف قريشي : " التسيير المالي و الإدارة المالية : دروس و تطبيقات " ، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2006 ، ص: 107.

تعريف المورد : هو كل ارتفاع في عناصر الخصوم و/ أو انخفاض في عنصر من عناصر الأصول ، فالحصول على قرض من البنك مورد (لأنه ارتفاع في الخصوم) ، التنازل عن الاستثمار مورد (لأنه انخفاض في الأصول).

تعريف الاستخدام : هو كل ارتفاع في عناصر الأصول و / أو انخفاض في عناصر الخصوم كتسديد قرض ، مكافئات ، حيازة استثمار .

*** بنية جدول التمويل :**

يتكون من جزأين :

الجزء الأول : التمويل طويل و متوسط الأجل¹

الجزء الثاني : التمويل القصير الأجل .

الشكل التالي يوضح بنية جدول التمويل :

الشكل رقم (2-2) : بنية جدول التمويل : N-1N

{	FRng	=	Δ FRng	-	FRng
	BFRg		Δ BFRg		BFRg
	T ng		Δ T ng		T ng

الجزء الأول : التمويل طويل و / أو متوسط الأجل : يتضمن هذا الجزء الموارد المالية متوسطة و طويلة الأجل التي جمعتها المؤسسة خلال الدورة الحالية و الاستخدامات التي وجهت لها خلال نفس الدورة و بالتالي يتضمن الجزء الأول التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي و الذي يستخدم كمؤشر للتوازن المالي الطويل و المتوسط الأجل.

$$\Delta RD - \Delta Es = \Delta FRng$$

ΔRD : التغير في الموارد المستقرة

ΔEs : التغير في الاستخدامات المستقرة

$\Delta FRng$: التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي

فيما يلي :

¹ -الباس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص: 111.

جدول رقم (2-8) يبين الجزء الأول من جدول التمويل :

الموارد المستقرة	الاستخدامات المستقرة
القدرة على التمويل الذاتي (CAF) التنازل عن الاستثمارات الرفع في الأموال الخاصة الحصول على قروض جديدة	حيازة استثمارات جديدة مصاريف موزعة على عدة دورات تسديد الديون البنكية و المالية تخفيض في الأموال الخاصة تسديد مكافآت رأس المال
التغير في الموارد المستقرة (+)	التغير في الاستخدامات المستقرة (-)

المصدر : الياس و يوسف قريشي مرجع سابق ، ص 111.

الجزء الثاني للتمويل القصير الأجل :

إذا كان الجزء الأول من جدول التمويل يتناول التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أعلى الميزانية فإن الجزء الثاني منه يتناول التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أدنى الميزانية.

$$\Delta BFR_{ex} + \Delta BFR_{hex} + \Delta Tng = \Delta FRng$$

$\Delta FRng$: التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي

ΔTng : التغير في الخزينة

ΔBFR_{hex} : التغير في احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال

ΔBFR_{ex} : التغير في رأس المال العامل للاستغلال¹

و الجدول التالي يبين بنية الجدول الثاني من جدول التمويل :

¹ -الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص: 113.

الجدول رقم (2 -9): الجزء الثاني من جدول التمويل

التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي			
الرصيد 1-2=3	الموارد 2	الاحتياجات 1	
			التغير في عناصر الاستغلال التغير في أصول الاستغلال التغير في ديون الاستغلال
			$\Delta BFR_{ex(A)}$
			التغير في عناصر خارج الاستغلال التغير في المديونية الآخرون التغير في الدائون الآخرون
			$\Delta BFR_{hex(B)}$
			$(A) + \Delta BFR_g = (B)$
			تغيرات الخزينة التغير في المتاحات التغير في ديون الخزينة
			$\Delta Tng(D)$
			$(C) + \Delta FRng(D)$

المصدر: الياس بن ساسي و يوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص : 115.

2. جدول تدفقات الخزينة :

نظرا للتطور السريع في النظرية المالية و أساليب التحليل المالي لم تستطع جداول التمويل التأقلم مع المتطلبات الجديدة للمحلل المالي الذي يبحث دوما عن مواطن العجز و طرق معالجتها و من بين المتطلبات الجديدة هي عدم إقناعه بالخزينة الإجمالية إذلا توضح الكيفية التي تشكلت بها الخزينة كما لا تبين الدورة التي تسببت في العجز أو التي أدت إلي الفائض و بذلك جاءت جداول التدفقات المالية للخزينة في خطوة مهمة لتطوير جداول التمويل¹.

¹ -إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص: 121.

تقوم المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من الحركات الاقتصادية المالية و التجارية مردها الي التموقع بين مجموعة الأسواق ممثلة في سوق العمل سوق السلع الإنتاجية (الاستثمارات) سوق السلع و الخدمات المنتجة من قبل المؤسسة سوق المواد الأولية و سوق رؤوس الأموال

تصنيف تدفقات الخزينة :

من وجهة نظر الخزينة تكون هذه العمليات التي تقوم بها المؤسسات متبوعة بتدفقات موجبة (تحصيل) او سالبة (إنفاق) و تصنف التدفقات المالية للمؤسسة إلى أربعة مجموعات :

- تدفقات الاستغلال
- تدفقات الاستثمار
- تدفقات الاستدانة
- تدفقات الأموال الخاصة

و عليه نميز من الناحية المالية بين أربعة دورات أساسية لنشاط المؤسسة الاقتصادية:

* دورة الاستغلال :

تضم دورة الاستغلال كل عمليات الاستغلال ممثلة في عملية الشراء الإنتاج و البيع و التي تمكن المؤسسة من ممارسة نشاطها الاعتيادي و اليومي.

و عليه يمكن القول بان دورة استغلال المؤسسة تتميز بنشوء تباعد زمني بين التدفقات الموجبة و التدفقات السالبة للخزينة، و نسمي الفرق الموجب بين تحصيلات الاستغلال و نفقات الاستغلال بفائض خزينة الاستغلال.¹

فائض خزينة الاستغلال = تحصيلات الاستغلال - نفقات الاستغلال

* دورة الاستثمار

تمثل دورة الاستثمار في مجموع عمليات الاستثمار حيث تتطلب العملية الإنتاجية داخل المؤسسة؛ آلات إنتاجية او مباني او مخابر للبحث و التطوير....،و بتعبير أكثر واقعية و شمولية في اطار سعيها وراء فعالية أكثر تقوم المؤسسة بإحلال الآلات محل النشاط البشري المتكرر بهدف الإنتاج و البيع بكميات أكبر و بتكاليف أقل مما يسمح لها بانجاز عمليات الاستغلال.²

¹ -الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص: 123.

خلال دورة استثمار يتم شراء أصول ثابتة (أراضي مباني آلات ...) دفع قيمتها تهيئتها ضبطها و استعمالها و ذلك في عدة دورات استغلال خلال عدة سنوات و عند نهاية مدة حياتها أو عدم كفاية إنتاجيتها أو نظرا للتقدم التكنولوجي يتم التنازل عنها أو التخلي عنها

يمثل الاستثمار من وجهة نظر الخزينة عن نفقة هامة لا تدر إيرادا إلا بعدة دورات استغلال. و مادام الأمر كذلك فإنه خلال دورة الاستغلال الواحدة قد تتحمل المؤسسة نفقة استثمار دون إيراد مقابل .

نسمي الفرق بين فائض خزينة الاستغلال و النفقة الاستثمارية ب تدفق خزينة المتاح (أو التدفق النقدي المتاح)

* دورة التمويل

يتمثل دور الموارد المالية في تمويل تلك الاحتياجات المالية الناتجة عن دورة الاستغلال و دورة الاستثمار و هو ما نصلح عليه بفائض الخزينة المتاح السالب و الذي يستوجب تغطية العجز فيه اعتمادا علي موارد مالية خارجية أما المصادر الرئيسية للتمويل تتمثل في مصدرين أساسيين :

- دورة راس المال: حيث تدعم الأموال الجماعية من خلال الأموال المقدمة من طرف المساهمين مقابل أجزاء من الأرباح توزع في شكل مكافأة راس المال .
- دورة الاستدانة: حيث تلجأ المؤسسة إلي جلب قروض، و ذلك مقابل تسديدها مستقبلا مع مكافآت مالية تتمثل في الفوائد و الاقتطاعات المالية و توجه هذه القروض إلى تمويل عمليات الاستثمار و عمليات الاستغلال.¹

¹ -الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص: 125.

جدول رقم (2-10): جدول تدفقات الخزينة :

N+2	N+1	N	التدفقات المالية
			تحصيلات الاستغلال -نفقات الاستغلال
			=فائض خزينة الاستغلال
			-حيازة الاستثمارات +التنازل عن الاستثمارات
			=تدفق الخزينة المتاح قبل الضريبة
			-المصاريف المالية الصافية -المصاريف الاستثنائية الصافية -الضرائب على ارباح الشركات +الرفع في الأموال الخاصة -مكافأة راس المال
			=الانخفاض في الاستدانة
			تسديد القروض -قروض جديدة +التغير في التوظيفات المالية +التغير في المتاحات

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص: 126.

المطلب الثالث : التحليل باستخدام النسب المالية

تعد النسب المالية من الأدوات التقليدية الكمية في التحليل المالي. و يعود تاريخ استخدامها لأغراض تقييم الأداء المالي للشركة إلى منتصف القرن التاسع عشر. المحلل المالي من خلال هذه النسب يدرس العلاقات المختلفة بين فقرات الكشوفات المالية و عند نقطة زمنية محددة، الغرض من هذه العلاقات هو توفير نافذة على نتائج أعمال الشركة و ظروفها المالية. لذلك هذا النوع من التحليل لا يركز على القيم المحاسبية المطلقة بحد ذاتها، بل يدرس السيولة و الربحية و النشاط و الهيكل المالي و نتائج التشغيل كمقاييس للأداء.

أولاً - تعريف النسب المالية

تعريف: "النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة و منظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة"¹.

وتعرف أيضا "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة المالية نفسها أو على قائمتين متتاليتين"²

وتعرف كذلك " التحليل المالي بالنسب يعني إيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل فمثلا بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة تستطيع التعرف على مدى قدرة الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة "³.

: " تعبر النسبة المالية عن علاقة بين متغيرين يخضعان لعملية مالية وذلك لمحاولة تفسير علاقة بينهما من أجل الوصول الى نتيجة تساعد المحلل المالي على اتخاذ القرار "⁴.

ثانياً- أسس التحليل المالي بالنسب

عند استخدام التحليل المالي بالنسب لا بد من وضع مجموعة من الضوابط أو الأسس التي يجب اتباعها وهذه الأسس هي:

1. التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:

النسب المالية عديدة و متشابهة ولا بد من حسن اختبار النسب التي تلائم الهدف المطلوب في التحليل المالي والتي تزود المحلل المالي بالمعلومات المطلوبة، وقد تكون النسبة أحيانا مضللة فعلى سبيل المثال: نسبة التداول النمطية، حيث أن ارتفاع النسبة يؤدي إلى زيادة السيولة في المشروع ويكون هذا على حساب الربحية حيث انه يجب أن لا ننسى أن هدف الإدارة المالية الأول هو تنظيم الربحية.

2. تركيب النسب بطريقة منطقية:

- يجب توافر الأسس التالية تركيب النسب؛
- أن تكون النسب منطقية وعلاقة الأرقام مع بعضها منطقية كنسبة الربح إلى أموال الملكية؛

¹ عدنان تايه النعمي، ارشد فؤاد التميمي: " التحليل و التخطيط المالي "، مرجع سابق، ص: 83.

² - <http://www.aazs.net/t2558-topic>, 20/06/2011.

³ عبد الحليم كراجه و آخرون: "الإدارة و التحليل المالي"، مرجع سابق، ص: 9.

⁴ سمير عبد العزيز: "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"، مكتب الإشعاع، مصر، 1998، ص: 229.

- يجب ان تعكس النسبة علاقة تطبيقية بين بسط النسبة و مقامها كنسبة باقى ربح العمليات إلى صافي المبيعات حيث أن الربح يتولد أساسا من المبيعات؛
- أن تقيد النسبة المستخرجة في تحليل العلاقة مع المؤشرات اقتصادية أخرى كنسبة معدل العائد على الأموال المستثمرة في علاقته مع كلفة الإقراض حيث أن الأموال المقترضة ستوجه أساسا للاستثمار فإذا كان معدل العائد على الاستثمار أعلى من كلفة التمويل (الاقتراض) فلا بأس من الاقتراض؛
- إعداد النسبة باستخدام قيمة مناسبة ومعدة على أسس مشتركة.

3. التفسير السليم للنسب المالية:

- نجاح المحلل المالي في الحكم على منشأة ما مرهون بما يلي:
- المعلومات المتوفرة لديه و إمكانية تحليلها؛
- مدى اهتمامه بالمنشأة؛
- الأخطاء والعيوب المحاسبية في المنشأة وكيفية معالجتها.

4. أهمية أسلوب النسب المالية

ينظر إلى التحليل المالي بأنه: "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات التي تكون أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار و تشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل، والتحليل المالي أسلوب في غاية الأهمية، ويتصف بدقة كبيرة عند استخدامه في تقييم الأداء، بأن ممارسته تعد وسيلة مهمة لتقييم الأداء و بالذات الأداء المالي في المؤسسة.

كما أن أسلوب النسب المالية مهم لعملية تقييم الأداء المالي كما تظهر النقاط التالية:¹

- *يعتمد أسلوب النسب المالية في تحديد أداء نشاط أو عنصر معين، عن طريق اتخاذ العلاقة بين متغيرين أو أكثر، مما ينتج عنه أرقاماً معينة تأخذ شكل نسبة أو معدل معين،
- والهدف من تحليل النسب هو التعرف على القوى الداخلية للمؤسسة في إنجاز أنشطتها المختلفة، وكذلك للمقارنة على مستوى الصناعة، وهي في العموم مؤشرات متعلقة لمختلف العمليات تساعد في تقوية عملية التقييم والتعرف على مدى انعكاسها على الجوانب القوة والضعف في المؤسسة.
- يُمنح أسلوب النسب مرونة كافية للمهتم بتقييم الأداء في أن يختار النسب التي تناسب وجهة نظر و يعتبرها كمعايير للقياس.

¹ رضوان باصو: "استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة (دراسة حالة مركب أنتيبوتيكال(صيدال))"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدينة، 2008/2009، ص51.

*يفتح أسلوب النسب المجال لتوظيف خبر وكفاءة المحلل المالي في تحليل المؤشرات التي سيشكلها، كما أنه يسهل التعامل مع هذا الأسلوب، رياضياً وإحصائياً، إضافة إلى إمكانية التحليل بالنسب لأغراض قصيرة الأجل و طويلة الأجل.

*تعتبر النسب المالية مؤشرات مالية يمكن استخدامها بواسطة متخذي القرار، و التي تعينهم في الحكم على إدارة المؤسسات و توقع الأداء في المستقبل، مع العلم بأن الأهم هنا حساب هذه النسب هو تفسير و تحليل هذه النسب¹.

*يمكننا من مقارنة أوضاع المؤسسة في فترات زمنية مختلفة و كذا مقارنة أداء المؤسسة بأداء مثيلاتها المنافسة لها أداء التي تمارس من نشاطها لنفس قطاع النشاط و الحجم².

5. أنواع النسب المالية

يمكننا تصنيف النسب المالية التي يستعملها البنك في إطار تحليل الوضعية المالية للمؤسسة التي تود الحصول على فرص استثمار إلى أربعة مجموعات رئيسية هي :

- نسب السيولة.
- نسب النشاط. او الاداء
- نسب الربحية.
- نسب الرفع المالي

أ- نسب السيولة :

يمكن تعريف السيولة على أنها : " مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون ان تتعرض لأي مشكلة مالية "³.

تقاس السيولة بالسرعة التي يمكن بها تحويل الأصل إلى نقدية بدون خسارة في القيمة و من ذلك فان السيولة تتوقف على عاملين هما :المدة اللازمة لتحويل الأصل إلى نقدية، و الخسارة المترتبة على التحويل و المخاطر المترتبة على فقدان جزء من قيمة الأصل.⁴

و منه فنسبة السيولة يقصد بها قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها.⁵

¹ رضوان باصور، مرجع سابق، ص: 51 .

² -عجاية نور الدين "الإدارة المالية"، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1997، ص: 39 .

³ -منير شاكر محمد وآخرون : " التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، ط1، دار وائل للنشر، عمان (الأردن)، 2005، ص: 71.

⁴ -عبد الغفار حنفي: " تقييم الاداء المالي و دراسات الجدوى"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 54.

⁵ -عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص: 85.

تهدف مجموعة النسب في هذه المجموعة الى تقييم القدرة المالية للمؤسسة في الاجل القصير، و يتم ذلك بقياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الاجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية(ناجئة عن المبيعات و ناتجة عن تحصيل الذمم المدينة.و يقع ضمن هذه النسب مايلي :

***نسبة التداول**: توضح هذه النسبة مقدار الموارد المتاحة في الأجل القصير لخدمة ديون الشركة قصيرة الأجل وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة و بالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل و بعبارة أخرى أن يكون لدى المنشأة المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل.¹ وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد.²

***نسبة السيولة السريعة**: تسمى بالاختبار القاطع، توضح هذه النسبة قدرة الشركة على مواجهة المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة الأكثر سيولة (ماعداء المخزون و المدفوعات مقدما)، ويتم تجنب بند المخزون نظراً لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر. و تقاس بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{اصول متداولة - المخزون السلعي}}{\text{التزامات قصيرة الأجل}}$$

***نسبة النقدية** :

إن مصطلح النقدية بمعناه الواسع كما حدده مجلس معايير المحاسبة المالية يشمل النقد و الأصول شبه النقدية سريعة التحول إلى نقدية، و تسمى بالأوراق المالية القابلة للتداول مثل اذونات الخزينة و الأوراق التجارية. و تبين نسبة النقدية عدد مرات قابلية الأصول النقدية و شبه النقدية من تغطية الالتزامات المتداولة، و تعتبر مؤشر على المدى الذي تستطيع فيه الشركة دفع التزاماتها المتداولة بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها.³

¹ -وليد ناجي الحياي : "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، ط1، اثار للنشر و التوزيع، الاردن، 2009، ص:35.

² - 10/08/2001.http://www.ajyal.com/ar/articles/ratio.html

³ -فهمي مصطفى الشيخ: "التحليل المالي"، ط1، فلسطين، 2008، ص:35.

يمكن صياغتها بالعلاقة التالية :

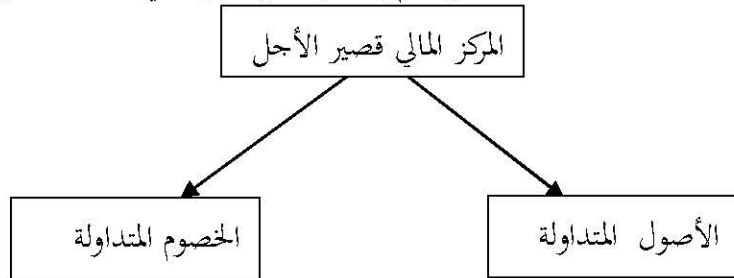
$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{أصول نقدية و شبه نقدية}}{\text{خصوم متداولة}}$$

*نسبة صافي راس المال العامل :

يستخدم صافي راس المال العامل في تقدير قدرة الشركة على تمويل عملياتها اليومية، و الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، فالشركات تسعى إلى موازنة الربحية مع السيولة لضمان إمكانية تسيير أنشطتها.¹ و يمكن حساب نسبة صافي راس المال العامل بالعلاقة التالية :

تسمى نسب السيولة بنسب تحليل المركز المالي قصير الأجل باعتبار أن المركز المالي قصير الأجل يشمل كلا من الأصول المتداولة و الالتزامات قصيرة الأجل و يمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي :

الشكل رقم (2-3) يمثل المركز المالي قصير الأجل



لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المالية التي تناسب موضوع التحليل شريطة أن تكون قليلة العدد و مستقلة بعضها عن البعض الآخر.

ب-نسب النشاط أو الأداء :

تتم هذه النسب بتقييم مدى نجاح الشركة في إدارة الأصول و الخصوم أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للشركة في اقتناء الأصول و من ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول. و تتضمن هذه النسب ما يلي.²

¹ - ، فهمي مصطفى الشبح ، مرجع سابق، ص: 35-36.

² -عبد الحلیم كراجه و آخرون : "الإدارة و التحليل المالي" ، مرجع سابق، ص: 195.

* معدل دوران المخزون : يقصد بمعدل دوران المخزون السلعي عدد المرات التي يتم فيها بيع المخزون خلال السنة. و يستخدم هذا المقياس لتحديد كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجات الشركة خلال سنة واحدة.¹

تحتسب هذه النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط رصيد المخزون}}$$

و لتقييم هذا المعدل تلجأ الشركة أو المحلل إلى استخدام المعايير التاريخية أو معيار الصناعة أو المستهدف من قبل الشركة.²

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون ثاني مدة} + \text{مخزون اول مدة}}{2}$$

مدة البيع : هي المدة التي يبقى بها المخزون قائماً لحين بيعه اي متوسط فترة التخزين بحيث كلما قلت هذه الفترة كلما كان افضل للشركة لان ذلك يساهم في تقليل تكاليف التخزين و تحسين سيولة الشركة. و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{متوسط الاحتفاظ بالمخزون} = \frac{\text{معدل دوران المخزون}}{360}$$

* معدل دوران الذمم المدينة و متوسط فترة التحصيل :

* معدل دوران الذمم المدينة : يشير هذا المعدل إلى قدرة الشركة في تحصيل الذمم من الحسابات المدينة و أوراق القبض و تحويلها إلى النقدية فإذا كان هذا المعدل مرتفع يدل على كفاءة جيدة في تحصيل الذمم و على الإدارة الجيدة للموارد لأنه يقيس كفاءة إدارة الائتمان و مدى فعالية سياسة الائتمان و التحصيل و يحسب كما يلي :

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد المدينين}}$$

¹-وليد ناجي الحياي : "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، مرجع سابق، ص : 67.

²-عدنان تايه العجمي، ارشد فؤاد التميمي : "التحليل و التخطيط المالي"، مرجع سابق، ص : 94.

****متوسط فترة التحصيل:** إن فترة التحصيل تعني المدة التي تبقى بها المبيعات الآجلة بدون تحصيل. فهي تقيس جودة حسابات الذمم عن طريق قياس سرعة التحصيل، فإذا كانت فترة التحصيل قصيرة فإن ذلك يعكس جودة الحسابات و يعني انه يتم تحصيلها بسرعة ، و إذا كانت الفترة طويلة يعني أنها تنتظر فترة طويلة لتحصيل ديونها¹، و هذا ما ينعكس سلبيًا عليها.

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360 \text{ أو } 365}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

و يمكن الحصول على معدل فترة التحصيل بالأيام كما يلي :

$$\text{معدل فترة التحصيل} = \frac{\text{معدل الحسابات المدينة} * 360}{\text{صافي المبيعات الآجلة}}$$

****معدل دوران الحسابات الدائنة و متوسط فترة الائتمان :**

يقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملاءمة بين سياستي البيع و الشراء فكلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة و زاد عن متوسط فترة الائتمان دل ذلك على تخفيض الضغوط التي تواجهها الشركة من جانب السيولة.²

$$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد الدائنين}} \\ \text{الدائنين}$$

$$\text{متوسط فترة الائتمان} = \frac{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}}{360}$$

¹ -هلا بسام عبد الله الغصين: "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004، ص:46.

² -عبد الحلیم كراجه و الخرون : "الإدارة و التحليل المالي"، مرجع سابق، ص : 196.

****معدل دوران الموجودات الثابتة:** يعكس هذا المعدل مدى استخدام الشركة للمعدات والآلات أي الكيفية التي تدار بها الاستثمارات. و تعني زيادته على كفاءة استخدام الموجودات الثابتة. ويحسب الدوران بالعلاقة¹:

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}}$$

****معدل دوران إجمالي الموجودات (الأصول):**

و تسمى أيضا بنسبة الكفاءة الرأسمالية فهي تدل على أن للشركة القدرة على استخدام موجوداتها المتاحة لإسناد مبيعاتها، فإذا كان هذا المعدل مرتفع فهذا دليل على نقص الاستثمار في الأصول و إذا كان منخفض دل على عدم استغلال الأصول في الحصول على الإيرادات. و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران إجمالي الموجودات} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

ج- نسب الربحية :

تعتبر الربحية أمر أساسي و هدف ضروري لبقاء عمل الشركة و استمرارها، و غاية يتطلع إليها المساهمون، و هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق تلك الأهداف تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات و غيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة محددة من الزمن. وتشير هذه المجموعة الى التأثير المتبادل لعناصر السيولة و ادارة القروض (الرفع المالي) و ادارة الاصول (قياس الكفاءة) على الأرباح التي تحققها المؤسسة في النهاية.² وتضم هذه النسب مايلي:

***هامش الربح**

يتم حساب هامش صافي الربح بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على رقم الاعمال، ويعكس هامش الربح قدرة الشركة على تقديم المنتجات بكلفة ادنى او بسعر اعلى، ويحسب وفقاً للعلاقة التالية:³

¹ -عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي: " التحليل و التخطيط المالي"، مرجع سابق، ص: 96.

² - محمد صالح الحناوي ، جمال فريد مصطفى : "الادارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الاعمال)"، دار الغناء للتحليل، الاسكندرية، 2008، ص: 100 .

³ - منير إبراهيم هندي، مرجع سابق ، ص : 97.

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{رقم الاعمال}} = \text{هامش صافي الربح}$$

ان المؤشر العالي لهذه النسبة يعطي حكماً عاماً على ادارة المؤسسة و نجاحها في مختلف الانشطة سواءاً كانت تلك المتعلقة بالنشاط الرئيسي او النشاط التشغيلي هذا بالإضافة الى الدلالات التي يقدمها هذا المؤشر على امكانية المؤسسة الصمود في الاوضاع الاقتصادية المستقبلية الحرجة

عادة يقوم المحللون باحتساب هامش ربح العمليات قبل الفوائد و الضرائب حسب الصيغة التالية :

$$\frac{\text{ربح العمليات قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{صافي العمليات}} = \text{هامش ربح العمليات قبل الفوائد}$$

و تكون هذه النسبة بمثابة المقياس الحقيقي لكفاءة الادارة لانه ليس لادارة المشروع سيطرة فعلية على الفوائد و الضريبة و الارباح و المصروفات الاخرى لكن لا بد من قراءتها مع هامش صافي الربح للحصول على تفاصيل دقيقة لربحية الشركة.¹

****القدرة الايرادية :** و يقصد بها قدرة الشركة على تحقيق الربح التشغيلي من نشاطها الاساسي و هي تعبر عن العلاقة بين قدرة الدينار من المبيعات في توليد الربح معبراً عنه بهامش الربح التشغيلي . و الصيغة الرياضية التالية تعبر عن هذه العلاقة:²

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط مجموع الأصول}} = \text{القدرة الايرادية}$$

و نجد انه كلما زادت القدرة الايرادية للشركة دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار .

****معدل العائد على الاصول (ROA)**

معدل العائد على الأصول من أفضل أدوات الرقابة المالية فهي مقياس لمدى ربحية الشركة مقارنة مع مجموع أصولها. و يمكن اعتمادها كمقياس شامل لقابلية الإدارة في تحقيق الربح من الموارد المتاحة.

¹ - فهمي مصطفى الشيخ، "التحليل المالي"، مرجع سابق، ص 43.

² - عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي " التحليل و التخطيط المالي"، مرجع سابق، ص: 102.

يشار إلى معدل العائد على الأصول بالعائد على الاستثمار لأنها تعطي فكرة عن مدى فعالية الشركة في تحويل الأموال المستثمرة إلى أرباح. و يحسب بالصيغة التالية :

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}}$$

**العائد على حقوق المساهمين

تعرف أيضا باسم العائد على القيمة المضافة و تستخدم لقياس مقدار الربح المتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين العاديين، و بالتالي معدل الربح الصافي الذي يجنيه المساهمين من استثمار أموالهم ، كمردود على مخاطرتهم في توظيف أموالهم، و تدل هذه النسبة على مدى كفاءة الإدارة أموال المساهمين، يقيس كفاءة الشركة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين (المعروف أيضا باسم صافي الموجودات أو الأصول ناقصا الخصوم). العائد على حقوق المساهمين يبين مدى نجاح الشركة في استخدام صناديق الاستثمار لتوليد نمو الأرباح.¹ و يحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

**العائد على رأس المال المستثمر :

تدل هذه النسبة على كفاءة و ربحية الشركة من الاستثمارات الرأسمالية، ومن وجهة نظر استثمارية فان هذه النسبة يجب أن تكون أعلى من معدل الاقتراض، و إلا فان أي زيادة في الاقتراض ستعمل على تخفيض المساهمين. يمكن حساب العائد على متوسط رأس المال المستثمر، بقسمة رأس المال المستثمر في بداية و نهاية المدة ، لإعطاء صورة أكثر دقة عن ربحية الشركة، و خصوصا في الحالات التي يتغير فيها رأس المال بشكل كبير خلال السنة المالية. و أحيانا يستخدم المحللون الماليون الربح قبل الضرائب و الفوائد ليشمل الإيرادات و المصروفات الأخرى حسب الصيغة التالية² :

¹— <http://ar.wikipedia.org/wiki>, 06/07/2011.

² - فهمي مصطفى الشيخ: التحليل المالي"، مرجع سابق، ص:48.

$$\frac{\text{الربح قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{مجموع الأصول - المطلوبات المتداولة}} = \text{العائد على رأس المال المستثمر}$$

**صافي ربح السهم :

****ربحية السهم الواحد :** يوفر هذا المقياس مقدار الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، كما انه يؤشر النمو المحتمل في حقوق الملكية و الذي بدوره ينعكس في الأسعار السوقية للأسهم لتحقيق الأرباح الرأسمالية. و لذلك تحاول الإدارة تعظيم ربحية السهم الواحد نظرا لانعكاساته الايجابية على تعظيم ثروة المساهمين في الأجل الطويل، تحسب ربحية السهم الواحد وفق العلاقة التالية¹:

$$\text{ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{صافي الربح - التوزيعات لحملة الاسهم الممتازة}}{\text{عدد الاسهم العادية المتداولة}}$$

يلاحظ من النسبة استبعاد أرباح السهم الممتاز لأنها تمثل التزاما على الشركة يستحق من صافي الدخل قبل حملة الأسهم العادية.

****مقسوم الإرباح للسهم الواحد :** يؤشر هذا المقياس حصة السهم الواحد من الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين، و هو احد مؤشرات تقييم معدل العائد المتحقق لحملة الأسهم العادية، و يحسب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية

$$\text{مقسوم الإرباح للسهم الواحد} = \frac{\text{اجمالي الأرباح المقترح توزيعها}}{\text{عدد الأسهم العادية المتداولة}}$$

د-نسب الرفع المالي

يطلق الرفع المالي على أي اقتراض أو استخدام لأدوات مالية ينتج عنه تضخيم أثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر، وفي الغالب يستخدم لوصف نسبة الاستدانة إلى حقوق الملكية في الشركات. فكلما زادت نسبة المديونية إلى حقوق الملكية زاد تأثير الرفع المالي على أرباح الشركة. ويمكن أيضا زيادة نسبة الرفع المالي باستخدام أدوات مالية أخرى مثل الخيارات المالية و العقود الآجلة S.

¹ -عدنان تابه النعيمي، فؤاد ارشد التميمي، مرجع سابق، ص:104-105.

وتعتبر هذه النسب من أكثر أدوات المراقبة أهمية، وتساعد في تقييم الهيكل التمويلي للشركة في تاريخ معين، من حيث درجة اعتماده على مصادر التمويل، داخلية كانت أم خارجية.

*نسبة المديونية

وتعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للشركة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول. و تحسب بالعلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتستخدم نسبة الديون قصيرة الأجل ونسبة الديون طويلة الأجل، لتحليل المركزين الماليين القصير والطويل الأجل، وذلك من خلال تحديد قابلية أصول الشركة على تغطية الالتزامات في تاريخ استحقاقها، حسب الصيغ التالية :

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}}$$

*نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين

يقصد بمجموع الديون كافة الأموال التي حصلت عليها الشركة من الغير، وتمثل في القروض قصيرة الأجل والطويلة الأجل. وتوازن هذه النسبة بين التمويل المقدم من الدائنين مع التمويل المقدم من المساهمين، وبالتالي تشير إلى نسبة الديون من رأس المال المستخدم لتمويل الأصول. وفي حال تحققت أرباح للشركة، وكان معدل العائد على الأصول أعلى من سعر الفائدة، فإن زيادة معدل الرفع المالي يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق المساهمين. والعكس صحيح. و تكتب العلاقة بالشكل الآتي²:

$$\text{نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع حقوق المساهمين}}$$

1 - فهمي مصطفى الشيخ: "التحليل المالي"، مرجع سابق، ص:52.

2 - فهمي مصطفى الشيخ: "التحليل المالي"، مرجع سابق، ص:53-54.

وللتأكد من أن الشركة لا تقوم بزيادة الاقتراض القصير الأجل لتمويل عملياتها طويلة الأجل، يلجأ المحلل المالي لحساب نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق المساهمين حسب الصيغة التالية :

$$\frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع حقوق المساهمين}}$$

**نسبة الملكية :

وتستخدم هذه النسبة في تحديد النسبة المثوية التي سيحصل عليها حملة الأسهم العادية من مجموع الأصول في حالة التصفية. و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الملكية} = \frac{\text{مجموع حقوق المساهمين العاديين}}{\text{مجموع الأصول}}$$

**نسبة تغطية الأصول

تقيس هذه النسبة عدد مرات قدرة الشركة على تغطية ديونها (القصيرة الأجل والطويلة الأجل) من خلال موجوداتها الملموسة وبعد تسديد الالتزامات قصيرة الأجل. ويسترشد المحللون كثيراً بالمعدل النمطي الذي يضع المعدل المقبول بما لا يقل عن 1.5، وبالنسبة للشركات الصناعية ينبغي أن لا يقل عن 2.1¹ و تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة تغطية الأصول} = \frac{\text{القيمة الدفترية للأصول الثابتة الملموسة} + \text{رأس المال العامل}}{\text{مجموع الديون}}$$

**نسبة تغطية الدين

وتعتبر هذه النسبة مقياس لقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية سنوية من أنشطتها التشغيلية لخدمة ديونها القصيرة الأجل والطويلة الأجل. وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة، فإن الشركة تمتلك تدفقات نقدية إضافية لتغطية ديونها قصيرة الأجل بما فيها ذلك الجزء المستحق من الديون طويلة الأجل بالإضافة إلى مجموع الديون طويلة الأجل. و تحسب بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة تغطية الدين} = \frac{\text{التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع الديون}}$$

¹ - فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص: 55.

**نسبة تغطية الفوائد

وتسمى أيضاً بعدد مرات تحقق الفائدة ، وتوفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة الشركة على دفع فوائد الديون، بمعنى أنها تقيس عدد مرات إمكانية تغطية الفوائد من أرباح الشركة، مما يشير إلى هامش السلامة الذي يساعد الشركة على دفع الفوائد خلال فترة استحقاقها. وعادة ما تتمتع الشركات ذات القدرة العالية على تغطية تكلفة التمويل، بمركز مالي قادر على مواجهة المخاطر المحتملة. وعلى العكس، فإن الشركة التي لا تستطيع تغطية تكاليف التمويل ربما من السهل وقوعها في الإفلاس.¹ و تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مصروفات الفوائد}}$$

**نسبة خدمة الديون طويلة الأجل

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية التشغيلية على مواجهة الفوائد وأقساط القروض طويلة الأجل التي تستحق خلال الفترة المالية. وتكتسب هذه النسبة أهميتها من كون الربح المتحقق للشركة من عملياتها التشغيلية بعد طرح الفوائد والضرائب هو المصدر الرئيسي للوفاء بالتزاماتها؛ وبالرغم من أن هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار المصادر الأخرى المحتملة، إلا أنها ما زالت أداة هامة لقياس قدرة الشركات على خدمة ديونها طويلة الأجل. فإذا كانت النسبة أقل من واحد صحيح، فإن ذلك يشير إلى التدفق النقدي السلبي، أي لا يوجد ما يكفي من التدفقات النقدية لتغطية مدفوعات الديون السنوية. و تحسب بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة خدمة الديون طويلة الأجل} = \frac{\text{صافي ربح العمليات التشغيلية}}{\text{الفوائد و اقساط الديون و دفعات التأجير المستحقة سنويا}}$$

¹ - فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص: 56.

المبحث الثالث : إدارة الائتمان و التحليل الائتماني

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي تلجأ إليها إدارة الائتمان في البنك التجاري لتقييم حالة العميل المحتمل المالية و مقدرته على توليد الأرباح و توليد النقدية التي تعتبر احد أهم لمؤشرات الملاءة المالية للعميل و التي تعكس قدرته في تسديد ما عليه من التزامات مستحقة في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه. لذلك فهي تعتمد بالدرجة الأولى على أدوات التحليل المالي لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

المطلب الأول : مفهوم إدارة الائتمان

تقوم البنوك التجارية بإتباع أساليب مختلفة للحصول على معلومات عن العميل طالب الائتمان سواء كانت هذه المعلومات شخصية كالسمعة أو معلومات مالية من خلال القوائم المالية حيث تشكل أساسا للتحليل الذي تجريه دوائر الائتمان في البنوك لمعرفة نسب و مؤشرات معينة تستدل منها على حقيقة المركز المالي للشركة طالبة الائتمان.

يمكن تعريف إدارة الائتمان على أنها القدرة الذاتية على تجميع واستعمال رؤوس الأموال بالاقتراض أو السلف، أي كل ما يختص بدراسة كل ما يتعلق برؤوس الأموال المقترضة فقط، ومن أشكاله القرض، السلفة، الدفع من تحت الحساب، عمليات الخصم، عمليات الائتمان بالضمان المصرفي، الائتمان الإيجاري¹.

المطلب الثاني : التحليل المالي و قرار منح الائتمان

تطلب البنوك التجارية عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية تقديم مجموعة من المعلومات (المالية و الغير مالية) و التي تخضع للدراسة و التحليل من قبل مسؤول أو ضابط الائتمان ، و في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها يقدم توصيته إلى لجنة القروض و التسهيلات و التي بناءا عليها تتخذ قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على طلب العميل (أو القرض).

¹ - , <http://www.hrm-group.com/vb/showthread.php?t=19960>, 08/08/2011.

و من هنا يتوجب علي مسؤول الائتمان أن يراعي في دراسته لطلب القرض مجموعة من العناصر الأساسية و ذلك لكي يضمن توفير المتطلبات الأساسية لاتخاذ القرار الصحيح و المتمثلة في المعلومات المالية و الإستراتيجية.

أولا-مصادر المعلومات المالية :

تشكل المعلومات المالية التي يطلب من العميل (أو المقترض) تقديمها مرفقة بطلب التسهيلات ركنا اساسيا في اتخاذ قرار الائتمان , إذ تعتبر بمثابة المادة الخام لعملية التحليل المالي التي سينفذها مسؤول الائتمان جنبا الي جنبها مع تحليل مخاطر الائتمان ليشكلان معا القاعدة الأساسية لاتخاذ القرار سواء بالموافقة علي منح القرض أو عدمه و عليه يتوجب علي ضابط الائتمان تحديد مايلي :

- نوع البيانات المالية التي يطلبها من العميل , فمثلا إذا كانت شركة قابضة هل هي بيانات منفصلة خاصة بالشركة الأم فقط أم بيانات مالية موحدة للمجموعة ؟ ثم هل يجب أن تكون هذه البيانات مدققة أم يكفي أن تكون خاضعة للمراجعة فقط أم مصنفة ؟
- ما مدى الثقة التي يوليها مسؤول الائتمان لمدقق حسابات الشركة المقترضة و ما عدد التغيرات التي أجرتها تلك الشركة في مدقق حساباتها (مثلا علي مدار السنوات الخمس الأخيرة)
- هل علي العميل توفير تنبؤات أو توقعات مالية (مثلا الموازنات و القوائم المالية المتوقعة)، ام يكفي منه توفير بيانات مالية تاريخية فقط و إذاكان عليه توفير تلك التنبؤات فما مدى معقولية القروض التي بنيت عليها تلك التوقعات ؟

ثانيا :مصادر المعلومات الإستراتيجية

ينصب جهد مسؤول الائتمان علي ما يعرف بالتحليل الاستراتيجي أو ما يطلق عليه البعض تحليـل "SWOT" و الذي يدور حول نشاط الشركة بما فيه من نقاط قوة و مواطن ضعف، و كذلك احتمالات نموها أو فشلها في المستقبل و ذلك من خلال دراسة الظروف البيئية المحيطة بها و بالصناعة التي تعمل فيها و عوامل السوق المنافسة و كذلك متغيرات الاقتصاد الكلي.

المطلب الثالث : النسب المستخدمة في منح الائتمان.

من المتعارف عليه إن عملية التحليل المالي يمكن إجراؤها بأكثر من أسلوب لتعطي نتائج تساعد إدارة الائتمان في تحديد حكمها النهائي في قبول طلب الائتمان أو رفضه.

ومن أكثر أساليب التحليل المالي انتشارا و سهولة أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية لذلك وجب علينا تحديد أهم النسب التي تعتمد عليها البنوك في منح الائتمان.

أولا مجموعة نسب السيولة¹

تستخدم إدارة الائتمان و المحلل الائتماني نسب السيولة للحكم على قدرة العميل من الناحية الملاءة المالية و الافتراضية أي قدرته في تسديد ما عليه من التزامات بتواريخ استحقاقها كما تستخدم هذه المجموعة من النسب في تقدير مدى حاجات العميل لنوع الائتمان المستخدم في تمويل متطلبات رأس المال العامل لديه و من أكثر نسب السيولة شيوعا و التي تضمن لإدارة الائتمان و المحلل الائتماني نتائج غاية في الأهمية عن حالة العميل هي

• نسبة التداول :

تُحسب نسبة التداول من خلال قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة و على وفق العلاقة التالية²:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

و تعكس الموجودات المتداولة ما يتوفر لدى العميل من الأصول سائلة و أصول شبه سائلة تدعم قدرته في تسديد ما عليه من التزامات إما المطلوبات المتداولة فإنها تعرض ما هو ملتزم به العميل اتجاه الغير (أفراد الشركات أو البنوك) من التزامات مستحقة واجبة التسديد كما أنها تعكس مدى لجوء العميل إلى الائتمان القصير الأجل لتمويل متطلبات التشغيل لديه و يعبر ناتج القسمة عن عدد مرات تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة.

لقد اعتبرت نسبة (1/2) مقبولة من قبل إدارة الائتمان و أصبحت هذه النتيجة هي المعيار المتفق عليه في التعاملات المصرفية في غالبية البنوك التجارية لأنها تمثل حد الأمان الذي يضمن للبنك قدرة العميل على تسديد ما بذمته من ائتمان قصير الأجل.

فزيادة النسبة عن (1/2) تعطي الحق لإدارة الائتمان في تجسيد حالة القبول لديها في حين انخفاض النتيجة عن (1/2) سوف تعطى للعميل درجات ثقة اقل و بالتالي فهو عميل يحمل لإدارة الائتمان درجات مخاطرة أكبر.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص : 267.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص : 267.

• نسبة التداول السريعة

يلجأ المحلل الائتماني إلى نسبة التداول السريعة لتعزيز ملاحظته المستندة إلى نسبة التداول بشأن موقف السيولة التي يمتلكها العميل نظرا لان حسابها يركز على العناصر التي تتسم أكثر من غيرها قدرة في التحول إلى نقد فهي تشكل السيولة الحقيقية لدى العميل نظرا لان حسابها يركز على العناصر التي تتسم أكثر من غيرها قدرة في التحول إلى نقد فهي تشكل السيولة الحقيقية لدى العميل و تحسب نسبة التداول السريعة وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة - المخزون السلعي}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

و يلاحظ هنا انه تم استبعاد المخزون السلعي من مكونات الموجودات المتداولة ليس لعدم أهمية و لكن بسبب بطئ تحويله إلى النقدية أو بسبب عدم التأكد من بيعه. المعيار الذي اعتمده البنوك كمؤشر قياس و هو (1/1) عند ارتفاع النسبة يزيد من الضمان الذي تطلبه إدارة الائتمان لان ذلك يعطيها تأكيدا من أن العميل قادر على تسديد التزاماته الجارية.

• سيولة الذمم المدينة

الذمم المدينة الناشئة عن المبيعات الآجلة تمثل موجودات سائلة فقط في حالة إمكانية تحصيلها في وقت استحقاقها و عليه فان سيولة هذه الذمم سوف تدعم موقف السيولة لدى العميل يمكن تحديد سيولة الذمم المدينة وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة سيولة الذمم المدينة} = \frac{\text{الذمم المدينة} * 360 \text{ يوم}}{\text{المبيعات الآجلة السنوية}}$$

و يقصد بالذمم المدينة رصيد آخر المدة الذي لم يحصل بعد أما المبيعات الآجلة فتمثل سياسة البيع الأجل بينما تعبر (360) يوم عن طول السنة المالية. و في الحالة التي يتعذر على إدارة الائتمان فيها الحصول على المبيعات الآجلة السنوية يمكن تعويضها بصافي المبيعات .

و تعكس نتيجة هذه النسبة طول الفترة الزمنية التي تتحول فيهاال الذمم المدينة إلى نقدية من خلال التحصيل ولذلك فكلما انخفضت نتيجة النسبة كلما عبرت عن سيولة جيدة و العكس صحيح.

معني ذلك إن انخفاض النسبة عن معيار المقارنة يعطي مؤشرا مقبولا لإدارة الائتمان من أن العميل يتسم ب كفاءة جيدة بشأن سياسة البيع الأجل التي يعتمدها و له كفاءة في تحصيل مستحقاته مما يعني قدرته في توليد النقد الذي يدعم و يغذي السيولة مما يكون لديه استعداد جيد للتسديد .

• سيولة المخزون السلعي

تدعم إدارة الائتمان وجهة نظرها عن سيولة العميل من خلال تحليل و تحديد سيولة المخزون السلعي لديه وذلك من خلال اختبار مدى قدرة المخزون السلعي في توليد النقد بعد بعد أن تتم عملية البيع و تحدد سيولة المخزون السلعي من خلال العلاقة الآتية¹:

$$\text{نسبة سيولة المخزون السلعي} = \frac{\text{المخزون السلعي} * 360 \text{ يوم}}{\text{كلفة البضاعة المباعة}}$$

و يشير الانخفاض في هذه النسبة قياسا بمعيار المقارنة المستخدم إلى قصر فترة الاستثمار في المخزون السلعي ومضاعفة قدرة العميل في دعم السيولة من خلال تحريك المخزون السلعي باتجاه عملية البيع مما يعني زيادة النقد المتولد و بذلك تزداد قدرته في تسديد ما عليه من التزامات مالية مستحقة و يتجنبه مخاطر العسر المالي. لذلك فان ما يهم إدارة الائتمان هو أن تتسم هذه النسبة بالانخفاض لان ذلك يعكس مدى فاعلية سياسة البيع لدى العميل المحتمل و قدرته في توليد النقد .

ثانيا: مجموعة النسب الربحية

تتم إدارة الائتمان برؤية العميل (فردا أو شركة أعمال)و التي هي انعكاس لمستوى أدائه التشغيلي و تعكس كفاءة السياسات و الإجراءات و القرارات التي يعمل في ظلها مما يبعد احتمالات العسر المالي عنه و بالتالي تضمن إدارة الائتمان حقها في استرداد ما عليه من التزامات حق البنك و بذلك يتجنب المخاطرة يمكن التعرف علي الربحية من خلال عدد من النسب المالية أهمها²:

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 271.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 275.

• نسبة الهامش :

تعكس هذه النسبة مستوى ربحية الدينار الواحد من المبيعات المتحققة و لذلك كلما زادت نسبة الهامش لدى العميل كلما زادت ربحيته و تحسب نسبة الهامش من خلال العلاقة الآتية :

$$\text{نسبة الهامش} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

إن ارتفاع النسبة قياسا بالمؤشرات المعيارية تعطي دلالة لإدارة الائتمان علي أن العميل المحتمل قادر علي تحقيق الأرباح و يتسم بكفاءة في إدارة كافة عناصر التشغيل مما يضمن مصدرا دائما للنقد الأمر الذي يجعل قدرته في تسديد و تغطية ائتمانا ته عالية.

• معدل العائد علي حق الملكية:

تشير هذه النسبية إلى ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل العميل (المالك) أي أنها تعبر عن ربحية الاستثمار الممتلك و المنطق في هذه النسبة أن ارتفاعها يعبر عن كفاءة الإدارة لدى العميل المحتمل في استغلال أموال الملاك في ضمان عائد مرضى لهم¹.

المهم في هذه النسبة إنها تعكس ربحية السهم الواحد و بالتأكيد فان ارتفاع ربحية السهم الواحد لابد و إن تؤثر على أداء العميل لذلك نلاحظ إن إدارة الائتمان تهتم بحساب هذه النسبة و متابعة التغيرات التي تحصل فيها للوقوف على قدرة العميل و مدى حاجته للأموال لان ارتفاع هذه النسبة يعبر عن مدى اعتماد العميل علي القروض في تمويل استثماراته.

تحسب هذه النسبة من خلال العلاقة النسبية الآتية :

$$\text{معدل العائد علي حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة}}{\text{حق الملكية}}$$

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص. 276.

• معدل العائد على الاستثمار (القابلية الايرادية)

يعبر هذا المؤشر عن ربحية الدينار الواحد للمستثمر من قبل الشركة و لذلك فان ارتفاعه قياسا بمعيار المقارنة يعني كفاءة السياسات التشغيلية المختلة لدى العميل (الشركة) يحسب هذا المعدل من خلال العلاقة النسبية الآتية:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{الاستثمار}}$$

و يقصد بصافي ربح العمليات صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة إما الاستثمار فانه يعني مقدار الموجودات التي استخدمت فعلا في إنتاج الربح التشغيلي .

و يعكس هذا المعدل مدى قوة العميل (الفرد أو شركة الأعمال) و قدرته في استغلال الأموال المتاحة للاستثمار لديه في خلق و إنتاج الربح التشغيلي و لذلك كلما زاد المعدل عن معايير المقارنة كلما عبر ذلك عن كفاءة الإدارة في استغلال محفظة الاستثمار و أيضا يبين قدرة العميل في الحصول علي قروض من بنوك مختلفة و بالسعار فائدة منخفضة.

• معدل العائد علي المتاجرة بالملكية:

ينشا هذا المعدل في الشركات المرفوعة أي الشركات التي تلجا إلي القروض و عادة ما يطلق علي هذا المؤشر بمعدل العائد المتولد عن الرفع المالي.

ينشا هذا المعدل في الشركات المرفوعة أي الشركات التي تلجا إلي القروض و عادة ما يطلق علي هذا المؤشر بمعدل العائد المتولد عن الرفع المالي¹.

وفهوم العائد علي المتاجرة بالملكية هو العائد الذي يحققه الملاك من وراء استثمار أموال الغير بمعدل عائد يفوق كلفة الأموال بعبارة أخرى ينشا ذلك العائد من الهامش أو الفرق بين كلفة الأموال التي يحصل عليها العميل (شركة الأعمال من الغير (البنوك مثلا) و بين العائد المتولد من استثمار هذه الأموال. يحسب هذا المعدل من خلال العلاقة التحليلية الآتية :

$$= (\text{معدل العائد على الاستثمار} - \frac{\text{متوسط الكلفة للقروض}}{\text{أموال غير الملاك}}) \times \frac{\text{أموال غير الملاك}}{\text{حق الملكية}}$$

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 278.

ثالثاً : مجموعة نسب توازن الهيكل التمويلي

تستخدم إدارة الائتمان نسب هذه المجموعة لإبراز العلاقة بين أموال الملاك و القروض المقدمة من الدائنين في الأغلب (البنوك) و التوازن بينهما و مدى كفاية الموجودات الثابتة لتغطية القروض طويلة الأجل إضافة إلي قدرة العميل ضمن نشاطه علي خدمة الائتمان و فوائده.

إن تحليل مجموعة النسب هذه سوف تضمن تحقيق ثلاث غايات مهمة لإدارة الائتمان و هي تعزيز نظرة المقرضين إلي حق الملكية أو الأموال التي يوفرها الملاك و من إنها توفر لهم حد الأمان لتسديد ما بذمة العميل عند الاستحقاق .

- عندما يزداد التمويل بالمديونية فان الملاك قادرين علي السيطرة على الإدارة باستثمارات قليلة
 - إذا ما حقق العميل أرباح تفوق كلفة المديونية ممثلة بالفوائد فان العائد علي حق الملكية سوف يزداد ضمن ما يعرف بالمناجحة بحق الملكية.
- واهم نسب هذه المجموعة هي

• نسبة القروض إلي مجموع الأموال

و يطلق علي هذه النسبة نسبة الرافعة المالية و تشير هذه النسبة عن المدى الذي لجأ إليه العميل في تمويل استثمارات التشغيل (الموجودات) من أموال الغير أي حدود مساهمة الدائنين في تمويل عمليات العميل الداخلية تحسب هذه النسبة وفق العلاقة النسبية التالية:¹

$$\text{نسبة القروض مجموع الاموال} = \frac{\text{القروض}}{\text{الاموال (الموجودات)}}$$

نسبة القروض إلي حق الملكية

يعبر حق الملكية عن مقدار الأموال التي جهزها العميل المالك و لذلك فهي تمثل حد الأمان الذي يجب أن تتمتع به إدارة الائتمان في البنك التجاري عندما تتخذ القرار بمنح الائتمان.

لذلك فان إدارة الائتمان و المحلل الائتماني يهتمون بهذه النسبة لان ارتفاعها عن معيار المقارنة دليل واضح علي تزايد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان بسبب تناقص مساهمة الملاك في الشركة طالبة الائتمان أي تناقص حد

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 282.

الضمان لذلك فإن ارتفاع النسبة يعني زيادة المخاطر بسبب انخفاض تامين الحماية مما يجعل إدارة الائتمان تشعر بضرورة رفض الطلب أو تخفيض القرض أو زيادة الفوائد وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة القروض الى حق الملكية} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{حق الملكية}}$$

• نسبة هيكل رأس المال

من النسب المهمة التي تهتم بها إدارة الائتمان و تحسب من خلال قسمة القروض الطويلة الأجل علي مجموع مصادر الأموال الطويلة الأجل (القروض الطويلة الأجل زائدا حق الملكية) في حسابات العميل. يعكس مقدار المخاطر المالية التي يتعرض لها العميل ارتفاع النسبة يزيد من مخاطر العسر المالي التي يتعرض لها العميل الأمر الذي يجعل قرار إدارة الائتمان متحفظا نحو العملاء الذين تزداد لديهم نسبة هيكل رأس المال و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة هيكل المال رأس} = \frac{\text{القروض طويلة الأجل}}{\text{مجموع هيكل رأس المال}}$$

• معدل تغطية الفوائد

يترتب علي استخدام العميل للمديونية أعباء ثابتة ممثلة بالفوائد يتحمل مسؤولية سدادها و عليه فإن اهتمام إدارة الائتمان في البنك التجاري حول مدى قدرة العميل في تسديد الأعباء الثابتة ممثلة بالفوائد و تغطيتها من قدرة العميل في تحقيق الأرباح .

و يحسب هذا المعدل من خلال العلاقة النسبية التالية:

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الأرباح قبل الفوائد}}{\text{الفوائد}}$$

إن هذا المعدل يعكس المدى المسموح به لأرباح العميل المحتمل بالانخفاض دون إن تتأثر قدرته في تسديد ما عليه من التزامات و دون أن يصاب باضطراب في السيولة.

رابعاً: مجموعة نسب النشاط و الفعالية:

تتم إدارة الائتمان في البنك التجاري بمدى نشاط العميل و فاعلية أداءه في تحريك موارد التشغيل المختلفة من المخاطر و تيسر علي إدارة الائتمان في اتخاذ القرار بمنح العميل الائتمان الأفضل.¹

• معدل دوران الذمم المدينة

تُحسب هذه النسبة من خلال قسمة المبيعات الآجلة علي رصيد الذمم المدينة قد تعوض المبيعات الآجلة بصافي المبيعات و تعكس هذه النسبة مدى ملائمة سياسة البيع بالأجل و سياسة التحصيل عند العميل فالسياسة المتساهلة من قبله بشأن عملية البيع بالأجل يضعف قدرته في تحصيل مستحقاته و بالتالي يتعرض إلي احتمالات العسر المالي تُحسب هذه النسبة وفق العلاقة الآتية:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد الذمم المدينة}}$$

• معدل دوران المخزون السلعي

يتم حساب هذا المعدل من خلال قسمة كلفة البضاعة المباعة علي متوسط المخزون السلعي و يرجع السبب في استخدام متوسط المخزون السلعي الحصول علي معدل يتسم بالموضوعية خوفاً من إن العميل اشترى كمية من المخزون في الأيام الأخيرة من العام موضوع التحليل مما يضلل من المعدل الذي سيتم حسابه من قبل إدارة الائتمان.

لتبين مدى قدرة العميل في تسهيل ما يمتلكه من مخزون سلعي و بالتالي يضمن سيولته و يحد من مخاطر العسر المالي و لذلك كلما زاد المعدل قلت احتمالات العسر المالي .

يتم حساب المعدل من خلال العلاقة النسبية التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون السلعي} = \frac{\text{كلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

• معدل دوران الموجودات

يعكس هذا المعدل مدى الكفاءة التي يتمتع بها العميل في استغلال الموارد المتاحة لديه ممثلة بما يملكه من موجودات في خلق المبيعات و لذلك كلما زاد المعدل كلما عكس ذلك ارتفاع في مستوى إنتاجية الاستثمار

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 286.

لدي العميل مما يحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها العميل و بالتالي تيسر عملية منح الائتمان وما يطلبه من أموال إضافية.¹

يحسب المعدل من خلال العلاقة النسبية التالية:

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات}}$$

خامسا: مجموعة نسب السوق

تعزز إدارة الائتمان الملف الائتماني للعميل بتحديد القيمة السوقية لأسهمه في السوق و المتغيرات المحددة للقيمة السوقية و كذلك حركة التداول لهذا السهم في سوق الأوراق المالية إذ أن أكثر ما يهم إدارة الائتمان هو أن تكون القيمة السوقية لأسهم العميل مرتفعة لان ذلك يعكس حد الأمان أو هامش الأمان الذي سوف تضمنه إدارة الائتمان بشأن حقوقها فيما لو تعذر على العميل السداد و هناك الكثير من النسب المالية التي تكون مجموعة نسب السوق إلا أن أهمها

• ربحية السهم الواحد

تعتبر ربحية السهم الواحد احد المؤشرات المالية التي تم إدارة الائتمان في البنك التجاري عندما تهم بالمعلومات التي تسبق اتخاذ القرار الائتماني.² و تحسب ربحية السهم الواحد من خلال العلاقة الآتية :

$$\text{ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة}}{\text{عدد الاسهم}}$$

و عادة ما يستخدم المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية كمقام للنسبة و الغرض من ذلك إن الأسهم العادية المتولدة هي التي حققت الأرباح خلال السنة و استحققت تحصيلها .

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 282-283.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 290-291.

إن ارتفاع ربحية السهم الواحد تعطي القدرة في تحديد مؤشر قوة للعميل كما أنها تعكس حركة مقبولة للاستثمار داخل شركة العميل طالب الائتمان و بالتالي كلما كانت ربحية السهم عالية كلما أعطت مؤشرا قويا لإدارة الائتمان في منح العميل الائتمان بالمقدار الذي يطلبه .

• نسبة القيمة السوقية للسهم لقيمته الدفترية

المؤشر يعكس ما يضيفه سوق المال من قيمة على السهم العادي قياسا بما هو مسجل في الدفاتر كقيمة دفترية لذلك السهم و ارتفاع هذه النسبة عن معيار المقارنة تعكس قوة أداء العميل في المساهمة في تعظيم قيمة أسهمه العادية في سوق الأوراق المالية.

تُحسب قيمة النسبة من خلال العلاقة النسبية التالية :

$$\frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية}} =$$

تُحدد القيمة الدفترية للسهم العادي من خلال قسمة القيمة الاسمية للأسهم العادية مضافا إليها احتياطي الأرباح علي عدد الأسهم .

• عائد التوزيعات للسهم

تتحم إدارة الائتمان بتحديد العائد النقدي الموزع للسهم الواحد إذ أن هذه النسبة تساعد في الحكم علي مدى إمكانية الاستثمار المستقبلية داخل شركة العميل فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فإن ذلك يعكس الرغبة القوية لدى إدارة الائتمان في إقراض العميل دون تخوف من مشاكل العسر المالي المحتملة و العكس صحيح أيضا و يكون حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:¹

$$\frac{\text{مقسوم الأرباح الموزع}}{\text{قيمة الأسهم الإسمية}} = \text{عائد التوزيعات}$$

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 292-293.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي و تطوره التاريخي، بحيث تطرقنا إلى عرض مختلف أنواعه و وظائفه و الأهداف التي يسعى لتحقيقها و التي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل ، و بالتالي فإننا نستطيع القول بان جوهر العمل الإداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي ، بحيث أصبح العمود الفقري للإدارة المالية ، و ازدادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة و ذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها .

و لتعميق الفهم أكثر و إبراز مدى فعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات لابد من دراسة حالة و هذا ما سنتناوله في الفصل التالي.

الفصل الثالث:

دراسة حالة دور التحليل المالي في منح

القرض لدى البنك التنمية المحلية - 2014-2016

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية للموضوع و المتمثلة في دور التحليل المالي في منح الائتمان والتي من خلالها نتعرف على أدوات التحليل المالي التي يعتمدها البنك التنمية المحلية وكالة البنك التنمية المحلية حيث تم اتخاذ مؤسسة لصيانة و إصلاح أجهزة التكييف و التبريد كمثال للدراسة ، و سنتطرق لذلك كما

يلي :

المبحث الأول: الإطار العام للبنك التنمية المحلية ؛

المبحث الثاني: هيكله البنك و مصالحه؛

المبحث الثالث: دراسة ملف منح قرض استغلالي و استثماري.

المبحث الأول: الإطار العام للبنك التنمية المحلية

يلعب البنك التنمية المحلية كغيره من المؤسسات المصرفية دورا فعالا في إنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية عن طريق تشجيعه للاستثمار سواء في القطاع العمومي أو الخاص، و أن الاقتصاد المحلي يشهد مرحلة انتقالية و هي مرحلة اقتصاد السوق وأهم ما يميزها خصوصية المؤسسات العمومية .
و لهذا سوف نخصص هذا المبحث للحديث عن نشأة البنك التنمية المحلية، و التعرف عليه.

المطلب الأول: نشأة البنك¹

أنشأ البنك التنمية المحلية بموجب الأمر رقم 66/178 الصادر بتاريخ 13 جوان 1966 و أسند له مهمة دعم تشجيع سياسة التسيير لرفع الخناق عن البنك المركزي و الخزينة العمومية، و بعد إصلاحات 1971 تخصص في تمويل عدة قطاعات كالصناعة و التجارة و الفلاحة....
و في عام 1982 انبثق عنه بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و الذي أسند له مهمة التمويل، و في عام 1988 تحول البنك التنمية المحلية إلى مؤسسة ذات أسهم برأسمال قدره 350 مليار دينار جزائري، و احتل آنذاك المرتبة الثالثة بين البنوك العربية، و يعتبر أول البنوك التجارية التي تأسست في الجزائر بتدخل كل من:

- القرض العقاري الجزائري
- تونس و القرض الصناعي و التجاري .
- البنك الوطني للتجارة و الصناعة في إفريقيا
- مكتب معسكر للخصم

و تجدر الإشارة إلى أن اندماج هذه البنوك في البنك التنمية المحلية تم في تواريخ مختلفة، و حاليا يضم البنك التنمية المحلية حوالي 165 وكالة موزعة على 17 مديرية جهوية، أما رأسمالها قدر بـ 8 مليار دينار جزائري، كما أنه يساهم في رأسمال العديد من البنوك ، فنجد مثلا يساهم بنسبة 05 بالمائة في البنك الأورو - عربي الذي يقدر رأسماله بـ 40 مليار دولار، و نسبة 38 بالمائة في اتجاه بنوك البحر الأبيض المتوسط ذو رأسمال يقدر بـ 80 مليون فرنك فرنسي، و يساهم كذلك في بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة و بنك الجزائر للتجارة المتواجد في سويسرا.

¹ - من الوثائق الداخلية للبنك التنمية المحلية، من مصلحة القروض.

-تقديم ضمانات لكل الأسواق العمومية عند الاستيراد عن طريق القروض الأجنبية و تمويل عمليات التجارة الخارجية؛

-قبول الودائع من طرف الجمهور و مختلف المؤسسات و إعادة استثمارها؛
يلعب دور البنك المرسل بالنسبة للبنوك الأجنبية.

2-الأهداف: للبنك أهداف يسعى لتحقيقها خاصة ما تعلق منها بتحسين الأداء و نذكر منها:

-تحسين و جعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة للتطور التجاري و ذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير و التسويق ؛

-توسيع و نشر الشبكة و تقريبها من الزبائن و العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية؛
-تحسين و تطوير أنظمة المعلومات و الوسائل التقنية؛
-تكوين المراقبة عن طريق تقدير الوسائل المادية و النقدية.

3-إستراتيجية البنك على المدى المتوسط: قد أعطى البنك الأولوية لمجموعة من النشاطات على مدى خمسة سنوات تتمثل فيما يلي :

3-1-الإصلاح على مستوى الوظيفة المحاسبية:و ذلك من خلال:

-القضاء على الفروق المحاسبية بين المستوى المركزي و المحلي؛
-ضمان دقة الحسابات في المواعيد النظامية؛
-التقليل من العوائق التي تؤخر التدقيق المحاسبي.

3-2- تطوير المعلوماتية: و ذلك بتحسين التسيير لأجل تحقيق الأهداف التالية:

-تحسين نوعية الخدمات المؤداة من طرف البنك للزبائن؛
-تقليل مدة جمع و معالجة المعلومات و الرد في الوقت المناسب؛
-تحسين وسائل الدفع.¹

3-3-تحسين المراقبة الداخلية:و ذلك من خلال:

-رد الاعتبار لوظيفة المراجعة الداخلية لأجل التحكم في الأخطار التي تواجه البنك؛

-تنمية المهمة الكلاسيكية لهيئة التفتيش على مختلف المستويات التنظيمية للبنك (وكالات ،مديريات جهوية).

3-4-مراجعة الوظائف والتي تتمثل في متابعة وظائف الموارد البشرية و الإعلام الآلي:و ذلك من خلال:

-مراجعة وظيفة الموارد البشرية من أجل الإمكانيات المتاحة و تكييف هذه الوظيفة مع المتطلبات الحديثة للمهمة و تحسين إدارة الموارد البشرية؛
-مراجعة وظيفة الإعلام الآلي؛

¹ من الوثائق الداخلية للبنك التنموية المحلية، من مصلحة القروض.

ثانيا-وظائف المصالح التابعة لمديرية شبكة الاستغلال

تضم مديرية شبكة الاستغلال وكالة مستغنام كباقي المديريات الجهوية مجموعة من المصالح كما هي موضحة في الهيكل التنظيمي المتعلق بها.¹

-**المدير:** هو المسير الأول و المسؤول الرئيسي عن نتائجها أمام المجلس الإداري لها و من مهامه المعرفة الجيدة لمحيط المديرية الاقتصادية و محاولة التأقلم معه، التنسيق بين المصالح الإدارية و مراقبة نشاطاتها و القوانين المطبقة على مستواها، يشرف على القواعد الداخلية للمديرية و عقد لقاءات مع مسيرها و مختلف الشخصيات و العملاء، اتخاذ القرارات في حدود السلطة المخولة له.

-**نائب المدير:** لا تختلف وظائفه عن وظائف المدير إلا في كونه يساعد في إتمام مهامه و ينوبه في حالة غيابه.

-**الأمانة:** تتعامل مع المدير مباشرة و لها اتصالات مع المصالح الأخرى و تسند إليها المهام التالية:

- إدارة المواعيد الرسمية للمدير و مختلف المراكز و الأقسام؛

- تسجيل الأوامر الصادرة من المدير؛

- استقبال المكالمات الهاتفية للمدير؛

- استقبال و تسجيل و توزيع البريد الوارد على المصالح.

-**مصلحة الترقية و التنشيط:** تقوم أساسا بتسويق الخدمات البنكية عن طريق كل وسائل الاتصال المختلفة (الإذاعة، التلفزيون، الجرائد...).

-**مصلحة الرقابة:** لهذه المصلحة دور فعال في التنسيق بين المديريات الجهوية و الوكالات التابعة لها و المديرية المركزية للبنك و ذلك بالسهر على تطبيق التوصيات و الأوامر التي يتم إعدادها على مستوى المديرية للبنك الخاصة بمصالح المديريات الجهوية و الوكالات التابعة لها تقوم هذه المصلحة عن طريق خليتين:

أ-خلية مستقرة: تكون الرقابة على مستواها عن طريق الوثائق التي يتم إعدادها؛

ب-خلية متنقلة: تقوم بدورها برقابة ميدانية و تنقسم إلى:

1)رقابة دورية: تتم وفق جدول يتم إعداده مسبقا في سرية تامة و تكون هذه الرقابة في شكل زيارات مفاجئة.

2)رقابة للمتابعة و السهر على تطبيق التوصيات و الأوامر

3)رقابة خاصة: تكون في حالة وجود مشاكل على مستوى المديرية الجهوية أو إحدى وكالاتها. لإثبات هذه الرقابة فإنه يعتمد على مستوى المصلحة تقارير في نهاية كل مهمة رقابة تلخص فيها جميع الملاحظات والنقائص مع تقديم الاقتراحات الممكنة و تقوم بإرسالها للمفتشية الجهوية مثلا المديرية الجهوية لولاية مستغنام تابعة للمفتشية

¹ -من الوثائق الداخلية للبنك التنمى المحلية، مصلحة القروض.

الجهوية لولاية البليدة و ترسل هذه الأخيرة التقارير بعد الدراسة إلى المفتشية العامة بالجزائر العاصمة أين يتم معالجتها بالقبول أو الرفض للاقتراحات و محاولة توجيهها.

-مصلحة القروض:تقوم هذه المصلحة بالإشراف على:

-المصلحة القضائية و المنازعات: مكلفة بمعالجة كل المشاكل المتعلقة بالقروض سواء من طرف الزبائن أو على مستوى المديرية و كذا الوكالات التابعة لها.

-خلية الدراسة و التحليل: هي المكلفة بتسيير، تنظيم، و كذا دراسة كل الجوانب المتعلقة بالقروض الممنوحة.

-مصلحة التسيير الإداري و الميزانية: تقوم هذه المصلحة بالوظائف الموكلة لها من خلال المصالح المشرفة عليها.

-مصلحة الموارد البشرية: و تشرف على:

أ- فرع التوظيف: مسؤول على التوظيف عموما و كذلك يقوم بمتابعة المسار الوظيفي للموظفين.

ب - فرع الأجور: يهتم بالرواتب و الجانبي الاجتماعي للموظفين (التعويضات، الضمان الاجتماعي...)

ج - فرع التكوين: يقوم بتحديد كل ما يتعلق بالبعثات التكوينية، المراسل الاجتماعي...

-مصلحة الوسائل و المعدات:توفر هذه المصلحة الوسائل و العتاد اللازم لمزاولة النشاط من أوراق، مكاتب، أجهزة إعلام آلي، خزائن، أقلام...

-مصلحة الصيانة: تقوم بصيانة كل الوسائل و المعدات على مستوى جميع إدارتها.

-مصلحة الموازنة: و تشرف على:

أ- فرع الميزانية:تقوم بإعداد الموازنات التقديرية لأعمال البنك.

ب- فرع المحاسبة: يقوم بإعداد الأعمال المحاسبية للميزانيات و جداول حسابات النتائج.

و قد كانت دراستنا الميدانية في قسم الموارد البشرية مركزة على واقع المسار الوظيفي في المؤسسة محل التبرص.¹

المطلب الثاني: موارد البنك و استخداماته:

أولا-موارد البنك :

يعتمد البنك في موارده على أربع عناصر: رأس المال، الودائع، الاقتراض من البنك المركزي و إعادة خصم الأوراق التجارية.²

¹-من الوثائق الداخلية للبنك التنمى المحلية مصلحة القروض.

²-من الوثائق الداخلية للبنك التنمى المحلية،مصلحة القروض.

أ- رأس المال: يتمثل في أمواله الخاصة التي بدأ بها نشاطه، حيث يقوم باستثمارها في أصول ثابتة كالأراضي والعقارات أي أنها لا تدخل ضمن المستعملة في العمليات الإقراضية حيث تستخدم في دفع قيم الأصول المكتسبة عند الإنشاء.

ب- الودائع: هي الأكبر نسبة من موارد البنك تفيد في الحسابات على أنها مستحقة للعملاء، و هي ثلاث أنواع:
1) حسابات تحت الطلب:

* حسابات الصكوك: يفتحها البنك لصالح الأشخاص الطبيعيين العاديين غير التجار لإيداع أموالهم.

* الحسابات الجارية: هي ودائع تحت الطلب يستطيع أصحابها السحب منها في أي وقت، يحتفظون بها لدى البنك لاستعمالها في المعاملات التجارية، و سحب شيكات منها، و في الغالب لا تدفع فوائد.

2) الودائع الخاصة: تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول:

* الحسابات المفتوحة للأشخاص ذوي المهن الحرة: يستفيد الأشخاص ذوي المهن الحرة من فتح حساب صكوك لتسجيل عملياتهم الخاصة .

* الحسابات الجماعية: تفتح هذه الحسابات لمجموعة من الأشخاص الذين يتمتعون بكامل طاقاتهم.

* الحسابات المتصلة: تفتح لشخص أو عدة أشخاص طبيعيين، و يمكن أن تفتح مع شرط التضامن الفعلي.

* حسابات الودائع المختصة بحساب القطاع العام: تفتح هذه الحسابات ضمن الصنف " 40 " .

* حساب التنوع: هذه الحسابات لا تفتح بصفة دائمة و إنما مؤقتة للعملاء العاجزين لتسجيل عملياتهم المؤقتة.

القسم الثاني: حسابات التوفير و التوظيف:

* حساب دفتر التوفير: يفتح هذا الحساب لصالح الأشخاص الطبيعيين على شكل دفتر توفير تسجل فيه

حركات السحب و الإيداع، بمسكه صاحب الحساب شخصيا أو وكيله عند كل عملية إيداع أو سحب.

* حسابات التوفير السكني: يشبه الحساب السابق إلا أن في منحه للزبون حق الحصول على قرض من

نفس البنك بغرض بناء أو توسيع سكن.

* حسابات الإيداع لأجل: هي حسابات تفتح لصالح الأشخاص الطبيعيين لعمليات الإيداع فقط التي تفوق مدة استحقاقها الشهر، و يعطي البنك هنا للمودع سند يثبت حقه.

* أدونات الصندوق: المودعون هنا يرغبون في التوفير لمدة طويلة، الأمر الذي يجعل أموالهم جامدة بين أيدي

البنك، لذلك تستعمل أدونات الصندوق لتسهيل و متابعة هذه الودائع.

3) الحسابات الخاصة: و تضم:

* حسابات داخلية لغير المقيمين بالجزائر: و يضم صنفين رئيسيين من الحسابات:

- حسابات داخلية تفتح لصالح أشخاص طبيعيين لهم الجنسية الجزائرية و مقيمين بالخارج؛

- حسابات داخلية تفتح لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين أجنبى و لهم علاقات تربطهم بالجزائر.

* حسابات قابلة للتحويل: تضم ثلاث أصناف:

- حسابات الدينار القابلة للتحويل: هذا الصنف يفتح للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجنبى الذين لا

يستطيعون الإقامة بالجزائر يدفعون نفقاتها على شكل حصة من النقد الأجنبى؛

- حسابات الأجنبى بالدينار القابل للتحويل: طبقا لنص المادة "103" لوزارة المالية، حسابات الأجنبى

بالدينار القابل للتحويل يمكن أن تفتح دون إجازة مسبقة باسم شخص معنوي أو طبيعي له جنسية أجنبية؛

- حسابات الترحيل النهائي: تفتح هذه الحسابات لصالح الأشخاص الطبيعيين الأجنبى المقيمين بالجزائر عند

رحيلهم النهائي من الجزائر و الرغبة في تحويل لبلدهم الأصلي حساباتهم من الجزائر.¹

ج- القروض من البنك المركزي و البنوك الأخرى: يلجأ البنك إلى الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك

الأخرى في حالة عدم القدرة على تلبية الطلبات غير المتوقعة للعملاء، و ذلك بضمان بعض الأصول أو خصم

اذونات الخزينة و الأوراق التجارية، ذلك أن الاقتراض من البنك المركزي مقابل تلك الضمانات أفضل للبنك من

تصفية بعض أصوله .

د- إعادة خصم الأوراق التجارية: يلجأ البنك لإعادة خصم الأوراق التجارية من أجل الحصول على سيولة

نقدية، لتلبية طلبات الوكلاء الاقتصاديين عند الحاجة أو في سحب العملاء لودائعهم... الخ.

ثانيا- استخدامات البنك

يستخدم البنك موارده وفقا لسياسة هادفة ترمي إلى تحقيق التوازن بين موارده و استخداماته من جهة

وحصوله على أكبر نسبة من أرباح استثماراته و القدرة على تلبية رغبات الساحبين لودائعهم عند الحاجة من جهة

أخرى، و استخدامات البنك وفقا لدرجة السيولة تتمثل في:²

أ- تخصيص أرصدة نقدية: أي أن البنك مخصص من الموارد النقدية المتاحة له أرصدة بالخبزينة الشخصية له أو

لدى البنوك الأخرى، أو حتى لدى البنك المركزي، و تشمل كافة الأموال الجاهزة سواء بالدينار الجزائري أو

بالعملات الأجنبية، تخصص لمواجهة طلبات العملاء من قروض إلى تسديد صفقات تجارية محلية أو دولية... الخ.

¹ - من الوثائق الداخلية للبنك التنمى المحلية، مصلحة القروض.

ب- القروض و السلفيات: هي الاستخدام الرئيسي لموارد البنك خاصة الودائع لأجل، حيث أن البنك يقدم قروض مختلفة حسب طبيعة القرض و الغرض منه استثمار الودائع الطويلة بدلا من إبقائها جامدة في حساباته، تنقسم القروض التي يقدمها البنك الوطني الجزائري إلى:

1- قروض الاستغلال: و هي تلك القروض الموجهة لتمويل دورة الاستغلال للمؤسسة أي القصد من استخدامها هو تغطية احتياجات التشغيل الناجمة عن عملية الاستغلال، فهي تهدف بالدرجة الأولى إلى توفير سيولة للمؤسسة من أجل مواجهة احتياجاتها و مواصلة عملها و تأخذ قروض الاستغلال عدة أشكال منها :

- القروض العامة: سميت بهذا الاسم كونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، غالبا ما تلجأ إليها المؤسسة نظرا لقصر مدتها و قلة تكاليفها الحاصلة هدفها هو تمويل التأخيرات الخاصة بدفع المصاريف المستحقة بسبب التأخر في تحصيل الإيرادات و التي تحدث عادة أثناء دورة التشغيل للمؤسسة. و تنقسم قروض الاستغلال العامة إلى: تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، القرض الموسمي و اعتماد التناوب.

1- تسهيلات الصندوق: يوجه أساسا لسد الفراغ الموجود في خزينة المؤسسة لمدة قصيرة كأن يقبل البنك توظيف ورقة تجارية لصالح الزبون أو يمنحه اعتمادا على المكشوف لحين اقرب فرصة وفاء أو خصم، بحيث تطبق البنوك هذه الصيغة بإعطاء رخصة الموافقة بعد الدراسة للوثائق المقدمة من طرف المؤسسة للبنك، وهذه الرخصة تكون سارية المفعول لمدة سنة عادة، أما استعمالها فيكون لفترة محددة جدا، لأن الاستحقاق هو نهاية الشهر و الدفع يكون شهريا من المدخرات المتأخرة، و المبلغ المقترض بهذه الصيغة لا يتجاوز عادة رقم أعمال المؤسسة لمدة شهر.

2- السحب على المكشوف: يعتبر السحب على المكشوف نوعا من القروض العامة التي تتراوح مدتها بين الثلاثة إلى اثنا عشر شهرا، و هدفه تغطية العجز في خزينة الزبون لقاء دفع نسبة فائدة محددة على المبلغ الذي ينكشف فيه الحساب الجاري أي يصبح مدينا و من هذا المنطلق فالبنك يسمح لعملائه بسحب مبلغ أكبر من رصيد حسابه الجاري بشرط أن يكون في حدود المبلغ المسموح به، علما أن معدل الفائدة يكون مرتفعا على المبلغ الذي سوف ينكشف و كما هو الحال في تسهيلات الصندوق فإن المؤسسة ترغب في طلب المكشوف المؤكد « Le découvert conforme »، و ذلك مقابل عمولة تساوي 1% من المبلغ المسموح به، و يطلب هذا النوع من القرض عند :

- الارتفاع في الطلب الذي يدفع المؤسسة إلى الرفع من طاقتها الإنتاجية؛

- التدهور المستمر في رقم الأعمال؛

- حاجة المؤسسة لتغطية احتياجاتها المتعلقة بالمواد الأولية لوجود أسعار تنافسية أو حملة ترويجية .

بالإضافة إلى ذلك يمكن القول أن السحب على المكشوف يشكل خطرا على خزينة المؤسسة مما يصعب عملية الاقتراض، حيث يقوم البنك بدراسة دقيقة لعملية الموارد و تمويلها فيطلب من المؤسسة تقديم ضمانات كتسيقات على البضائع، و في حالة عدم التسديد يحول السحب على المكشوف إلى دين متوسط الأجل .

3-القرض الموسمي: و هو قرض يمنح لتمويل النشاطات ذات الطابع الموسمي ،تلجأ المؤسسة إلى طلبه عند تعرضها لاضطرابات مستمرة في مداخيلها خلال دورة الاستغلال ، و التي لا يستطيع مواجهتها بمواردها الخاصة. و يخصص القرض لنوعين من المؤسسات :

-المؤسسة التي تحتاج إلى مصاريف ضخمة في بداية النشاط الموسمي؛

-المؤسسة التي تحتاج إلى التمويل لفترات عديدة .¹

و على الرغم من وجود عدة امتيازات في منح هذا القرض إلا أن هناك خطر مضاعف يميزه عن القروض السابقة الذكر:

-خطر ذو طابع مالي حيث يجب على البنك التأكد من وجود السيولة اللازمة في نهاية الموسم لتصبح خزانة المؤسسة موجبة.

-خطر ذو طابع تجاري إذ يجب على البنك التأكد من المؤسسات في السوق من حيث نوعية المنتج ، وقدرتها على مواجهة المنافسة الخارجية .

4-الاعتماد المتناوب: و هو الاعتماد الذي يسبق عملية مالية لها خطوط أكيدة أو شبه أكيدة للانجاز ،فمثلا عندما تعطى الموافقة على قرض طويل الأجل لمؤسسة مالية لتمويل مشروع استثماري ،فهذا الاتفاق لا يمكن أن يجسد حالة التوقيع على العقد لأن هناك ضمانات حقيقية و قوية تؤخذ من المؤسسة المستفيدة و هذا بسبب بداية المشروع ، و ربما للوقت فإن هذه الأخيرة تتقدم بطلب تسيقات من البنك الذي يتعامل معه للبدء في انجاز المشروع و تغطية التأخر الزمني في الحصول على القرض الحقيقي .

-القروض الخاصة: و هي القروض التي تمنح لتمويل عنصر من عناصر الأصول المتداولة و ذلك بتحويل الديون إلى سيولة، إما بخصم الأوراق التجارية لدى البنوك أو بيع الديون للمؤسسات المالية المتخصصة و كذلك يمكن الحصول على قروض من خلال هذا النوع بواسطة الرهن.

1-تحويل الديون إلى سيولة :

أ-الخصم: هو تحويل الحق من صاحب الورقة التجارية لدائن آخر لقاء حصوله على سيولة فورية لقاء التضحية بجزء بسيط أو لقاء حصول هذا الأخير على (الأجيو-AGIO)،إذن الفرق بين القيمة الاسمية للورقة التجارية و القيمة المالية هو سعر الخصم و يشمل هذا الأخير على ثلاث عناصر أساسية:

-معدل الفائدة: و هو المطبق على الورقة التجارية و تاريخ الخصم إلى الاستحقاق.

-مصاريف التحصيل: و يشمل المصاريف و الجهد المبذول و الوقت المستغرق أثناء عملية التحصيل.

-عمولة الخصم: و هي أجره البنك لقبوله عملية خصم الورقة التجارية.²

¹ -من الوثائق الداخلية للبنك التنمى المحلية،مصلحة القروض.

² -من الوثائق الداخلية للبنك التنمى المحلية،مصلحة القروض.

ب- طريقة دايلي **Daily**: وتنسب هذه الطريقة إلى مبتكرها **Etienne Dailly** و مفادها أن المؤسسة يمكن أن تطلب قرض من البنك أو مؤسسة مالية مقابل تحويل أو رهن ديونها أو جزء منها لهذه المؤسسة، خاصة تلك التي لا تكون ممثلة بأوراق تجارية و تنقسم بدورها إلى طريقتين: طريقة الخصم وطريقة الضمان.
*طريقة الخصم: و فيها تحصل المؤسسة على قيمة اقل من ديونها من عملائها، لأن البنك يخصم منها ما يساوي تكلفة الخصم العادي.

*طريقة الضمان: و هنا تعتبر الديون المحمولة من طرف المؤسسة إلى البنك مجرد ضمان للحصول على القرض، حيث تقوم المؤسسة بتحصيل ديونها بنفسها و يكون مبلغ القرض غالبا اقل أو يساوي حجم الديون.

ج- الفوترة: « **Affacturage** » تعني هذه الطريقة حصول المؤسسة على قرض مقابل بيعها الفواتير للبنك التي أصدرتها المؤسسات المتخصصة في هذه العملية، مع تنازها على نسبة من قيمة الفواتير.
و الفرق الأساسي بين طريقة دايلي و الفوترة هو أن :
الطريقة الأولى: المؤسسة المشترية للفواتير لا تضمن النهاية لهذه الديون و يمكن أن تعود على المؤسسة البائعة للفواتير في حالة عدم تمكنها من الحصول على الديون.

الطريقة الثانية: و هي الفوترة، فالمؤسسة المشترية للفواتير تضمن النهاية الحسنة لديونها.

2-الحصول على قرض بواسطة الرهن:

يمكن للمؤسسة الحصول على قرض بواسطة رهن البضائع أو الأوراق التجارية أو الأوراق المالية.
بالنسبة لرهن البضائع فيتم على طريقتين:

أ-التسييق على البضائع عندما تمتلك المؤسسة بضائع في مخزنها تستطيع هنا أن تطلب تسييقا على هذه البضائع، حيث يضمن هذا التسييق تلك البضائع التي تعتبر كرهن في مخازن المؤسسة، شريطة أن يكون البنك على دراية تامة بكل المعلومات المتعلقة بالبضائع المرهونة.

ب-طريقة خصم سندات الإيداع: نظير موافقة البنك على منح المؤسسة اعتمادا على البضائع تعمل المؤسسة على تخزين بضائعها في المخازن(عادة ما تكون مخازن عمومية)، و بالتالي تعطي لها وثيقة تسمى **Récépissé** و تنقسم إلى:¹

*الوصل: **Récépissé** و هي وثيقة تثبت إيداع المؤسسة البضائع بالمخازن و هذا الوصل يمكن نقل ملكيته بالتظهير (ملكية البضاعة).

*سند إيداع البضاعة بالمخازن (**Warrant**): و هي وثيقة رهن تمكن المؤسسة من الحصول على قرض مقابل البضاعة المخزنة، فإذا أرادت المؤسسة طلب قرض من البنك بضمان هذه البضاعة فإنها تقوم بتظهير السند لصالح

¹ -من الوثائق الداخلية للبنك التنموية المحلية، مصلحة القروض.

البنك، و تعهد بتسديد القرض عند تاريخ الاستحقاق المدون على السند، فإذا لم يتم التسديد في هذا التاريخ يستطيع البنك بيع تلك البضاعة ليوفي حقه.

3-قروض الالتزام (الاعتماد بالإمضاء):

على خلاف القروض العامة و الخاصة في هذا النوع من قروض الاستغلال، البنك لا يمنح أمواله للمؤسسة بل يمنحها في تعاملها مع الغير، و ذلك على شكل ضمانات، كفالات أو توقيعات و في حالة التخلف عن الدفع يقوم البنك بتحمل الخطر و لهذا تجب الدراسة الدقيقة للمركز المالي للمؤسسة عند منح هذا التوقيع مهما كانت درجة ثقة البنك في زبونه.

و يمكن التمييز بين ثلاث أشكال من الالتزامات:

أ- **الضمان أو الكفالة: la caution**: تنص المادة 644 من القانون المدني الجزائري: "هي عقد يكفل بمقتضاه شخص لتنفيذ الالتزام بأن يتعهد للدائن بأن يوفي في حالة الالتزام إذا لم يوف به المدين بنفسه". فالكفالة هي ضمان كتابي يوقع عليه البنك و يلتزم بالتسديد نيابة عن المؤسسة في حالة إفلاسها أو عجزها، و تنتهي مدته بانتهاء مدة الالتزام الأصلي الذي كان السبب في حصول الكفالة.

ب- **التعهد L'aval**: التعهد هو التزام يمنحه البنك للمؤسسة، حيث يقوم بالتوقيع على الورقة التجارية (بفتح سند أمر، شيك)، يسحبها عليه العميل أو طرف آخر يتعامل مع هذا الأخير، فالبنك يتعهد بدفع ورقة تجارية في تاريخ استحقاقها في حالتين:

- إذا أرادت المؤسسة تمويل مخزونها فهي تحتاج إلى الثقة تجاه مورديها، و هنا يتعهد البنك بدفع ورقة تجارية مسحوبة من طرف البائع على العميل.¹

- عندما تلجأ المؤسسة إلى البنك الذي تتعامل معه لكي يساعدها في تسيير خزيرتها و هي في نفس الوقت تجده أمام مشاكل الخزينة فتضطره للجوء إلى بنك آخر، هذا الأخير يطلب ثقة البنك الأول فيقبل هذا الأخير ورقة تجارية أو تعهد بإمضاء.

ج- **الاعتماد بالقبول**: هو تعهد كتابي يلزم بموجب كفالة احد عملائه في حدود مبلغ معين اتجاه طرف ثالث، فالبنك يعمل على ضمان وفاء هذا العميل بالتزامه اتجاه الطرف الدائن على أن يدفع البنك المبلغ المضمون عند أول مطالبة خلال سريان الاعتماد بالقبول رغم معارضة المدين .

¹ - من الوثائق الداخلية للبنك التنموية المحلية، مصلحة القروض.

د-الاعتماد المستندي: يستعمل هذا الاعتماد عادة في التجارة الخارجية ،حيث يلتزم البنك بموجبه مباشرة أمام الغير و هذا بطلب من العميل الذي يدعي الأمر بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه من الغير الذي يسمى المستفيد، وهذا التعهد مضمون برهن حيازي على المستندات المثلة للبضائع المصدرة و هي :

- شهادة شحن البضاعة في الميعاد المتفق عليه.
- وثيقة تأمين تغطي جميع الأخطار المنصوص عليها في الاعتماد.
- القائمة (الفاتورة)لابد أن تطابق الوارد في الاعتماد مطابقة تامة دون الاختصار أو التعميم.
- شهادة المنشأ.

2)قروض الاستثمار:

و هي قروض لتمويل الجزء الأعلى من الميزانية (الأصول الثابتة للميزانية)، و التي بها تحقق المؤسسة وظائفها ومهامها، و تسديد هذه القروض المتعلقة بالنتيجة التي تحققها المؤسسة.

كما أنها قروض متوسطة أو طويلة الأجل تتراوح مدتها بين سنتين إلى 20 سنة ،و تخصص في تقديمها البنوك التجارية أو المؤسسات المالية مقابل الضمانات،نجد بالدرجة الأولى رهن الكفالات،الرهن الحيازي و معدل الفائدة المطبق عليها تحدده السلطة النقدية غالبا في حدود معينة.

إذن القروض الاستثمارية هي الوسيلة الأساسية لتمويل الاستثمارات بغرض تنميتها و توسيعها، فلا يمكن القيام بأي نشاط استثماري دون اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية لتغطية الاحتياجات.¹

-أنواع قروض الاستثمار:يمكن تقسيم قروض الاستثمار إلى:²

1-قروض كلاسيكية:نجد ضمن هذا النوع من القروض صنفين متوسطة و طويلة الأجل حيث يتم التمييز بينهما حسب طبيعة الاستثمار و مدة القرض.

أ-قروض متوسطة الأجل:هي قروض تمنح لحيازة المعدات و الاستثمارات التي تملك بين 8 و 10 سنوات،و تمنح كذلك لتمويل بعض الانجازات و مدتها تتراوح بين عامين و سبعة أعوام . و يمكن أن نميز نوعين من القروض المتوسطة الأجل:

*قروض قابلة للتعبئة:و هي القروض التي يمكن خصمها أو تحويلها إلى سيولة قبل تاريخ استحقاقها لدى البنك المركزي أو المؤسسات المالية الأخرى.

*قروض غير قابلة للتعبئة:و هي القروض التي لا يمكن خصمها أو تحويلها إلى سيولة بل ينتظر إلى حين موعد استحقاقها.

¹-من الوثائق الداخلية للبنك التنمية المحلية.مصلحة القروض.

²-من الوثائق الداخلية للبنك التنمية المحلية.مصلحة القروض.

ب-قروض طويلة الأجل: و هي القروض المتخصصة لتمويل المشاريع الكبرى و إقامة المنشأة و تتراوح مدتها بين 7 و 20 سنة، و هي تمنح من قبل هيئات متخصصة كالبنوك التجارية.

2-قروض الإيجار:

قرض الإيجار قرض من حيث المنشأة ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1930، و يعود ذلك إلى الارتفاع المستمر لسعر المعدات و الأدوات و تكلفة اقتنائها و التطور التكنولوجي لها و عدم حاجة المؤسسة أحيانا إلى استعمالها لمدة طويلة، ففضلت عملية التأجير على شرائها و كذلك يعود سبب ظهور هذا النوع من القروض إلى ارتفاع معدلات الفائدة على القروض الكلاسيكية، و قد عرف انتشارا واسعا حيث بدأ استخدامه في الجزائر سنة 1990، و يأخذ قرض الإيجار عدة مفاهيم نذكر على سبيل المثال :

كلمة (Crédit Bail) ترجمة فرنسية لكلمة (Leasing) و هي عبارة عن تقنية متخصصة لتمويل الاستثمارات، حيث نجد قرض الإيجار المنقول و هو المختص بتمويل المعدات و التجهيزات و قرض الإيجار العقاري و المختص بتمويل العقارات (المباني). كما يعتبر قرض الإيجار عملية تمويل من طرف مختص يقوم بشراء الآلات و التجهيزات (الأصول الثابتة)، بناء على طلب المشتري و تأجيرها له لفترة زمنية محددة على أقساط دورية.

المبحث الثالث: دراسة ملف قرض استثمار و قرض استغلال

في هذا المبحث سنقدم على دراسة ملف مؤسسة لصيانة و اصلاح اجهزة التكييف و التبريد و تحليل وثائقها التقنية و التعرف من خلالها على أن المؤسسة ستحصل على القرض أم لا.

المطلب الأول: تقديم ملف قرض و طرق تحليله من طرف البنك

إن عملية تمويل قرض استثماري تتطلب مجموعة من الإجراءات ، أولها تكوين ملف خاص بالاستثمار وهذا الملف ينتقل من المستثمر إلى الجهة المكلفة بمنح الائتمان عبر مجموعة من الخطوات ، و ذلك خلال فترة لا تتعدى 3 أشهر .

أولاً-دراسة ملف قرض الاستثمار:¹

إن طلب قرض استثماري يتركز على مختلف الوثائق و المعلومات التي يقدمها المستثمر، الذي يتضمن بيانات كاملة ودقيقة يحظى باهتمام البنك و يكون له الأولوية في الدراسة و يجب أن توضح هذه الوثائق المعلومات التالية:

-تقديم المشروع؛

-إظهار الصحة المالية للمؤسسة ؛

-إعطاء الفوائد المالية و الاقتصادية للمشروع ؛

-تحديد الضمانات التي يمكن تقديمها ؛

-إظهار الكفاءة و الاحترام في تسيير المشروع.

1-مكونات ملف القرض:صاحب المشروع يقوم بتحضير طلب يتألف من:

أ-ملف إداري: و يتمثل في وثائق إدارية.

ب-الملف التقني:يجوي الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع، و التي يحتوي على الوثائق التالية:

-الميزانيات و جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة إذا كانت المؤسسة قديمة المنشأة ؛

-ميزانيات و جدول حسابات النتائج التقديرية لخمس السنوات القادمة ؛

-جدول اهتلاك القرض ؛

-مخطط تمويل المشروع ؛

-مخطط الأعمال أو الأشغال (plan ou cahier de charge).²

¹ من الوثائق الداخلية للبنك التنموية المحلية مصلحة القروض.

² من الوثائق الداخلية للبنك التنموية المحلية مصلحة القروض.

2- إيداع الملف:

إن الملف يتكون من الدراسة التي يقوم بها المستثمر على مشروعه و كذا الوثائق المرافقة المطلوبة، يتم إيداعه في أول الأمر لدى الوكالة المحلية التي تقع في نفس مكان تواجد المشروع.

تقوم الوكالة بدراسة هذا الملف (المشروع) استنادا لما جاءها من معلومات من المستثمر، و مع الاستعانة بالدراسة التي يجريها هذا الأخير، كما يمكنها اللجوء إلى مصادر أخرى للتزويد بالمعلومات (البنوك و المؤسسات المالية الأخرى).

و يتخذ القرار حسب القانون الداخلي للبنك و الذي حدد مبلغ معين لكل مستوى من المستويات الموجودة في البنك حيث إذا تعدى مبلغ المشروع الممول لهذه القيمة المحددة، فإن ملف القرض ينتقل من مستوى لآخر و ذلك على النحو التالي :

أ- مستوى الوكالة: الحد الأقصى (200,000,000 دج إلى 400,000,000 دج)؛

ب- مستوى المديرية الجهوية: الحد الأقصى (800,000,000 دج)؛

ج- مستوى المديرية المركزية للقرض؛

د- اللجنة المركزية للقرض: غير محدود .

فالمستويات الثلاث الأولى تقوم بدراسة الملف و إعطاء رأيه، أما اللجنة المركزية للقرض فتقتصر مهمتها على اتخاذ القرارات، و ذلك بأخذ ما جاءها من المستويات السابقة .

ثانيا- تقنيات دراسة ملف القرض :

بعدما يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل و القرض و كذا تكوين ملف طلب القرض بما يتضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية و المحاسبية التي قدمها العميل، تتم عملية الدراسة الاقتصادية و الفنية و المالية للملف من طرف مكلف بالدراسة على النحو التالي :

1- الدراسة الاقتصادية:

1-1+ العامل البشري: فالدراسة تتركز على أهم عنصر في الائتمان ألا و هو الثقة و التي تعتمد أساسا على مدى نزاهة و التزام العميل بتعهداته و عقودها متعاطليه في مجال نشاطه.¹

1-2- العامل الاقتصادي: و هو ما يتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أو الدولي بهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض .

¹ - من الوثائق الداخلية للبنك التنموية المحلية مصلحة القروض.

1-3-العامل النقدي: دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الفائدة، معدل الخصم و إعادة الخصم وسياسة تأطير القروض... الخ، و من السياسات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر سلبا أو إيجابا على نشاط البنك فيما يتعلق بمنح القرض .

1-4-العامل الاجتماعي: و هو دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من الالتزامات العمالية و الاجتماعية عموما التي من شأنها أن تهدد عرقلة النشاط المزمع تمويله، وكذا موقعه من ضغوطات السلطات العامة .

2- الدراسة الفنية :

يقصد بها تحليل وسائل العمل في المؤسسة، نوعية التجهيزات و تطوراتها، تنظيم العمل و أدوات و طرق تسويق المنتج بعد دراسة طبيعته ، هل هو كمي، تنافسي، ضروري، أم انه من النوع الذي يمكن إحلاله ؟ و من هنا يأتي عامل السعر لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتج من حيث التكلفة، الجودة و الكمية سواء في السوق الداخلي أو الخارجي و وضعية هذا القطاع في الاقتصاد .

3-الدراسة المالية

بناء على الوثائق المالية و المحاسبية، المتمثلة في الميزانيات الفعلية و التقديرية و من ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية و كذا جداول حسابات النتائج الفعلية و التقديرية، حيث تتم عملية التحليل و التشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي التي من شأنها أن تعطي البنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل و استقلاله المالي و قدرته على الوفاء، و مردوديته و ربحيته بشكل عام حيث أن الدراسة التي يقوم بها البنك تسجل على استثمارات تدعى (ST44) .

يقوم المكلف بالدراسة المالية (التحليل المالي) بما يلي :

1-التحقق من الميزانيات المحاسبية المقدمة ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية ؛

2-حساب رأسمال العامل FR و على أساس النتيجة يمكن الحكم كما يلي :

• إذا كان FR موجب فإن القرض مقبول؛

• إذا كان FR سالب يتم رفض القرض.

3-حساب احتياج رأسمال العامل BFR حيث إذا كان¹:

• BFR سالب يعني تمويل ذاتي؛

• BFR موجب يعني تمويل من الآخرين (البنوك و الأفراد).

4-حساب بعض النسب المعتمدة لدى البنك التنمى المحلية :

¹-من الوثائق الداخلية للبنك تنمى المحلية مصلحة القروض.

- رقم الأعمال TCR و الذي يوجد ضمن دلالات متممة، إذا كانت المؤسسة خدمية ؛
- القدرة على التمويل الذاتي CAF: نتيجة الدورة +مخصصات الاهتلاك .
- القيمة الحالية لتدفقات المشروع $VAN = -I + CAF(1+i)^{-n}$
- مدة استرداد القرض = قيمة القرض / متوسط التمويل الذاتي ؛
- مدة استرداد قيمة المشروع.

ثالثا- اتخاذ قرار منح القرض من قبل البنك :

بعد القيام بالدراسة و تقييم العميل تقوم مصلحة القروض باتخاذ القرار إما بالقبول أو الرفض بناء على نتائج الدراسة المالية للمشروع، ففي حالة القبول فإنه يتم إشعار الزبون بالموافقة على طلبه ثم يقوم البنك بإصدار وثيقة الالتزام و التي تنص على :

- نوع القرض المطلوب ؛
 - مبلغ القرض؛
 - سعر فائدة على القرض؛
 - جميع الضمانات المطلوبة.
- أما في حالة الرفض فإنه يتم إشعار الزبون برفض طلبه و يطلب منه سحب ملفه
- مدة القرض:

- يتم تحديد مدة القرض حسب نوعية نشاط العميل و في حالة:
- قرض استثماري إذا كانت قروض متوسطة مدتها 7 سنوات ؛
- قروض طويلة المدى 10 سنوات ؛
- قرض استغلالي مدته عام قابل للتحديد¹.
- سعر الفائدة على القرض :

أ-قرض استثماري: يتعامل مع البنك بنسبة فائدة إن كانت متوسطة تقدر ب 5,25%، و إن كانت طويلة الأجل تقدر ب 5,75%.

ب-قروض الاستغلال:

- تسهيلات الخزينة بسعر فائدة 5,75%؛
- تسيقات المخزون 7,75%؛
- خصم تجاري 7,50%،

¹-من الوثائق الداخلية للبنك التنمىة المحلية-، مصلحة القروض.

-قروض موسمية و التغطية على الحساب و التسبيق على الفواتير 7,50%.

- طريقة التسديد :

-في حالة قرض استثماري في هذه الحالة قام البنك بتحديد فترة سماح تتراوح مدتها سنة؛

-أما أقساط التسديد يتم تسديدها كل 6 أشهر من المدة المتبقية بعد السماح؛

-في حالة قرض استغلال يتم تسديد القرض على أقساط شهرية لمدة سنة .

المطلب الثاني: دراسة ملف طلب قرض استغلال و قرض استثمار (دراسة حالة)

يقدم العميل طلب خطي للقرض قصد تمويل مشروعه إلى الوكالة ،فتقوم هذه الأخيرة بجمع البيانات الحاسبية و المالية عن المؤسسة ،و النشاط المراد تمويله ،لذا سيتم في هذا المبحث تقديم حالة دراسية لمواطن يملك مؤسسة صيانة و إصلاح أجهزة التكييف و التهوية و التبريد و يرغب في الحصول على قرض استغلال و قرض استثمار .

أولا-تقديم المؤسسة طالبة القرض :

تقدمت شركة بطلب تمويل من الوكالة لسد حاجياتها و كان نوع القرض المطلوب متمثل في قرض استغلال و قرض استثمار، فقامت الوكالة بدراسة عامة حول المؤسسة تمثلت في:¹

1-تعريف المؤسسة:

هي شركة ذات مسؤولية محدودة تقوم بصيانة و إصلاح أجهزة التكييف و التهوية و التبريد ، انشأت في 2005/04/06. و يقدر رأسمالها ب 100.000.00 دج و هو مقسم على 100 حصة كل حصة يحتوي على 1.00000 دج كلها مملوكة لعضو واحد.

2-نشاط المؤسسة:

و يتمثل نشاطها الأساسي في صيانة و إصلاح معدات التكييف و التبريد.

3-القرض المطلوب:

يتمثل القرض المطلوب من طرف العميل قرض استغلال بقيمة 800.000.00 دج و المتمثل في تسبيق على الفاتورة ، و قرض استثماري بقيمة دج 3.880.000.00 يقدر ب 100% من قيمة المشروع، ومدة استرداد قيمة القرض 05 سنوات مع فترة سماح سنة.

4-الغرض من المشروع:

الغرض هو توسيع أعماله التي هي في حالة نشاط و المتمثل في صيانة و إصلاح أجهزة التكييف والتبريد.

¹ - من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري،مصلحة القروض.

1- الضمانات المقدمة :

- بوليصة تأمين متعددة الأخطار لصالح البنك.
- اتفاقية قرض استغلال (تتكون من مبلغ القرض، مدة القرض، كل ما يتعلق بالقرض).
- اتفاقية قرض استثمار (تتكون من جميع ما يتعلق بالقرض).
- سندات لأمر
- رهن على المعدات الممولة
- وثيقة من صندوق الضمان (DPAMR)

ثانيا- تقييم ملف القرض :

طلبت المؤسسة من وكالة مستغنام منحها قرض استثماري و قرض استغلال لتمويل نشاطها، فقام المكلف بدراسة ملف طلب القرض و أصدر القرار النهائي بشأنه، حيث بدأت دراسة الوكالة بملف طلب القرض من حيث استيفائه لكامل الوثائق المطلوبة ثم انتقلت إلى الدراسة التقنية لملف القرض.

ثالثا- الدراسة التقنية لملف القرض

لقد اعتمدنا على التحليل المالي للدراسة التقنية، و ذلك بهدف التحصل على معادلة السيولة /الاستحقاق، وكذا التأكد من أن الأصول الثابتة ممولة من طرف الموارد الدائمة و الأصول المتداولة ممولة من طرف موارد قصيرة الأجل على النحو التالي:

1- الدراسة الحالية للمشروع :

قمنا بتحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية، حيث تسمح لنا بالقراءة المالية لهاته المؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي (FR, BFR, TR)

أ- الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية (2016-2015-2014) :

جدول رقم (3-1): يوضح الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية (2016-2015-2016) لجانب الأصول و الخصوم:

*جانب الأصول :

2016	2015	2014	البيان
5246592	1907494	1518933	الأصول الثابتة
4221592	1882494	1518933	قيم ثابتة
			أراضي
			مباني
498141	597938	9833	معدات و أدوات
3469664	1142473	1432090	معدات نقل
253787	142083	77010	تجهيزات إنتاج أخرى
1025000	25000	0	قيم ثابتة أخرى
1025000	25000	-	حقوق الاستثمار
15513547	18770158	9671256	الأصول المتداولة
0	4302169	0	قيم الاستغلال
			بضاعة
	4302169		مخزونات
12833322	10656857	7893710	قيم غير جاهزة
			حقوق على المخزونات
330846	158046	39600	حقوق على الشركاء و الشركات
3016096	2312285	1164199	تسيقات الاستغلال
			تسيقات على الحساب
			حسابات الخصوم المدينة
9486380	8186526	6689911	العملاء
			حقوق على الزبائن
2680225	3811132	1777546	قيم جاهزة
2680225	3811132	1777546	متاحات
20760139	20677652	11190190	مجموع الأصول

* جانب الخصوم

2016	2015	2014	البيان
9322807	4848579	2990776	الأموال الدائمة
7382807	4848579	2990776	الأموال الخاصة
100000	100000	100000	رأسمال الشركة
4170125	2434762	326720	نتائج قيد التخصيص
3112682	2313817	2564056	نتيجة النشاط
1940000	0	0	ديون طويلة الأجل
11437332	15829073	8199414	ديون قصيرة الأجل
			ديون على المخزونات
			مبالغ محتفظ بها على الحساب
			ديون اتجاه الشركاء و الشركات
760604	966326	125810	ديون الاستغلال
66340			ديون مالية
	8250000		حسابات جارية للشركاء
7773029	6204346	7164751	موردون
837359	408401	908853	ضرائب و رسوم
2000000			تسيقات بنكية
			حسابات الأصول الدائنة
20760139	20677652	11190190	مجموع الخصوم

المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

جدول رقم (3-2): يمثل الميزانية المالية المختصرة للسنوات

النسبة	2016		2015		2014		السنوات الأصول
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	
25.27%	5246592	9.22%	1907494	13.5%	1518933	الأصول الثابتة	
0%	0	20.8%	4302169	0%	0	قيم الاستغلال	
61.81%	12833322	51.53%	10656857	70.54%	7893710	قيم غير جاهزة	
12.91%	2680225	18.43%	3811132	15.88%	1777546	القيم الجاهزة	
%100	20760139	%100	20677652	%100	11190190	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم (3-4): جانب الخصوم

الوحدة: 10³ دج

2016		2015		2014		السنوات الخصوم
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
18.89%	9322807	23.44%	4848579	26.72%	2990776	الأموال الخاصة
9.34%	1940000	0%	0	0%	0	د.ط.الأجل
55.09%	11437332	76.55%	15829073	73.27%	8199414	د.ق.الأجل
%100	20760139	%100	20677652	%100	11190190	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة.

تحليل الميزانية المالية المختصرة

من خلال الميزانيات المالية للسنوات الثلاث المدروسة نستطيع أن نرى هناك ارتفاع في قيمة إجمالي الأصول تدريجي و متواصل خلال فترة الدراسة، إذ نلاحظ انه في سنة 2014 كانت قيمة الأصول 11190190 ألف دج ثم ارتفعت إلى 20677652 ألف دج في سنة 2015 وذلك ناتج عن ارتفاع في الأصول الثابتة خلافا للأصول المتداولة التي شهدت انخفاضا طفيفا في هذا العام، و هذا يدل على نقص السيولة في المؤسسة، و في سنة 2016 ارتفعت الأصول إلى مبلغ 20760139 ألف دج، وذلك ناتج عن أيضا ارتفاع في الأصول الثابتة، و انخفاض باقي عناصر الأصول المتداولة

أما بالنسبة لعناصر خصومها فلقد شهدت السنوات المدروسة ارتفاع متواصل في كل عناصرها، على خلاف الديون قصيرة الأجل التي شهدت انخفاضا في قيمتها التي وصلت إلى 11437332 ألف دج و الذي تزامن مع ارتفاع القيم الجاهزة و ذلك تحسبا لوقوع المؤسسة في حالة عسر مالي، وهذا ما يؤكد أن تسير السيولة فعال في هذه المؤسسة.

ب- حساب مؤشرات التوازن المالي: (FR-BFR-TR) :

● FR=الأموال الدائمة - الأصول الثابتة (من أعلى الميزانية)

FR=الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل (من أسفل الميزانية)

● BFR = (الأصول المتداولة-المتاحات) - (الديون قصيرة الأجل-التسيقات البنكية)

TR=FR-BFR

ج-تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية :

جدول رقم (3-5) يوضح مؤشرات التوازن المالي

الوحدة:دج

2016	2015	2014	
9322807	4848579	2990776	الأموال الدائمة
5246592	1907494	1518933	الأصول الثابتة
4076215	2941085	1471843	FR
15513547	18770158	9671256	الأصول المتداولة
2680225	3811132	1777546	متاحات
12833322	14959026	7893710	أصول متداولة خارج الخزينة
11437332	15829073	8199414	ديون قصيرة الأجل
2000000	/	/	تسيقات بنكية
3395990	-870047	-305704	BFR
680225	3811132	1777547	TR

المصدر: تم حسابها من خلال المعطيات

جدول رقم (3-6): يوضح المؤشرات المالية

الوحدة:دج

2016	2015	2014	
4076215	2941085	1471843	FR
3395990	-870047	-305704	BFR
680225	3811132	1777547	TR

ج-تحليل المؤشرات المالية:

- تحليل راس المال العامل (FR) :

نلاحظ ان FR موجب و متزايد 1471843 دج في 2014 و 2941085 دج في 2015 و 4076215 دج في 2016 خلال السنوات الثلاثة المدروسة, هذا يعني أن الأموال الدائمة قد غطت

الأصول الثابتة مما نتج عنه فائض موجب يعبر عن هامش الأمان (FR) و بذلك نستنتج ان الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.¹

- تحليل الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)

نلاحظ ان BFR سلبي و هو يرتفع من (-305704) دج في 2014 إلى (-870047) دج في 2015 و هذا يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس مال عامل لأنه يغطي كل الاستثمارات و أن هذه القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهها لتمويل دورة الاستغلال. و ايجابي (3395990) دج في 2016 بسبب الضرائب و رسومات الاستغلال .

- تحليل الخزينة :

الخزينة موجبة و تزداد بانتظام 1777547 دج في 2014 ، و 3811132 دج في 2015 و 680225 دج في 2016 هذا ما يفسر توفر السيولة التي تسمح للمؤسسة بمواجهة احتياجاتها قصيرة الأجل.

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة في وضعية تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال .

ث- التحليل باستخدام النسب المالية :

جدول رقم (3-7) : كيفية حساب النسب المالية للسنوات

2016	2015	2014	النسب المالية		
1.36	1.18	1.18	الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل	نسب رأس المال العامل	نسب السيولة
0.23	0.24	0.22	المتاحات / الديون قصيرة الأجل	نسب السيولة الحالية	
0.64	0.76	0.73	الديون الطويلة و المتوسطة و الصغيرة الأجل/ الأصول	الأصل الممول من الديون	نسب التمويل الذاتي
0.70	0.31	0.36	الأموال الخاصة/الديون	تغطية الديون بالأموال الخاصة	
1.27	0.86	1.68	رقم الأعمال/الأصول	نسب دوران الأموال المتجددة	نسب النشاط و الدوران
0.12	0.13	0.14	النتيجة الصافية/المبيعات	نسب الهامش الصافي	نسب المرودية
0.15	0.11	0.23	النتيجة الصافية/الأصل	نسبة مرد ودية الأصل	
0.42	0.48	0.86	النتيجة/الأموال الخاصة	نسبة مردو دية الأموال الخاصة	

¹-من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري،مصلحة القروض

● نسب السيولة :

-نلاحظ إن نسب رأس المال العامل قد شهدت ارتفاعا في سنة 2016 حيث قدرت ب 1.36، بعدما كانت تشير إلى 1.18 في السنتين 2014 و 2015. و بما أن النسبة تفوق 1.1 (النسبة المرجعية) يعني ذلك أن للشركة القدرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.

-نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية قد ارتفعت من 0.22 إلى 0.24 في السنتين 2014 و 2015 على التوالي و هذا بسبب ارتفاع القيم الجاهزة (الأموال الجاهزة) لدى المؤسسة. ثم انخفضت هذه النسبة إلى 0.23 في سنة 2016 و هذا بسبب انخفاض القيم الجاهزة، هذا مؤشر سيء لأن النسبة بعيدة كثيرا عن 1 فيجب على المؤسسة أن توفر نسبة أكبر لمواجهة ديونها قصيرة الأجل.

● نسب التمويل الذاتي :

-نلاحظ إن نسبة الأصل الممول من طرف الديون قد ارتفعت من 0.73 إلى 0.76 في السنتين 2014 و 2015 على التوالي. أي أن أصول المؤسسة قد تم تغطيتها من الديون بنسبة 73% في 2014 و 76% في 2015. هذا يعني ان المؤسسة تعتمد على الديون الطويلة و المتوسطة و الصغيرة الأجل في تمويل أصولها، و هذا مايفسر اعتمادها على الأموال الخاصة بنسبة 24% في 2016 إي ان نسبة الاستقلالية المالية 24%، و هذا لايعتبر مؤشر جيد للمؤسسة.

و نلاحظ أيضا أن نسبة الأصل الممولة من الديون قد انخفضت إلى 0.64 أي بمعدل 64% في سنة 2016 هذا مايفسر أن نسبة الاستقلالية المالية قد ارتفعت إلى 36% بعدما كانت 24%، و بذلك بدأت المؤسسة تحسن من أدائها المالي و هذا مؤشر يساعدها في الحصول على قرض الاستغلال المطلوب. من جهة أخرى نلاحظ أن نسبة تغطية الديون بالأموال الخاصة قد انخفضت من 0.36 في سنة 2014 إلى 0.31 في 2015 و ذلك بسبب ارتفاع في قيمة الديون قصيرة الأجل من 8199414 دج إلى 15829073 دج و ارتفعت نسبة التغطية إلى 0.70 أي ما يعادل 70% في 2016 و ذلك بسبب ارتفاع قيمة الأموال الخاصة و انخفاض قيمة الديون.

● نسب النشاط و الدوران :

نلاحظ أن نسبة دوران الأموال المتجددة قد شهدت انخفاضا في سنة 2015 وصل إلى 0.86 مقارنة بالنسبة المسجلة في سنة 2014 و التي قدرت ب1.68، و هذا بسبب انخفاض رقم الأعمال و ارتفاع قيمة الأصول. و شهدت النسبة أيضا ارتفاعا حيث وصلت إلى 1.27 في سنة 2015 و هذا راجع لارتفاع رقم الأعمال مما يعني مساهمته بنسبة كبيرة في تمويل أصول المؤسسة مما يعكس الاستخدام الأمثل للموارد من طرف المؤسسة.

• نسب المرودية :

-نلاحظ أن نسبة الهامش الصافي في انخفاض مستمر حيث بلغت 14% في سنة 2014 ثم 13% في سنة 2015 ، ثم 12% في سنة 2016 و يرجع ذلك إلى الانخفاض في النتيجة الصافية.
-نلاحظ أن مردودية الأصل قد شهدت انخفاضا في السنتين 2014 و 2015 حيث قدرت نسبة الانخفاض ب 23% و 11% على التوالي، و ذلك راجع لانخفاض النتيجة الصافية. ثم عادت لترتفع النسبة إلى 15% في سنة 2016 و سبب ذلك ارتفاع قيمة النتيجة الصافية.
-نلاحظ أن نسبة مردودية الأموال الخاصة قد عرفت انخفاضا في السنوات الثلاث حيث بلغت النسبة في سنة 2014 ما يعادل 86% و في سنة 2015 بلغت 48% و تدهورت في سنة 2016 لتصل إلى 42% و هذا راجع لانخفاض النتيجة مقارنة بالأموال الخاصة.
من جهة أخرى لاحظت أن :

- رقم أعمال المؤسسة ارتفع من 26384 دج في سنة 2016 بالمقارنة مع سنة 2015 حيث بلغ 17772 دج. أي زيادة بمقدار 50% بالمقارنة بالسنة الماضية.
- القيمة المضافة (VA) ارتفعت لتصل إلى 5167 253 دج في سنة 2015 بالمقارنة مع ما كانت عليه في 2014 و 2015 تعني زيادة بنسبة 51% هذا ما يترجم رغبة المؤسسة في خلق ثروات .
- القيمة المضافة CA/ ترتفع نسبيا من 25% في 2014 سنة لتصل إلى 29% في سنة 2015 ثم إلى 30% في سنة 2016 و هذا المعدل بالمقابل في زيادة منتظمة خلال السنوات .
- ارتفعت قيمة النفقات المالية لتصل إلى 28053 دج في سنة 2015 بالمقارنة مع 31759 دج في 2014 و 69334 دج في
- نسبة نفقات مالية / CA تساوي 0.15% من رقم الأعمال. في هذه الحالة لا يوجد تآكل في القدرة على التمويل الذاتي و في سداد دين المؤسسة. لذا المؤسسة يجب أن تراقب هذه النسبة فيجب ألا تتجاوز 3%.
- ربحية النتيجة الصافية CA / في زيادة في سنة 2016 بالمقارنة مع سنة 2015 فهي تمثل 12% من رقم الأعمال.

2-الدراسة المستقبلية للمشروع

اعتمدنا في هذه الدراسة التقنية الاقتصادية المعدة من طرف محاسب معتمد، و يتم خلالها عرض حالة المشروع (المؤسسة) خلال السنوات الخمس القادمة (بعد تقديم القرض).

أ- الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية (2017 - 2018 - 2019 - 2020 - 2021):
جدول رقم (3-8) يوضح الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية للسنوات التقديرية لجانب الأصول والخصوم

الميزانية المالية المفصلة :

*جانب الأصول:

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة لثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأصول الثابتة	4,121,967.	3,016,140.	1,910,313	932,321	144,075
قيم ثابتة	4,121,967	3,016,140	1,910,313	932,321	144,075
أراضي					
مباني					
معدات و أدوات	506,423	414,908	323,393	231,878	140,363
معدات نقل	3,501,136	2,514,499	1,527,862	669,060	4.00
تجهيزات إنتاج أخرى	114,408	86,733	59,058	31,383	3,708
الأصول المتداولة	19,548,896	18,259,150	18,062,469	18,450,260	18,452,925
قيم الاستغلال	4,112,500	3,846,990	3,904,574	4,115,050	3,947,250
بضاعة					
مخزونات	4,112,500	3,846,990	3,904,574	4,115,050	3,947,250
قيم غير جاهزة	11,479,776	10,550,720	10,315,645	10,317,150	10,347,670.
حقوق الاستثمار	75,100	105,000	95,000	205,000	185,000
حقوق على المخزونات					
حقوق على الشركاء و الشركات	715,990	684,220.	627,300	608,990	615,490
تسبيقات الاستغلال	2,419,885.	2,116,800	2,098,340	1,994,500	2,005,680
تسبيقات على الحساب					
حسابات الخصوم المدينة					
العملاء					
حقوق على الزبائن	8,268,801	7,644,700	7,495,005	7,508,660	7,541,500
قيم جاهزة	3,956,620	3,861,440	3,842,250	4,018,060	4,158,005
متاحات	3,956,620	3,861,440	3,842,250	4,018,060	4,158,005
مجموع الأصول	23,670,863	21,275,290	19,972,782	19,382,581	18,597,000

* جانب الخصوم :

السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	البيان
11,641,138.82	11,240,068.91	10,074,337.51	10,151,501.36	8,728,579	الأموال الدائمة
10,865,138.82	9,688,068.91	7,746,337.51	7,047,501.36	4,848,579	الأموال الخاصة
100,000	100,000	100,000	100,000	100,000	رأسمال الشركة
10,765,138.82	9,588,068.91	7,646,337.51	6,947,501.36	4,748,579	نتائج قيد التخصيص
776,000	1,552,000	2,328,000	3,104,000.00	3,880,000	ديون طويلة الأجل
6955861.180	8142512.09	9898444.49	11123788.64	14942284	ديون قصيرة الأجل
1,241,825.68	1,865,386.18	3,970,550	4,204,450.00	5,835,100	ديون على المخزونات
485,600	412,950.00	399,050	401,800.00	358,000	مبالغ محتفظ بها على الحساب
1,105,400	1,945,006	1,902,133.09	3,112,712.49	5,348,581.64	ديون اتجاه الشركاء و الشركات
691,800	742,100	685,000	705,990	901,680	ديون الاستغلال
					ديون مالية
					حسابات جارية للشركاء
					موردون
					ضرائب و رسوم
					تسبيقات بنكية
					حسابات الأصول الدائنة
3,431,235.50	3,177,069.91	2,941,731.40	2,698,836.15	2,498,922.36	نتيجة النشاط
18,597,000	19,382,581	19,972,782	21,275,290	23,670,863	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة.

جدول رقم (3-9) يمثل حساب مؤشرات التوازن المالي للسنوات التقديرية الخمسة.

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
راس المال العامل	7106000	9835000	11106000	13485000	14928000
الاحتياج في راس المال العامل	3149000	5974000	7,264,000.	9,467,000	10770000
الحزينة	3957000	3861000	3,842,000	4,018,000	4,158,000
التدفق النقدي	3604000	3605000	4047000	4155000	4219000
التدفق النقدي المتجمع	3604000	7209000	11256000	15411000	19630000

- تحليل النتيجة الصافية :

نلاحظ من جدول الميزانية المالية للسنوات التقديرية أن نتيجة النشاط موجبة و متزايدة باستمرار حيث قدرت ب 2,498,922.36 دج في السنة التقديرية الأولى و ارتفعت لتصبح 3,431,235.50 دج في السنة التقديرية الخامسة. و هذا ما يعكس سلامة الحالة المالية للمؤسسة.

- تحليل راس المال العامل :

نلاحظ أن راس المال العامل FR موجب و متزايد على مر السنوات التقديرية الخمسة إلى أن وصل إلى ذروته في السنة التقديرية الخامسة 14928000 دج هذا ما يدل على أن الأصول الثابتة قد مولت من الأموال الدائمة و بقي هامش أمان ساعد في تمويل دورة الاستغلال.

- تحليل الاحتياج في رأس المال العامل :

نلاحظ أن الاحتياج في راس المال العامل موجب خلال جميع السنوات التقديرية هذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، فهي بحاجة إلى وسائل أو موارد مالية أخرى، و كذلك بسبب زيادة في إستخدامات الدورة و النقصان الملحوظ في الديون قصيرة الأجل حيث و صلت قيمتها إلى 3,524,625.68 دج.

-تحليل الخزينة.

انطلاقاً من راس المال العامل نلاحظ تطور مستمر في الأموال الخاصة و هذا ناتج من أغلبية الأرباح المحققة خلال الدورات السابقة، لذلك سوف نجد تغطية جيدة لاحتياجات راس المال العامل، وذلك ما يعكس خزينة موجبة حيث قدرت ب 3.957.000,00 دج في السنة التقديرية الأولى و 4.158.000,00 دج في السنة التقديرية الخامسة.

-تطور التدفق النقدي

من السنة التقديرية الأولى إلى السنة الخامسة عرف التدفق النقدي تحسن على مر السنين و تبقى أهميته كضمان لتسديد القرض المطلوب، مع الأقساط السنوية التي تعين على مدار العام بحوالي 776.000 دج ، وينبغي أن يضاف إلى القسط المستحق. يكون التدفق النقدي 3.605.000 دج في السنة التقديرية الثانية، لدينا 966.663 دج (القسط السنوي + اجيو) وسيتم تغطيتها على نطاق واسع، بحيث يمكن للمؤسسة ان تحمل حتى لنظام الدفع المسبق بعض المواعيد النهائية المحددة .

نفقات المشروع.

-تمويلين تبديل قطع التبريد و التكييف بمبلغ 20, 1.892.896 دج

-. صيانة معدات التبريد و التكييف بمبلغ 00, 11.342.400 دج

بمجموع هذه النفقات تقدر ب 20, 13.235.296 دج تستحق بعد 12 شهر.

شهدت المؤسسة تطور المستمر لرقم الأعمال على مر السنين، و يفسر التطور الحاصل بتعدد المشاريع التي حققتها المؤسسة.

قامت المؤسسة بتوسع من حصصها في السوق و ذلك باقتناء معدات نقل جديدة .

جدول رقم(3-10) يمثل دراسة النسب المالية المتعلقة بالمؤسسة للسنوات التقديرية الخمسة :

					النسب المالية	
5	4	3	2	1		
5.23	3.72	2.60	2.17	1.57	نسب راس المال العامل	نسب السيولة
					الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل	
1.18	0.81	0.55	0.46	0.32	نسب السيولة الحالية	نسب التمويل
					المتاحات / الديون قصيرة الأجل	
0.23	0.34	0.46	0.54	0.69	الأصل الممول من الديون	النائي
					الديون الطويلة و المتوسطة و الصغيرة/ الأصول	
2.53	1.49	0.83	0.61	0.30	تغطية الديون بالأموال الخاصة	نسب النشاط و الدوران
					الأموال الخاصة/الديون	
1.34	1.26	1.20	1.11	0.95	نسب دوران الأموال المتحددة	نسب المرودية
					رقم الأعمال/الأصول	
0.14	0.13	0.12	0.11	0.11	نسب الهامش الصافي	
0.18	0.16	0.15	0.13	0.11	نسبة مردودية الأصل	نسبة مردود دية الأموال الخاصة
					النتيجة الصافية/الأصل	
0.32	0.33	0.38	0.38	0.52	نسبة مردود دية الأموال الخاصة	
					النتيجة/الأموال الخاصة	

نسب السيولة :

تطور نسب راس المال العامل ينجم عنه قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل. نلاحظ ان نسب راس المال العامل للمؤسسة متزايدة حيث حققت 1.57 في السنة التقديرية الأولى و ارتفعت بعد ذلك بوضوح لتحقيق 2.60 في السنة التقديرية الثالثة إلى أن وصلت إلى ذروتها 5.23 في السنة التقديرية الخامسة هذا ما يعكس تغطية المؤسسة لديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، هذه الوضعية تترجم أن المؤسسة تتميز بسيولة جيدة تمكنها من تغطية دورة الاستغلال. و هذا ما يجعل البنك يفكر في منحها قرض الاستغلال المطلوب.

تطور نسب السيولة الحالية ينجم عنه قدرة المؤسسة على تلبية احتياجاتها المستعجلة مباشرة من الخزينة. نلاحظ إن نسبة السيولة الحالية تتطور نسبيا من السنة التقديرية الأولى 0.32 حتى تصل إلى 1.18 في السنة الخامسة. هذا ما يفسر قدرة المؤسسة على التغلب على الديون قصيرة الأجل من خلال ما تمتلكه من متاحات.

نسبة التمويل الذاتي :

عند تحليل نسبة الأصل الممول من الديون نلاحظ أن معدل تغطية أصول المؤسسة من طرف الديون متوسطة و قصيرة الاجل 0.69 أي بمعدل 69% هذا ما يفسر أن 31% الباقية قد مولت من طرف الأموال الخاصة . أي أن المؤسسة تعتمد على الديون بأنواعها لتمويل أصولها بمعنى آخر نسبة المديونية 69% و نسبة الاستقلالية المالية 31%، هذا مؤشر سيء للمؤسسة.

و من حيث نسبة تغطية الديون من طرف الأموال الخاصة بقيت منخفضة بين السنة التقديرية الأولى و الثانية إلا انه ارتفعت بعد ذلك إلى 1.49 في السنة الرابعة ثم إلى 2.53 في السنة الخامسة هذا ما يفسر أن الوضعية المالية للمؤسسة تتحسن في و الديون قد تمت تغطيتها كليا في السنة الخامسة . و هو مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة تستطيع التحكم في ديونها.

نسبة دوران النشاط :

بواسطة هذه النسبة نستطيع قياس مردودية المؤسسة نتيجة استخدامها لمواردها. نلاحظ أن نسب دوران النشاط في ارتفاع مستمر فقد حققت المؤسسة نسب تدل على أن رقم أعمالها قد ساهم بنسبة كبيرة في تمويل أصولها، و هذا نظرا لارتفاعه المستمر على مدى السنوات الخمس. أي أن المؤسسة استخدمت مواردها بفعالية.

1. نسبة المردودية أو النتيجة :

تطور هذا النوع من النسب يسمح لنا بتحديد العائد الذي تديره المؤسسة نسبة الهامش الصافي خلال الخمس سنوات التقديرية يعطينا معدل سنوي متوسط 12% هذا ما يعني انه من اجل كل دينار نحصل على 12 سنتيم من النتيجة .

في الجانب الآخر مردودية الأصل تنشط بنسبة المتوسط السنوي 15 % بافتراض أن لكل دينار مستثمر يعطينا 15 سنتيم و ما يبقى إجمالي موجب من اجل مردودية هذا المشروع.
من اجل مردودية الأموال الخاصة المستثمرة نستنتج انه من اجل كل دينار مستثمر في راس مال المؤسسة يجلب بمتوسط 0.39% من القيمة خلال 5 سنوات.
و نختتم دراسة هذه النسب انه نستطيع أن نؤكد أنها تحمل الكثير من المخاطر .
المؤسسة و على الرغم من استثمارها الذي لم يعرف الكثير من المشاكل في المردودية راس المال للحصول على قرض.

2. طريقة تقدير المردودية الاقتصادية للاستثمار :

• طريقة القيمة الحالية الصافية (VAN)

الإبقاء على معدل الاستحداث مساو للقرض البنكي (5.25%) يزيد بنقطتين. لدينا قيمة الحالية صافية مع معدل الاستحداث ب 7.25% في حدود المبلغ الإجمالي للاستثمار 3.880.000.00 دج :

$$VAN = -i_0 + \frac{cf1}{(1+i)} + \frac{cf2}{(1+i)} + \frac{cf3}{(1+i)} + \frac{cf4}{(1+i)} + \frac{cf5}{(1+i)}$$

$$VAN = -3.880 + 3.360 + 3.290 + 2.971$$

$$Van = 12.024$$

القيمة الحالية الصافية موجبة، الاستثمار بمعدل فائدة 7.25% هذا المعدل يحدد الحد الأدنى لتقييم فعال لمردودية الاستثمار المتوقعة. قد نري لاحقا معدل اعلي من 7.25% بفضل تحديد معدل العائد الداخلي للمشروع (TRI)

• طريقة معدل العائد الداخلي TRI

بالرجوع إلى الملحق 3 لتحديد هذا المعدل نجد TRI 18.3% معدل أعلى بكثير من معدلات الودائع الائتمانية لأجل (حوالي 3.50% من اجل وديعة ل 5 سنوات) نوضح بدقة انه في هذه الحالة قد أخذنا في الحساب التكلفة الإجمالية للمشروع 3.880.000 دج .
نستطيع إذا التأكيد أن المشروع الذي مبلغه 3.880.000 دج سيعطي مردودية عالية بالمقارنة مع مختلف المعدلات المرجعية (معدل القرض او الوديعة لأجل).

● طريقة فترة الاسترداد (DR)

المبلغ الإجمالي للمشروع 3.880.000.00 دج يتم تضمينه بين التدفق النقدي المجمع للسنة التقديرية الأولى و الثانية هذا ما يجلب القيام بتطوير محدد لهذه الفترة باستخدام طريقة تجب التكرار التي تعطينا :

$$6.495.000 - 520.000 = 3.360.000$$

أو

$$520000 = 3.360.000 - 3.880.000$$

النسبة المئوية الشهرية بين السنة الأولى و الثانية ستكون :

$$\frac{520.000}{3.135} \text{ تساوي حوالي } 0,1659 \text{ ، حيث } 12 \text{ شهر } \times 16,59\% = \text{شهرين}$$

لدينا إذا فترة الاسترداد DR = سنة و شهرين.

التمويل المطلوب :

■ قرض استثمار متوسط الجدل لأجل 3.880.000.00 دج يغطي 100% من قيمة المشروع. يسدد على 5 سنوات بالإضافة إلى تأجيل لمدة سنة .

نتائج الدراسة

من خلال قيامنا بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة ما بين (2014 إلى 2016) تبين لنا أن المؤسسة متوازنة ماليا، و ذلك لأن رأس المال العامل يغطي جميع احتياجات المؤسسة، وتحقيقها خزينة موجبة طوال فترة الدراسة.

لدينا النسب التالية

مجموع الديون /مجموع الاصول يجب ان تكون محصورة بين $0 < R < 100$ ، و النسبة المعيارية ان تكون $R < 75\%$ و هنا لدينا النسب الملية للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016 على التوالي 73% ، 76% ، 64% هذا يعني ان النسبة تساوي النسبة المعيارية تقريبا.

القيمة المضافة CA/ يجب ان تكون محصورة بين $0 < R < 100$. و النسب التي لدينا داخل المجال .

النتيجة الصافية CA/ تكون محصورة بين $20 < R < 50$ ، و هنا لدينا النسب 13% ، 14% ، 12% .

النتيجة الصافية/الاموال الخاصة تكون النسب محصورة بين $60 < R < 100$ ، و النسبة المرجعية تكون اكبر من 10. و هنا لدينا النسب 86% ، 48% ، 42% ، و النسب محصورة داخل المجال.

انطلاقا من التحليلات السابقة و اعتمادا على النسب المالية المعيارية اتضح ان المؤسسة تتميز بوضعية مالية سليمة مما اجاب البنك الوطني الجزائري بقبول منحه قرض استثمار و استغلال.

تقدم العميل محل الدراسة الى البنك التنمية المحلية - وكالة مستغانم - بطلب قرض تضمن قرض استغلال و قرض استثمار مرفوقا بالوثائق اللازمة، و بعد الدراسة التي اجرتها ادارة الائتمان و المتمثلة في تحليل الوضعية المالية للعميل و ذلك باستخدام ادوات التحليل المالي من مؤشرات التوازن المالي FR ، BFR ، TR و النسب المالية و بعد التحليل الدقيق لميزانيات المؤسسة المتعلقة بثلاث سنوات سابقة و بالخمس سنوات التقديرية و نظرا لثبوت ان الوضعية المالية للمؤسسة جيدة و قادرة على تسديد ديونها و في اجال استحقاقها توصلت الوكالة الى منح العميل لقرض الاستغلال المتمثل في التسبيق على الفاتورة بقيمة 8000.000.00 دج و قرض الاستثمار بقيمة 3.880.000.00 دج.

الخطّمة

الخاتمة

إن للتحليل المالي أهمية بالغة باعتباره من الركائز الأساسية لأي مؤسسة فهو الذي يحدد المركز المالي لها و يبرز الوضع المالي للعميل أو المؤسسة طالبة القرض و مدى قدرتها علي الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك المقرض والبنوك التجارية باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية هي الاخرى تستعمل التحليل المالي بدرجة كبيرة لكونه يرشدها إلى اتخاذ قرارات سليمة تجعلها تتوخي الأخطار الناجمة عن منح القروض في عملياتها المالية إذن فهو الذي يطمأن البنك عندما يقبل على منح قرض معين و يقوم المحلل المالي بعملية التحليل المالي حيث لا يياشر عمله مع بداية المشروع بل قبله فيعمل جاهدا على دراسة المشروع للإحاطة به من جميع الجوانب و ما إذا كان هذا المشروع سيدر أرباحا تعود على البنك و هل هو مشروع ناجح أم فاشل؟ ليقرر البنك في الأخير قبول أو عدم قبول منحه القرض.

لكننا في وقتنا الحاضر نسمع كثيرا عن إفلاس البنوك و هذا و إن دل فانه يدل علي أن السياسة التي تتبعها البنوك هي سياسة تفتقر لعنصر الأمان لأنه غالبا ما تمنح هذه الأخيرة دون ضمانات و دون دراسة مسبقة لوجود ما يسمى بالبيروقراطية فتجد البنوك نفسها في الأخير قد تعرضت لكومة من الخسائر المادية و المعنوية التي تؤثر علي رأس المال مما يعرضها لشبح الإفلاس و لتفادي هذه المخاطرة كان حتميا و إلزاميا البحث عن محلل مالي كفاء يستخدم أدوات التحليل المالي ليساير التحديات و المخاطر التي قد تطرأ في المستقبل.

احتبار نتائج فروض الدراسة

- نستنتج من خلال دراستنا انه تم اثبات صحة الفرضيات المذكورة سابقا و المتمثلة في
- الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة و يتم سداه بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه. و يتم منحه بالاعتماد على شخصية العميل.
 - يمكننا الكشف عن الأسباب الحقيقية لاختلال التوازن المالي للمؤسسة
 - نعم تعتمد البنوك بنسبة كبيرة على التحليل المالي لترشيد قراراتها الائتمانية .
 - تقوم إدارة الائتمان بدراسة طلبات الإقراض قبل منحها للائتمان لمعرفة الوضعية المالية للعميل.
- تمثل أدوات التحليل المالي في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.
- و من خلال معالجتنا لموضوع دور التحليل المالي في منح القروض لدى البنك ، و ذلك لما يكتسبه من من أهمية في دراسة الملاءة المالية للعميل ، نستطيع أن نقدم أهم النتائج و هي على النحو الآتي :

- التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بها عرض نتائج الأعمال و المساهمة في تحليل الوضعية المالية للعميل، فهو يسمح بالمراقبة المالية للمؤسسة ، و معرفة و تحديد احتياجات التمويل اى مدى كفاءة العميل المالية و التي من خلالها يمنح القرض او لا يمنح.
 - يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي ، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في الخطط المستقبلية ، كما يعمل على مساعدة المسيرين في اتخاذ القرارات الصائبة .
 - التحليل المالي وان كان يعتبر مرحلة تمهيدية للتخطيط المالي ، إلا أنه يعتبر في نفس الوقت أداة رقابية لتقييم القرارات الإستراتيجية التي سبق اتخاذها .
 - إن الوضعية المالية تعد بمثابة الدعامة الأساسية لأنشطة المؤسسة المختلفة التي بموجبها يتم تمويل وظائف المؤسسة في إطار الظروف المالية و السياق العام الذي تعمل فيه المؤسسة ، و هو ما يؤكد " لا شيء يتحرك إلا بالوضعية المالية " .
 - إن التحليل المالي السليم عملية هامة لنجاح إستراتيجية المؤسسة المالية ، و هو ما يؤكد الدور الفعال الناجح لتحقيق التوازن بين الأصول و الخصوم .
- و من خلال دراستنا لدور التحليل المالي في منح القروض لدى البنك ، توصلت الى ان دراسة البنك لملف القرض المتعلق بالعميل اقتصرت على التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي، وباستخدام النسب المالية لكنها تقتصر على بعض النسب فقط و ليست كلها، و بذلك يكون القرار المتخذ في حدود الدراسة المقامة.
- من خلال هذه الاستنتاجات نجد أن هناك تطابق مع الفرضيات المقدمة مما يدل على أن الوضعية المالية تلعب دورا هاما في تسيير المصالح المالية للمؤسسة ، و من ثم اتخاذ القرارات النهائية .

التوصيات :

- انطلاقا من هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات نلخصها فيما يلي :
- ضرورة المراقبة الدائمة لمسئولي المؤسسات المصرفية لموظفيها خاصة إذا علمنا أن أجال دراسة الطلبات طويلة نوعا ما .
- تطبيق التقنيات الجديدة في تقديم القروض .

- بالنظر إلى للعدد الكبير لملفات الزبائن المعالجة في العينة، وكذلك بالنسبة لعدد المعطيات الواجب تجميعها بالنسبة لكل زبون يستوجب تجهيز البنك بشبكة إعلام آلي متطورة يسهل عليه تخزين المعلومات الخاصة بكل زبون و معالجتها بطريقة سريعة و بالتالي ربح الوقت و الجهد و التكلفة.
- ضرورة اعتماد البنوك علي نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة و ربح الوقت من جهة أخرى.
- علي البنوك السعي لإيجاد محيط عمل ملائم و تحفيز موظفيها و الرفع من كفاءتهم المهنية بالتكوين في الخارج و اكتساب الخبرة و التقنيات الجديدة المستعملة في الدول الأجنبية .
- الأخذ بعين الاعتبار آراء الزبائن و وضع تحت تصرفهم شبائيك خاصة لجمع مقترحاتهم .
- الاهتمام أكثر بالسياسة الاشهارية و تكتيفها ، و التركيز علي العمل الجوارى لما له من أهمية.
- الاعتماد علي بطاقات القرض التي تعتبر في الدول المتقدمة من الوسائل المستعملة بكثرة نظرا لفائدتها بالنسبة للبنك و العميل كتوفير الوقت و تكلفة دراسة الملفات و تجديدها.

أفاق الدراسة :

من خلال دراستنا لدور التحليل المالي في منح القروض لدى البنك و بعد استخلاصنا للنتائج المذكورة ، يرى الباحث انه مازالت بعض النقاط يمكن التطرق إليها و تكون أساسا لبحوث لاحقة و لهذا فانه يقترح دراسة مستقبلية كاستكمال لنتائج الدراسة الحالية و تتمثل في مدى اعتماد البنوك الجزائرية علي تطبيق أدوات التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي.

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

الكتب :

- 1- صلاح الدين حسن السيبي: "قضايا مصرفية معاصرة"، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.
- 2- عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون: "إدارة الائتمان"، ط1، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن، 1999.
- 3- عبد المطلب عبد الحميد: "البنوك الشاملة و عمليات إدارتها"، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
- 4- حمزة محمود الزبيدي: "ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني"، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 5- جميل احمد توفيق، علي شريف بقة: "الإدارة المالية"، الدار الجامعية، بيروت، 1998
- 6- طارق طه: "إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007
- 7- حسين بلعجوز: " مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية "، ط1، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009
- 8- الطاهر لطرش: "تقنيات البنوك"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 1- صالح الحناوي: " الإدارة المالية و التمويل ". الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998
- 2- فلاح حسين الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، "إدارة البنوك"، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، 2003
- 3- عبد الغفار الحنفي: " تقييم الأداء المالي و دراسة الجدوى "، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005
- 4- محمد مطر: " التحليل المالي : مدخل صناعة القرارات"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000
- 5- مفلح محمد عقل: " مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي "، ط2، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، 2000
- 6- حسني صادق، " التحليل المالي، دراسة معاصرة و تطبيقاتها "، مجد لاوي للنشر، عمان، 2000.
- 7- خلدون ابراهيم الشيدات: " الإدارة و التحليل المالي"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2001
- 8- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: " الإدارة الحديثة في البنوك التجارية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003،
- 9- أحمد توفيق جميل: "الإدارة المالية "درا النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1980
- 10- منير محمد و اخرون: "التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)"، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005

- 11- عبد الله بوغابة: "التسيير و الإستراتيجية المالية"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989
- 12- الياس بن ساسي، يوسف قريشي: "التسيير المالي"، ط1، دار وائل للنشر، ورقلة، 2006
- 13- منير ابراهيم هندي: "الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر"، ط5، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2003
- 14- سمير عبد العزيز: "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"، مكتب الإشعاع، مصر، 1998
- 15- خبابة نور الدين: "الإدارة المالية"، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1997
- 16- منير شاكر محمد وآخرون: " التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، ط1، دار وائل للنشر، عمان (الأردن)، 2005
- 17- عبد الغفار حنفي: "تقييم الاداء المالي و دراسات الجدوى"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005
- 18- وليد ناجي الحياي: "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، ط1، اثناء للنشر و التوزيع، الاردن، 2009
- 19- فهمي مصطفى الشيخ: "التحليل المالي"، ط1، فلسطين، 2008
- 28- محمد صالح الحناوي، نihal فريد مصطفى: "الادارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الاعمال)"، دار الهناء للتجليد، الاسكندرية، 2008

الاطروحات :

- 29- ليلي لولاشي: "التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005/2004
- 30- محمد علي: " إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية"، اطروحة دكتور الفلسفة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1425هـ، 2005
- 31- رضوان باصور: "استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة (دراسة حالة مركب أنتيبوتيكال(صيدال))"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، 2009/2008
- 32- هلا بسام عبد الله الغصين: " استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة، 2004

ملتقيات و مؤتمرات

- 33- رحيم حسين ،سيلم حمود : "استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية"، 2008، جامعة سكيكدة
- 34- محمد زميت: " النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية" ، مذكرة ماجستير (غ منشورة)، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 2005/2006-
- 35- بالمقدم مصطفى و اخرون : "التمويل عن طريق الايجار كاستراتيجية لتغيير العمل المصرفي"، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، 2005/03/16
- 36- طية عبد العزيز، مرايمي محمد : " إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة "، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية
- 37- وليد ناجي الحيايلى: " التحليل المالي"، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة قى الدنمارك، 2007 .

المقابلات الشخصية :

- 38- مقابلات مع رئيس مصلحة القروض غرياني سمير ، وكالة البنك
- 39- مقابلات مع المحلل المالي لوكالة مستغانم

المواقع الالكترونية :

- 40 www.4shared.com/document/5jL4UG0j/____.html - En cache
- 41 <http://www.les.mostathmr.com/lesson-144-1.html> /10/05/2011
- 42 <http://www.hrm-group.com/vb/showthread.php?t=8057> / 10/06/2011.
- 43 <http://www.aazs.net/t2558-topic> ,20/06/2011.
- 43,10/08/2001.<http://www.ajyal.com/ar/articles/ratio.html>
- 44 <http://ar.wikipedia.org/wiki>, 06/07/2011.
- 45 <http://www.hrm-group.com/vb/showthread.php?t=19960>, 08/08/2011.-

ثانيا - باللغة الاجنبية

- 46-Gde pallens, "Gestion financière de l'entreprise", 6^{ème} édition, sirey, 1977,
- 47 Visa vona," pratique de gestion, analyse prévisionnelle", berti édition, tome2, alger 1991

الملاحق